مجلة الصحافة

العدد (19) | السنة الخامسة | خريف 2020

الدعم الأجنبي.. الصحافة تتنفس تحت المال

معهد
الجزيرة للإعلام

محتويات العدد

6 التمويل الأجنبي للصحافة العربية.. مداخل للفهم
فريق التحرير

14 الغرب يشكل «مخيالا» عربيا جديدا
حسن أوريد

18 التمويل الأجنبي والاستشراق.. في الحاجة إلى الصحفي العضوي
محمد خمايسة

26 التمويل الأجنبي أفسح المجال لحرية التعبير خارج الضغط السياسي
حوار مع ديانا مقلد

30 التمويل الأجنبي.. هل ينقذ المؤسسات الإعلامية الناشئة؟
إسماعيل عزام

36 التمويل الأجنبي.. «استعمار جديد» أم بحث عن استقلالية مفقودة؟
أحمد أبو حمد

42 تمويل الدورات التدريبية.. حق قد يراد به باطل
يونس مسكين

50 ليس خيرا كله وليس شرا كله
أليخاندرو لوكي

56 الصحافة الأميركية.. محاولة لفهم السياق
محمد معوض

66 الصحفي والرئيس
محمد أحداد

72 الإعلام اليميني.. حينما تصبح الكراهية مجرد حرية تعبير
علاء الدين بونجار

78 سؤال الأجندات.. لماذا غابت كارثة فيضانات السودان عن تغطيات وسائل الإعلام؟
عثمان كباشي

82 الصحفيون اللاجئون في أوروبا.. هل ينجح «التعاطف» الرمزي في دمجهم بعالم الصحافة؟
شارلوت ألفرد (ترجم هذا المقال بالتعاون مع نيمان ريبورتس - جامعة هارفارد).

إصدار جديد لمعهد الجزيرة للإعلام

دليل التحقق

من عمليات التضليل والتلاعب الإعلامي

آليات التحقق على المنصات الرقمية والتحرّي
عن حسابات التواصل الاجتماعي للكشف عن الأنشطة الموجّهة
وعمليات التلاعب بالمحتوى

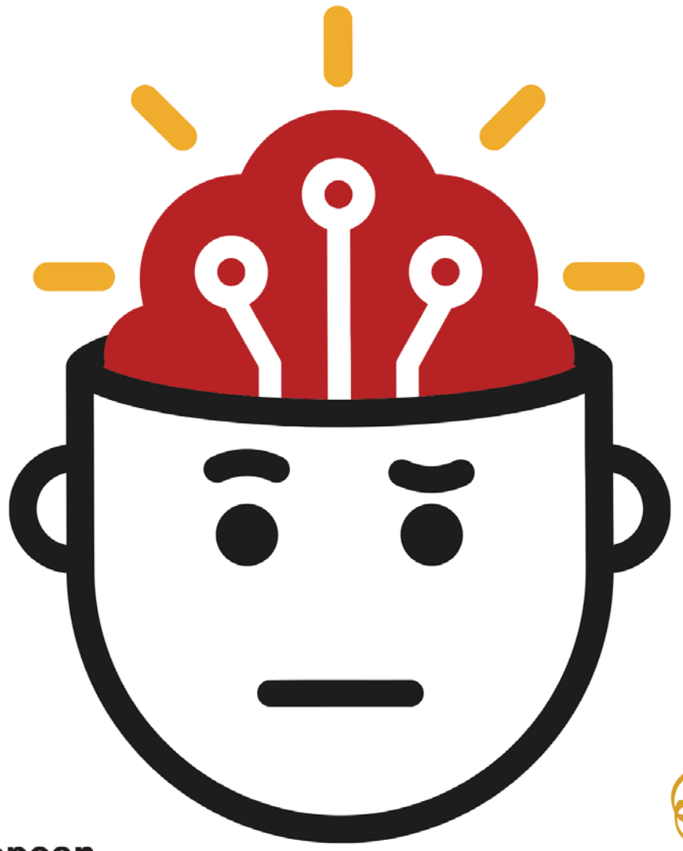

تحرير كريغ سيلفرمان

معهد الجزيرة للإعلام

European Journalism Centre

كتّاب المجلة

حسن أوريد
مفكر وكاتب مغربي. أصدر مؤلفات كثيرة أبرزها «مرآة الغرب المنكسرة» و«رواء مكة».

محمد معوض
أكاديمي ومشرف الأخبار بقناة الجزيرة.

محمد خمايسة
صحفي وباحث في أخلاقيات الإعلام، يعمل محرراً في معهد الجزيرة للإعلام.

محمد أحداد
صحفي في معهد الجزيرة للإعلام. أصدر كتاب «يد في الماء ويد في النار» حول الصحافة الاستقصائية.

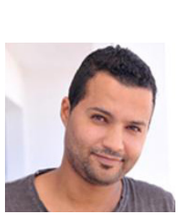

إسماعيل عزام
صحفي مغربي مقيم في ألمانيا يعمل صحفيا حرًّا مع «دويتشه فيله عربي». سبق له العمل مع موقع «سي.أن.أن بالعربية»، وموقع «هسبريس».

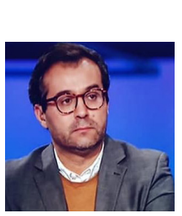

علاء الدين بونجار
صحفي جزائري متخصص في الشؤون الفرنسية والأوروبية.

أحمد أبو حمد
صحفي في معهد الجزيرة للإعلام، متخصص في تغطية الشؤون البرلمانية وقضايا اللجوء والهجرة.

عثمان كباشي
مشرف غرفة الأخبار بموقع الجزيرة نت، ومدرب التحرير الصحفي والصحافة الرقمية بمعهد الجزيرة للإعلام.

يونس مسكين
صحفي مغربي خريج المعهد العالي للإعلام والاتصال، يعمل مدير النشر بصحيفة «أخبار اليوم».

شارلوت ألفرد
صحفية ومحررة تعمل مع العديد من المؤسسات الإعلامية، منها الشبكة العالمية للصحافة الاستقصائية.

أليخاندرو لوكي
صحفي أسباني.

مجلة الصحافة

العدد (19) I السنة الخامسة I خريف 2020
مجلة فصلية تصدر عن
معهد الجزيرة للإعلام
شبكة الجزيرة الإعلامية

المشرف العام
منير الدائمي

رئيس التحرير
منتصر مرعي

هيئة التحرير
ملاك خليل
محمد خمايسة
محمد أحداد

مراجعة لغوية
الفضيل بن السعيد

تصميم
إدارة الإبداع في شبكة الجزيرة الإعلامية

مجلة الصحافة
Aljazeera Journalism Review

موقع الإنترنت:
http://institute.aljazeera.net/ar/ajr

تويتر:
@AJR_Arabic

فيسبوك:
www.facebook.com/
aljazeerajournalismreview

بريد المجلة الإلكتروني:
ajreditor@aljazeera.net

إصدار جديد لمعهد الجزيرة للإعلام

أحصل على نسختك
الألكترونية الآن

التمويل الأجنبي للصحافة العربية.. الأسئلة «الحارقة» التي يجب أن تطرح

حينما قررنا في هيئة التحرير أن نثير موضوع التمويل الأجنبي للمؤسسات الإعلامية العربية، كنا واعين بأننا نقتحم موضوعا حساسا يتداخل فيه الصحفي بالسياسي بالثقافي، وكنا واعين أيضا بأنه قد يحدث نوع من الخلط في المصطلحات، قد يفضي إلى ضياع زاوية المعالجة.

قبل أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، كان التمويل الأجنبي في بداياته الجنينية، لكنه سرعان ما تشعب وأصبح «موضة العصر» إذا جاز توظيف هذا التعبير.

فكّر الغرب في مداخل كثيرة لاقتحام العالم العربي، ولكنه كان موقنا بأن الصحافة تشكل واجهة فعالة لفرض «القيم الجديدة» التي بشر بها جورج بوش في خطاب «إما معنا أو ضدنا».

في العام 2016، كان المفكر المغربي عبد الله العروي يتحدث في ندوة عن تحولات القرن الجديد، وفيما يشبه المراجعة الفكرية قال: إن الغرب «فقد بوصلة الحداثة، والقيم التي يصدرها للكون ليست مؤسسة على تنمية الإنسان... ما يقوم به الإعلام هو تسطيح للثقافة».

قد تكون صرخة مفكر كبير مثل العروي موجّهة لهذا الملف، غير أن هيئة التحرير وهي تحدد محاوره الكبرى، قررت أن تضع تجربة التمويل الأجنبي تحت مجهر البحث والتحليل دون أحكام جاهزة أو رسم مسار مسبق له، ثم البحث عن مسوغات لتبرير أطروحة دون أخرى. لم يكن هذا قصدنا، بل كنا نبحث عن وجهات نظر مختلفة تضيء زوايا الموضوع. بصيغة أخرى، كانت عبارات من مثل: تخدم أجندات أجنبية، تدمر الإرث الثقافي، تحابي الغرب.. موضع شك وتمحيص كذلك.

هكذا، بحثنا عن رؤية بعض التجارب العربية لأهمية ودور التمويل الأجنبي، والحقيقة أن البعض تفاعل مع الملف، أما البعض الآخر فقد اختار أن يركن إلى الصمت.

مع ذلك، فإن عقدين تقريبا من تدفق التمويل الأجنبي على المؤسسات الإعلامية العربية يمنحنا شرعية الأسئلة التالية:

- هل ساهم التمويل الأجنبي في خلق نموذج اقتصادي للمقاولات الإعلامية العربية؟
- هل تؤثر توجهات الممولين على الخط التحريري للمؤسسات إلى درجة المس بأساسيات العمل الصحفي؟
- هل أدى التمويل الأجنبي إلى توسيع هامش حرية الصحافة في العالم العربي؟
- كيف يمكن أن نقيّم تجربة التمويل الأجنبي للمؤسسات الإعلامية العربية؟
- هل ينطوي التمويل الأجنبي على أجندات محددة؟

صحيح أن قياس الأثر في الإعلام -وهو الحقل الذي ينتمي إلى السوسيولوجيا- ينطوي على صعوبات منهجية، لكن يمكن أن نرسم بعض الملامح الكبرى للتجربة.

لا نريد القول -وفق أي معنى من المعاني- بأن حقوق المرأة والأقليات (مثلا) لا ينبغي أن تكون حاضرة في الإعلام.. قطعا لا.. بيد أن اللافت أن هذه القضايا تحولت إلى «أصل»، بينما القضايا الحقيقية تحولت إلى «فرع»، فهل الخلط مقصود؟ هل يصل إلى درجة وجود شبهة «أجندات» من منطق رأسمالي بحت «لا أحد يمنح شيئا بالمجان»؟

طغت مواضيع الأقليات الدينية والعرقية والحساسيات الثقافيات على تجارب إعلامية ممولة أجنبيا، وليس غريبا أن تقرأ عناوين من قبيل: لماذا رفض الأمازيغ «الغزو العربي»؟ «إليك عشرة مفكرين مسلمين دافعوا عن المثلية»، و«عشر حقائق يجب أن تعرفها عن البهائيين».

في المقابل، هل يتيح هذا التقييم أن يمنح شيكا على بياض لكثير من الأنظمة العربية التي حاصرت هذه التجارب، واعتبرتها أداة في يد الاستعمار الغربي؟ هل الدول العربية المستبدة توجد في موقف أخلاقي سليم كي تحاكم التجارب الصحفية؟

يقينا لا، لذلك لا بد أن ننظر إلى الموضوع من الجهة التي لا تبرر للأنظمة القامعة لحرية الصحفيين، لأنها في الأخير تطبق قصة «إنما أكلت يوم أكل الثور الأبيض» بكثير من الاجتهاد.

> **في بيئة عربية مدموغة بالفقر والحروب والاحتلال واستبداد الحكام وخنق أنفاس المعارضين، لا أحد قادر على إقناع الجمهور (الرأي العام) بأن قضايا الإجهاض، والشذوذ، والمساواة في الميراث، والأقليات الثقافية... تنتمي إلى صميم هموم الإنسان العربي، أو تستلهم روح تجربته.**

المؤسسات الغربية المانحة تدافع عن التمويل كمدخل لترسيخ حرية التعبير واستقلالية الإعلام الذي يخضع للاستقطاب السياسي ولتحكم الأنظمة في «صنابير» الإعلانات، ومن حقنا أن نتساءل بعد هذه التجربة الطويلة: هل اتسع مجال حرية الصحافة العربية؟

في تقرير «مراسلون بلا حدود»، تغرق المنطقة العربية في اللون الأحمر: صحفيون في السجن، أنظمة تسترجع ما ضاع منها في الربيع العربي، الذباب الإلكتروني يعدم الصحفيين على المنصات الاجتماعية، القوانين الجنائية توظف للانتقام من الصحفيين المزعجين.. واللائحة طويلة.

ربما فتحت المؤسسات الإعلامية الممولة أجنبيا ثقبًا في الجدار، وربما تناولت مواضيع من خارج تحيزات السياسيين لضغوط الممولين، وربما طرقت مواضيع لم تكن لتسمح بها البيئة الثقافية العربية أمام استفحال ظاهرة «المقدسات» التي تعبدها الدولة والمجتمع على حد سواء، لكنها فشلت في إنشاء نموذج اقتصادي يضمن لها الاستمرارية والتحرر من ضغوط الممولين.

في تقييم تجربة المؤسسات العربية الممولة أجنبية، ثمة رأيان يتسمان بالمغالاة: الأول يضعها في قفص الاتهام ويصورها بمثابة استعمار يريد هدم الحضارة العربية، والثاني يراها مستقلة ومدافعة عن الإنسان العربي وحريته في التعبير.

بين هذين الحدين، يبحث الملف عن رؤية متوازنة ويطرح السؤال المركزي: هل أضاف التمويل الأجنبي قيمة للصحافة العربية؟

مجلة الصحافة

التمويل الأجنبي للصحافة العربية.. مداخل للفهم

فريق التحرير

التمويل الأجنبي للمؤسسات الإعلامية العربية ليس شرا كله وليس خيرا كله. بعيدا عن التوجه المؤامراتي الذي يواجه به لأنه أصبح خارج سيطرة السلطة لابد أن يطرح السؤال الكبير: هل تفرض الجهات الممولة أجندات قد تؤثر على التوجهات التحريرية وتضرب في العمق بمصداقية وموضوعية العمل الصحفي؟

كانت المساعدات الأميركية المُعلنة لوسائل الإعلام والصحفيين خارج الولايات المتحدة لا تكاد تُذكر عندما قرّر توماس وينشب مع جيم إيوينغ وجورج كريمسكي عام 1984، تأسيس "المركز الدولي للصحفيين" (ICFJ) ومؤسسة "ألفريد فريندلي" غير الربحية لخدمة الصحفيين، وإتاحة دورات تطوير أداء وزمالات حول العالم.

قبل ذلك التاريخ، كان لوزارة الخارجية الأميركية مثلاً برنامجُ تستقدم من خلاله صحفيين إلى واشنطن للتدريب، لكن لم تكن هناك أي جهة -حكومية أو خاصة- تُكرّس جهودها تماما -وبشكل علني- لدعم الصحافة الدولية.

أتى العام 1989 ليشكل محطة مفصلية في مجال الاستثمار في المشاريع الصحفية حول العالم. تزامن ذلك مع سقوط "الستار الحديدي" (جدار برلين)، ومن ثم تفكّك الاتحاد السوفياتي، حيث ظهر الإعلام كعنصر فاعل في المجتمعات التي كانت تُعيد بلورة قواها السياسية وديناميات قوتها. "هرع الأميركيون والأوروبيون لتشجيع الديمقراطية من خلال دعم الصحافة الحرة، إلى أن أصبح تطوير الصحافة المستقلة حول العالم التزامًا بملايين الدولارات تنخرط فيه مئات المنظمات الأميركية والأوروبية"، مثلما وصفت ذلك إيلين هيوم في بحث أجرته عام 2004 بعنوان "البعثات (التبشيرية) الإعلامية" (Media Missionaries)، والذي كان بدوره مدعومًا من منظمات تُعنى بمشاريع التطوير الإعلامي حول العالم.

حكت هيوم عن "600 مليون دولار وربما أكثر بكثير وظّفتها جهات أميركية لدعم الصحافة المستقلة حول العالم بين عامي 1994 و2004". ومن هذه الجهات "الوكالة الأميركية للتنمية" (USAID) التي صرفت خلال 10 سنوات 275 مليون دولار لهذه الغاية، و"المجتمع المفتوح" (Open Society) التي استثمرت سنويًا 20 مليون دولار على الأقل لمساعدة الصحفيين. هذه أرقام عمرها 16 عاما، وقد تطورت خلال الأعوام القليلة الماضية.

كما استثمر الأوروبيون -بشكل موازٍ- في التدريب وتأمين المعدات وتقديم النصائح القانونية لصحفيين حول العالم. ومن الجهات التي ذكرتها هيوم "الوكالة الدانماركية للتنمية الدولية"، و"منظمة الأمن والتعاون في أوروبا" (OSCE)، والحكومة الهولندية من خلال "الصحافة الآن" (PRESS NOW)، و"الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي" (SIDA)، و"الوكالة الكندية للتنمية الدولية"، ومنظمات ألمانية عدة مثل "فريدريتش إيبرت".

عند متابعة المسار الذي سلكته معظم هذه الوكالات والمنظمات، يظهر أنها ركزت في كل حقبة -لا سيما في الفترات المفصلية- على منطقة بعينها، بينما بدأ اهتمامها بالمنطقة العربية يزداد بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، وأصبح أكثر وضوحًا وانخراطًا مع بدء الربيع العربي عام 2011.

في مرحلة ما بعد 2011، لعبت المبادرات الإعلامية المستقلة والمنصات التي خرجت من صلب الحراكات الاجتماعية؛ دورًا بارزًا في طرح القضايا الحقوقية والثقافية والاجتماعية، وتقديمها كمسائل تتقاطع بشكل عضوي مع الشأن السياسي.

ولأن تمويل هذا النوع من المبادرات لم يكن يمر بالقنوات الرسمية التي اعتادت عليها سلطات هذه الدول، ولأن القضايا التي طرحتها منصات حديثة بدا سقفها أكثر ارتفاعًا من المعتاد والمسموح به (رسميًا)، بدأ النقاش يتخذ منحى "مؤامراتيًا"، حتى تحوّل "التمويل الأجنبي" إلى تهمة تصل حدَّ الملاحقة القانونية في بعض الدول.

ولأن الصحافة التي حاولت منصات عدة خرجت من صلب الربيع العربي تكريسها والعمل على أساسها؛ بدت مكلفة بدون أن تكون مربحة، لكونها عملت على رفع سقف النقاش حول الأزمات المزمنة ومساءلة الجهات المسؤولة عنها، وبالتالي تهديد مصالح مسؤولين كثر، فإن العلاقة التقليدية لوسائل إعلامية عديدة مع الشركات وأسواق الإعلانات (المرتبطة عادة بالقوى الحاكمة) لم تكن

في مرحلة ما بعد 2011، لعبت المنصات التي خرجت من صلب الحراكات الاجتماعية؛ دورًا بارزًا في طرح القضايا الحقوقية والثقافية والاجتماعية، وتقديمها كمسائل تتقاطع بشكل عضوي مع الشأن السياسي (تصوير: جيم هولاندر - إ ب أ).

موارد مستقلة تؤمّن الانطلاقة والاستمرارية.

منصات عديدة بنت شراكات مع جهات صحفية حول العالم ساعدتها في تطوير محتواها أو تأمين محتوى مجاني، في وقت بدت فيه المنظمات العالمية المعنية بدعم الإعلام وتمويل مشاريعه بابًا آمنًا لتلك المنصات، بحيث يحفظ لها هامشًا واسعًا من الاستقلالية، ويساعدها في طرح قضايا بدت الشوارع "الثائرة" أكثر انفتاحًا على نقاشها.

تشترك معظم المنظمات الدولية التي تدعم المنصات الإعلامية في التأكيد على مبدأي "الديمقراطية" و"الشفافية المالية". وقد ساهم ذلك في تكريس ثقافة جديدة لدى المنصات الإعلامية الحديثة، لم تكن سائدة وفق ديناميات التمويل السياسي والتبرعات التقليدية.

ومع أن التمويل في ذاته ليس جريمة، ولا يوجد في القانون ما يمنعه، فإن خروجه عن القنوات التقليدية التي يمكن للسلطة السيطرة عليها، أدخله في شق مؤامراتي وسلسلة اتهامات عززتها لدى المتلقي العادي كلُّ المخاوف المتراكمة لديه من "الأجندات الخارجية" والدور السلبي الذي لعبته حكومات أجنبية في مسار التغيير الذي شهدته بلدان عربية عدة.

لكن، بعيدًا عن الشق المؤامراتي المُكرّر في النقاش حول التمويل الأجنبي، ثمة شقٌّ آخر على جانب من الأهمية قد يكون أشد تأثيرًا من فرض الممول الأجنبي لأجندته ومن إشكالية "استقلال الصحافة"، وهو المرتبط "بحدود العمل الصحفي" أو الطرق التي تقارب بها المؤسسات الصحفية عملها وتنتقي وفقها زوايا اهتماماتها.

أنواع التمويل

"نعلم أن الموسيقى الكلاسيكية كانت يومًا ما موسيقى شعبية، لكنها لم تعد كذلك، وباتت تحتاج إلى دعم خيري للصمود.. نحتاج أن نشرح للناس أن تحوّلا مشابهًا حدث للصحافة". هكذا يفسّر رئيس منظمة "بروبوبليكا" (ProPublica) الأميركية للصحافة الاستقصائية ريتشارد توفل الحاجة إلى التمويل.
قد تحمل مقاربة توفل بعضًا من المغالاة، لكنها تعكس جانبًا كبيرًا مما آلت إليه الحال.

وبينما أظهرت جهات صحفية مرموقة مثل "الغارديان" إمكانية الاعتماد على دعم القراء وتمويل الأفراد من خلال عامل ثقة بين القارئ والمنصة الإعلامية يرتكز على المحتوى الجيد والحصري، لم تتمكن منصات إعلامية عربية مستقلة من الاعتماد عليه، فعامل الثقة لم يتحقق لأسباب عدة، وبقيت المنظمات الدولية والجهات المانحة الرافعةَ الأساسية لاستمرار الكثير من المشاريع.
وبحسب "ميديا إمباكت فوندرز" (Media Impact Funders)، صرفت المؤسسات الدولية المانحة بين عامي 2011 و2015 مبالغ تزيد قيمتها عن 1,3 مليار دولار سنويًا لوسائل الإعلام والصحافة في جميع أنحاء العالم، وشمل ذلك مثلا 250 مليون دولار كل عام لدعم تطوير وسائل الإعلام، و220 مليونا لدعم التقارير الصحفية المستقلة.

في حديث مع الناشطة النسوية ومديرة مؤسسة "أصوات" الفلسطينية غدير الشافعي حول المسألة، وهي على تماس مباشر معها لكون مؤسستها تعمل بتمويل أجنبي، تشير إلى أنه لا يمكن وضع كل مصادر التمويل الأجنبي في خانة واحدة، إذ يجب التمييز بين أنواع التمويل المتوفرة وأهدافها.

تقول غدير: "هناك التمويل الذي يهدف إلى السيطرة على الوضع الراهن وإبقائه على حاله، والتمويل الهادم الذي من شأنه أن يتسبب بضرر من خلال فرض تدخل خارجي على قضايا وسياقات داخلية حساسة، وهناك التمويل الداعم الذي يأخذ بالاعتبار خصوصية كل مجتمع وجاهزيته وسُبُله للتغيير، ويثق بخبرات وعمل ونشاط المؤسسات المتواجدة على الأرض، من أجل إحداث تغيير حقيقي".

تشترك معظم المنظمات الدولية التي تدعم المنصات الإعلامية في التأكيد على مبدأي «الديمقراطية» و«الشفافية المالية» (تصوير: يحيى أرهب - إ ب أ).

«نعلم أن الموسيقى الكلاسيكية كانت يومًا ما موسيقى شعبية، لكنها لم تعد كذلك، وباتت تحتاج إلى دعم خيري للصمود.. نحتاج أن نشرح للناس أن تحوّلا مشابهًا حدث للصحافة».

من المهم -وفقا للناشطة- الإشارة إلى أن مصادر التمويل الكبيرة -مثل "الوكالة الأميركية للتنمية" والاتحاد الأوروبي- تفرض معاييرها وسياساتها وشروطها، لا سيما في سياقات سياسية حساسة كالسياق الفلسطيني، مما يخلق تحديات وجودية كبيرة ويشكل عبئًا على المؤسسات الصحفية والاجتماعية المحلية، إذا ما أخذنا في الاعتبار ارتباط الوعي الاجتماعي بالموقف السياسي للأفراد.

مع ذلك، تشير غدير إلى أنهم في عملهم يراعون تقاطعية القضايا، أي دعم قضايا النساء والحريات الجندرية باعتبارها أساسية في سيرورة التحرّر. وبسبب ما قالت إنه "تدفيع" ثمن مبادئ المؤسسة التي عملت مثلًا على فضح سياسات "الغسيل الوردي" الإسرائيلية، لا تقبل المؤسسة التمويل المشروط أيًّا كان مصدره.

بدورها، تحكي المسؤولة في "المؤسسة العربية للحريات والمساواة" ومديرة برنامج "النساء في الأخبار" في الشرق الأوسط ميرا عبد الله عن ثلاثة أنواع من العلاقات بين الممولين والجهات المستفيدة من التمويل.

الأول- يظهر لدى الجهات التي تسعى لأي تمويل بغض النظر عن كيفية ترجمته، وهنا نجد تشتتًا في توجهاتها والمواضيع التي تطرحها. الثاني- هو الذي يأخذ تمويلا على مشروع محدد يتّسق مع توجهاته، وهنا قد يتدخل الممول في وضع معايير تنفيذ المشروع، كفرض "مساواة جندرية"، أي وجود 50٪ من النساء في مشروع ما. الثالث- هو شراكة فعلية بين الممول والجهة المستفيدة، تتخطى فكرة مشروع بعينه إلى تعاون طويل الأمد.

أثر التمويل

يناقش بحث مشترك نشره العام الماضي مارتن سكوت وميل بونس وكايت رايت في "دراسات الصحافة"، أثر تمويل المنظمات غير الربحية على العمل الصحفي.

تضمّن البحث حوارًا مع 74 جهة صحفية أظهرت شهاداتها أن تأثير تمويل المؤسسات يتجاوز مسألة استقلال الصحافة -لا سيما أنه "ليس من مصلحة المؤسسات المانحة أن يُنظر إليها على أنها تتدخل في السياسة التحريرية لوسائل الإعلام"- لينعكس على الآليات التي يفهم من خلالها الصحفيون عملهم ويقومون به على أرض الواقع.

وفي نقاش مع مسؤولين بمؤسسات إعلامية عربية وصحفيين يعملون معها، يتشارك كثيرون الحديث عن الجهد الكبير الذي يبذلونه في عملية "التودد" للجهات المموّلة وبناء علاقات معها تجعلهم أكثر حضورًا في المشهد الإعلامي وإحساسًا "بالأمان الاقتصادي".

ولأن التمويل لا يأتي حصرًا عندما تعلن جهة مانحة عبر موقعها الإلكتروني عن رغبتها في تمويل مشروع يناقش قضية معيّنة وتدعو المؤسسات الإعلامية إلى تقديم مخطط تنال على أساسه التمويل، فهو يتم أحياناً من خلال مسار غير رسمي.

يحكي أحد الصحفيين عن مشاركته في لقاءات ومؤتمرات -بتكليف من مؤسسته- بغرض توسيع شبكة العلاقات والتعرف على ممولين محتملين، والبحث معهم عن مصالح مشتركة. تركيز الصحفي على هذه "المهمة" الموكلة إليه في مؤتمر ما يكون أكثر من اهتمامه بالتشبيك مع صحفيين آخرين وإجراء نقاشات تصب في صلب العمل الصحفي.

ولأن الممول يسعى كذلك نحو شريك موثوق -وهو أمر منطقي- فإن ذلك يترك أثرًا سلبيًا في بعض الأحيان، إذ يشكو عاملون في الحقل

هناك التمويل الذي يهدف إلى السيطرة على الوضع الراهن وإبقائه على حاله، والتمويل الهادم الذي من شأنه أن يتسبب بضرر من خلال فرض تدخل خارجي على قضايا وسياقات داخلية حساسة (تصوير: عابد الهشلمون - إ ب أ).

الصحفي من أن المجموعات نفسها تحصل دائمًا على التمويل، وهذا يغلق الباب أمام مؤسسات ومبادرات جديدة ومهمة لكي تكتسب حضورًا وتأثيرًا.

في هذا السياق، تجد مؤسسات صحفية نفسها إزاء سؤال أساسي: هل نصرف جهدًا وطاقة على البحث عن المشاكل الاجتماعية الفعلية التي تهم شرائح المجتمع وتقديم محتوى يحاكيها، أم نركز على القضايا التي نعتقد أنها تهم الممول، ونستثمر أكثر في تحسين صورة المؤسسة وقولبتها بشكل يراعي "ترندات" التمويل؟

من جهة ثانية، تبرز مسألة مطالبة الممول للمؤسسة الصحفية بإثبات ما حققته المشاريع الصحفية التي يدعمها. وبما أن مشاريع عديدة -حتى الضخمة منها- لا تترك أثرًا واضحًا في دول لم تعتد المساءلة والمحاسبة، فقد تهمل المؤسسات الصحفية المواضيع الشائكة التي تأخذ وقتًا أطول لصالح محتوى يُعتقد سلفًا أن تأثيره سيكون أوضح.

"الترند" الحقوقي والمعطى الثقافي

من بين أكثر أنواع الدعم التي تقدمها الجهات الدولية لمؤسسات صحفية عربية، هو ذلك الهادف إلى تغطية الأخبار المتعلقة بمواضيع كالتنمية وحقوق الإنسان والعنف ضد المرأة والحريات.

وبينما يتزايد الدعم المخصص لمواضيع من هذا القبيل، تبرز مخاوف من أن يأتي ذلك على حساب تغطية مواضيع في مجالات أخرى أقل جاذبية بالنسبة للأطراف المانحة، لكنها قد تشكل أولوية للمجتمعات المحلية.

تعلق الباحثة والأستاذة الجامعية نهوند القادري على التمويل الأجنبي لبلدان العالم الثالث باعتباره "من أشكال الكولونيالية، أو الاستعمار الثقافي والفكري الناعم"، وترى فيه "استغلالا للحاجة المادية من أجل العمل على مواضيع يحدد الممول سلفًا مقارباتها، من دون الأخذ في الاعتبار الحاجات الفعلية للناس والمناخ الثقافي والسياسي السائد".

وحتى عناوين حقوق الإنسان وقضايا الحريات التي يحملها الممول الأجنبي، تُظهر -برأي الباحثة- معضلةً كبيرة مرتبطة "بازدواجية المعايير"، فقضايا الحريات "تحددها البلدان الغربية المتطورة بطريقة تتلاءم مع حاجاتها وسياساتها". وبينما يمر طرح أي قضية شائكة في الدول المتقدمة بعدة مراحل، منها تحوّل القضية إلى إشكالية ذهنية وفكرية، ومن ثم يأتي الناشطون ويحملون رايتها، وبعد ذلك يتلقفها الإعلام ويغوص في كواليسها حتى يوصلها إلى أصحاب القرار والمؤثرين، تختلف مقاربة القضايا الشائكة في المنطقة العربية، حيث يحمل الإعلام عناوين كبرى تتماشى مع توجهات الممول دون أن تكون قد مرّت "بالمراحل المنطقية"، ودون أن تكون قد أخذت حقها من التمهيد لتجنّب طرحها دون استعراض أو استفزاز.

> **«ما يثير قلقنا خصوصًا هو أن تشهد طبيعة الصحافة والدور الذي تلعبه في المسار الديمقراطي والحقوقي؛ تغييرات على يد مجموعة من المؤسسات المانحة، لا على يد الصحفيين أنفسهم».**

تبرز مسألة أخرى تحدد معالم هذا الاتجاه، وهي أن أغلبية الممولين يتكلمون الإنجليزية حصرًا، مما يشكل عائقًا أمام مبادرات محلية فعلية وحقيقية من الوصول إلى الممولين الكبار، وتنحصر الفرص في أولئك الضالعين بكواليس عالم التمويل ولغته. كما تخلق اللغة أزمة أمام الممول الذي يعجز أحيانًا عن فهم الواقع الفعلي للقضية التي يمولها، بما يشكل خسارة للجهد والوقت.

وإذا أخذنا مثالا حول تمويل مشروع إعلامي يتضمن تغطية قضايا النساء في المناطق النائية وتدريبهن على رواية قصصهن، يرفع الممول من سقف توقعاته بأن "يُغيّر حياة ضحايا المجتمع الذكوري"، ولا تساعده الجهة التي تستميت أحيانًا لاستقبال التمويل في خفض هذا السقف والنظر إلى الأمور بواقعية. وعند التنفيذ تبدأ المشكلات بالظهور، منها -على سبيل المثال- صعوبة الوصول إلى الكثير من النساء المستهدفات بالمشروع.

وقد يقدم المثال السابق عن النساء في المناطق النائية زاوية أخرى لمقاربة الموضوع، وهي المتعلقة باللغة الصحفية المستخدمة في هذا النوع من المشاريع، كمصطلحات "تمكين المرأة" و"العدالة الجندرية" التي تحصر أحيانًا النقاش في دوائر نخبوية ضيقة لا تصل إلى الفئة المستهدفة.

هكذا، نجد أنفسنا إزاء مروحة واسعة من المصطلحات التي جرى "استيرادها" بدل أن تخرج من أرض الواقع، فحمَلت إسقاطاتِها الغربية، وبالتالي حساسيةَ غربتها الدائمة عن محيطها المباشر.

خلال حفل أُقيم لتكريمها عام 2015، سُئلت قاضية المحكمة العليا روث بادر غينسبرغ أن توجّه رسالة إلى النساء انطلاقًا من تجربتها التي امتدت لأكثر من نصف قرن كطالبة وناشطة ومحامية حقوقية وأستاذة قانون، والتي جعلتها واحدة من أيقونات النضال النسوي والحقوقي حول العالم. كان جواب غينسبرغ بجملة واحدة تمّ تداولها بكثرة في الأيام الماضية تزامنًا مع إعلان خبر وفاتها: "حارِبن من أجل القضايا التي تُؤمِنّ بها، لكن ليكن ذلك بطريقة تحمل الآخرين على الانضمام إلى صفوفكن".

الوصفة التي ساقتها غينسبرغ انطلقت من ضرورة ربط التغيير الاجتماعي بالعمل المنظّم، لكنها ربطت فعالية الأخير -بشكل أساسي- بقدرته على الاستقطاب ومحاكاة "الآخرين" بلغة يفهمونها، فتتوحد القوى المؤثرة في قضية بعينها في مواجهة ما يُفترض أن يكون الخصم الأساسي.

وإذا ما حملنا هذه الوصفة إلى دائرة العمل الصحفي في شقه الخبري أو المعمّق، نجد أنها تُحاكي المعضلة الأساسية التي تواجهها منصات صحفية عديدة تُعنى بقضايا حقوق الإنسان والمشاكل الاجتماعية والقضايا التي تُعتبر تابوهات في مجتمعات المنطقة، وهي غربة المقاربات الصحفية في أحيان عديدة عن الواقع الفعلي المُعاش.

يمكن ربط هذه المشكلة بتركيز جهات صحفية عديدة على لغة الممول وثقافته أكثر من بذل الجهد لمخاطبة شرائح المجتمع المعنية بالمواضيع التي تطرحها، فيتحول الأمر إلى دائرة "بزنس" مغلقة بين الصحفيين والممولين، غريبة عن الحاجات الفعلية للفئات المستهدفة بالمشاريع.

في المقابل، برز وعي متزايد في السنوات القليلة الماضية لدى بعض الجهات المُموِّلة حول هذه الإشكاليات، وقد بدأت بمراجعة إستراتيجيتها التمويلية، فضلا عن تعزيز فكرة "المانح الوسيط" الذي يموّل مشاريع صغيرة من تمويل كبير حصل عليه، والذي يكون عادة على تماس أكبر مع المجتمعات المحلية.

في حديث مع مسؤولة عن مراجعة مشاريع تمويل، تتعاون مع جهتين مختلفتين، تشير إلى أن "الإستراتيجيات يتم تعديلها كل فترة، وقد تعلمت الجهات الممولة مع الوقت الكثير من التعقيدات المرتبطة بالعمل الصحفي في المنطقة العربية، وهي تُطوّر آليات دعمها على هذا الأساس".

لا يمكن الجزم بأن التغييرات التي يشهدها العمل الصحفي بفعل التمويل الأجنبي كلها إيجابية أو سلبية، إذ أظهر تسليط الضوء على مواضيع حقوقية إشكاليةٍ محددة -بفضل هذا التمويل- أثرًا إيجابيًا على رفع الوعي الاجتماعي وتعزيز منطق المحاسبة، في مقابل انتقادات طالت هذا التوجه الذي قد يؤدي إلى تهميش مواضيع إشكالية أو شرائح اجتماعية لا تُلائم "الترند".

قد يختصر ما كتبه سكوت وزميلاه في خاتمة بحثهم دوافع القلق الأساسي من هذا النوع من التمويل، على أهميته، إذ يقولون إن "ما يثير قلقنا خصوصًا هو أن تشهد طبيعة الصحافة والدور الذي تلعبه في المسار الديمقراطي والحقوقي؛ تغييرات على يد مجموعة من المؤسسات المانحة، لا على يد الصحفيين أنفسهم".

الغرب يشكل «مخيالا» عربيا جديدا

حسن أوريد

قبل سنوات أصدر صاحب المقال كتابه «مرآة الغرب المنكسرة». كان من بين محاوره أن الغرب يسعى إلى التدخل عن طريق الإعلام لتشكيل رأي عام جديد. في المقال، شرح مفصل لكيفية توافق الرؤى الإعلامية بين الغرب وتوجهات الأنظمة العربية بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001.

منذ سقوط حائط برلين، بدت أهمية الصحافة في قولبة الرأي العام وفق التوجهات الأيدولوجية الجديدة الداعية إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان ونظام السوق. كانت المراكز المؤثرة في الغرب، وبخاصة في الولايات المتحدة، تنطلق من سابقة إذاعة «صوت أميركا» وكيف استطاعت أن تُقوض غريما كانت له ترسانة عسكرية ضخمة وأيدولوجية مؤثرة.

وكان من الساحات الكبرى التي انصب عليها الاهتمام عقب سقوط حائط برلين، ساحة العالم العربي من أجل صناعة مخيال جديد. وكان من المداخل الكبرى المعتمدة حينها، الصحافة وقضية المرأة وأوضاع الأقليات العرقية والدينية. كما اهتمت مراكز البحث بالمجتمع المدني وقواه الناهضة، واعتبرت أن المؤسسات التقليدية -من أحزاب ونقابات- متكلسة ولا يمكنها أن تواكب التوجه الجديد، ولا أن تكون روافع للمنظومة الحديثة.

ولا جدال أن العالم العربي حينها كان يحتاج إلى خَضّة جراء تكلس مؤسساته السياسية، وهيمنة الحزب الواحد في كثير من الأنظمة، واحتقان ثقافته السياسية التي تأبى الاختلاف، سواء أكان سياسيا أو ثقافيا، وكان يحتاج ساحة للحوار الحر والجريء. من أجل ذلك، خرجت الصحافة التي كانت تُنعَت بالمستقلة عن القوالب المعهودة، من هيمنة إعلام الدولة، أو إعلام الأحزاب، وقلبت -كما في المغرب والجزائر والأردن- كثيرا من التابوهات. ومن هذه الصحف «لوجورنال» في المغرب، و«الوطن» في الجزائر باللغة الفرنسية، وفي النسخة العربية كل من «الصحيفة» (المغرب) و«الشروق» (الجزائر).

أصبحت «الصحافة الحرة» سلطة موازية، وكان السؤال المستتر: إلى أي مدى كانت تلك الصحافة تتمتع بالاستقلالية؟ دون الحديث عن حالات معينة، كان يظهر أن «الصحافة الحرة» لم تكن بمنأى عن أجندات خارجية، وأن عرابي «الثورة الإعلامية» الفعليين كانوا يتوارون وراء قيم نبيلة، ويراهنون على جيل جديد غير مثقل بمخلفات الحرب الباردة، والقومية العربية، والصراع العربي الإسرائيلي.

كانت المنابر الجديدة تتمتع بالسهولة في بلوغ الخبر وإجراء حوارات مع شخصيات نافذة عالميا، والحصول على تسريبات مقصودة، وكانت كذلك تتمتع في ظل العولمة بإمكانية الحصول على الإشهار من شركات دولية. أضحت «الصحافة الحرة» أكثر من قوة موازية، وكان يُنظر لها من قِبل السلطات كأداة من أدوات تقويض مؤسسات الدولة وهلهلة سَدَى المجتمع، مثلما سبق أن أعرب مسؤول جزائري كبير في منتدى مونتانا في خريف العام 1999.

في ظل هذا التحول الجديد، تجندت أجهزة الدولة من أجل إعلام بديل من خلال ضبط سوق الإعلان، وإنشاء منابر صحفية مرتبطة بمراكز القرار، وربط علاقات مع مراكز صحفية غربية من أجل تلميع صورة أنظمة، وتهيئة ملفات حول «التحولات الديمقراطية» وإمكانية الاستثمار. وكانت تلك المنابر الغربية، تهدد أحيانا بفضح قضايا، أو التهجم المجاني، وكانت تلك إشارات من أجل دفع نظام ما إلى إبرام صفقة تندرج في عملية العلاقات العامة أو شراء صمتها. وقد نشطت على ضفاف السين والتايمز صحافة من هذا النوع، مع صحفيين ينقلون ولاءهم في يسر، بلا أدنى حرج.

لقد كشف سقوط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي ما كانت تقوم به وكالة قرطاج من تمويل منابر إعلامية تمت الإشارة إليها بالاسم في صحيفة «لوموند»، وكشفت الصحافة في الجزائر مؤخرا عن التسيب الذي عرفه سوق الإعلام لفائدة منابر صحفية وشخصيات نافذة. ولا يشذ المغرب عن هذا التوجه، من خلال ضبط سوق الإعلان بالإغداق على منابر وحرمان أخرى، وعلاقات بمنابر في فرنسا خاصة، غايتها العلاقات العامة أكثر منها الإخبار النزيه والتحليل الموضوعي.

لكن اللحظة الثانية التي غيّرت سُلم الأولويات من منظور الغرب هي ما بعد 11 سبتمبر/أيلول 2001، حيث التقت توجهات الأنظمة العربية مع الغرب، في الحرب على الإرهاب، وفي صياغة مخيال جديد.

وأثر هذا التحول على النظرة إلى الإعلام، ولم تعد قضايا حقوق الإنسان وحرية التعبير

كانت المنابر الجديدة تتمتع بالسهولة في بلوغ الخبر وإجراء حوارات مع شخصيات نافذة عالميا، والحصول على تسريبات مقصودة، وكانت كذلك تتمتع في ظل العولمة بإمكانية الحصول على الإشهار من شركات دولية (تصوير: محمد مسرة - إ ب أ).

اللحظة الثانية التي غيّرت سُلم الأولويات من منظور الغرب هي ما بعد 11 سبتمبر/ أيلول 2001، حيث التقت توجهات الأنظمة العربية مع الغرب، في الحرب على الإرهاب، وفي صياغة مخيال جديد (تصوير: مروان علي - إ ب أ).

تحظى بالأولوية من منظور الغرب، ولذلك أصبحت الأنظمة العربية حليفة موضوعية، وأضحى هناك نوع من التطابق في أولويات كل من الأنظمة العربية والغرب، مع التغاضي عن تجاوزات حقوق الإنسان وحرية التعبير.

تَجنَّد الغرب لصياغة مخيال جديد، من خلال الإعلام والمنظومة التربوية والبرامج الدينية والإصلاح الديني. وكان مما أنشأته الولايات المتحدة لهذا الغرض قناة «الحرة» وإذاعة «سوا»، ثم في أعقاب «الربيع العربي» موقع «أصوات مغاربية». وتشترك هذه الأدوات في ذات التوجه، في مناهضة التطرف الديني ودعم الأقليات العرقية والدينية. ويستحق موقع «أصوات مغاربية» لوحده دراسة متأنية حول التوجه الجديد، من خلال ما يقوم به في تفكيك خطاب التطرف والدعوة إلى قراءة النصوص الدينية وخلخلة التابوهات الاجتماعية.

يظهر أن «الصحافة الحرة» لم تكن بمنأى عن أجندات خارجية، وأن عرابي «الثورة الإعلامية» الفعليين كانوا يتوارون وراء قيم نبيلة.

وعمدت كثير من دول العالم العربي إلى تبني قوانين جديدة للصحافة، وكانت الغاية منها التحكم في توجهات منابر إعلامية مزعجة، والتضييق على حرية التعبير، من خلال عقوبات إن لم تكن سالبة للحرية، تكُنْ غرامات مالية ثقيلة.

لم يكن من السهل تقديم مساعدات مالية أجنبية لبعض المنابر بصفة مباشرة، لأن ذلك يُعرّضها لرد فعل الحكومات، كما حصل بالنسبة لبعض مراكز البحث التي تم تقديم أصحابها لمحاكمات بتهم التجسس والتآمر ضد أمن الدولة. لذلك كان الدعم يتم بطرق ملتوية لمنابر إعلامية، من خلال شركات دولية تمنح الإعلان والدعاية، أو من خلال علاقات مباشرة مع صحفيين يرتبطون بمراكز معينة تمدهم بالمعلومة، وتتيح لهم الظهور في مؤسسات إعلامية دولية، أو من خلال دورات تدريبية للصحفيين المبتدئين، وتنظيم

برامج زيارات، أو من خلال إرساء ثقافة اقتصادية عبر برامج تكوينية في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، واستئناس بأدبيات «توافق واشنطن».

هذا ليس معناه أن كل المنابر مخترقة، ولكنها قابلة للاختراق، وأن أشكال الاختراق عدة، منها الظاهر والباطن، ومنها ما يتم دون أن يشعر به القيّمون على منبر إعلامي معين.

أضحت الصحافة رهانا من رهانات السلطة، وأضحت منابر -كما صحفيون- عرضة للضغوط والإغراء، أو -حين يتعذر ذلك- عرضة للتضييق بوسائل عدة، منها التحكم في الإعلان، والملاحقات القضائية، والتشهير والاختراق، واختلاق قضايا جانبية تتأرجح بين التخابر مع قوى أجنبية، وتهديد أمن الدولة وسلامتها، أو ملاحقات ضريبية أو قضايا ذات طابع أخلاقي.

لكن اللافت في تجارب عدة منابر في العالم العربي حظيت بدعم دافق من قِبل مؤسسات مالية أو حكومية أو شركات كبرى، أنها لم تصمد، ذلك أن قوة الإعلام في مصداقيته، ومصداقيته في دفاعه عن القضايا العادلة، وفي استماتة صحفيّيه إلى جانب الحق وانصياعهم لنداء الضمير. استقلال الصحافة ليس بالأمر الهين، ولا يكفي أن تُرتهن لتوجهات منبر ما، أو ضمير الصحفي، ولذلك ظهرت مؤسسات داخل جسم الصحافة تجعل أخلاقيات المهنة على سلم أولوياتها، وتعتمد على الشفافية في مصادر التمويل، ودقة المعلومات في أعداد التوزيع. ويظل الحَكم الأهم هو القارئ.

ورغم التحولات الكبرى التي عرفتها الثورة الرقمية، فإن الصحافة الورقية تضطلع بدور مهم في الإخبار وصياغة الرأي العام، وصناعة رأي عام جديد، فالصحافة مثلما يقول ألبير كامو هي أنبل مهنة كلما مالت إلى الحق، وهي سيئة حين تجنح للدفاع عن مصالح معينة وتكون أداة في خدمة أصحاب المال.

نعم.. تظل الاستقلالية نسبية، وينبغي أن تخضع دوما للتقييم والتقويم، من خلال هيئات تشرف على أخلاقية المهنة، ومنها مصادر التمويل.

كان من المداخل الكبرى المعتمدة لاقتحام العالم العربي، الصحافة وقضية المرأة وأوضاع الأقليات العرقية والدينية.

اللافت في تجارب عدة منابر في العالم العربي حظيت بدعم دافق من قِبل مؤسسات مالية أو حكومية أو شركات كبرى، أنها لم تصمد، ذلك أن قوة الإعلام في مصداقيته، ومصداقيته في دفاعه عن القضايا العادلة (تصوير: محمد مسرة - إ ب أ).

التمويل الأجنبي والاستشراق.. في الحاجة إلى الصحفي العضوي

محمد خمايسة

حينما استعادت الكثير من البلدان المغاربية استقلالها، أطلق الوطنيون عبارة جوهرية: الاستعمار سيخرج من الباب ليعود من النافذة. وقد عاد، من بوابة وسائل الإعلام، بنظرة استشراقية تفصل الواقع عن سياقاته الثقافية والسياسية والاجتماعية.

التوجهات الصحفية الجديدة برزت كردة فعل رافضة لكل أدبيات الصحافة العربية السابقة بعد الوعي بها، والتي عاشت وتربت في ظل أنظمة سلطوية فرضت على الصحافة سرديتها (تصوير: ألبيرتو بيزولي – أ ف ب).

في العام 1988 نشرت المفكرة الهندية غاياتري سبيفاك ورقتها الشهيرة "هل يستطيع التابع أن يتحدّث؟ (Can the Subaltern Speak?) والمقصود بالتابع هو الشخص الذي عاش تحت الاستعمار وتشكلت معارفه انطلاقا من أدوات المستعمِر(1).

سؤال سبيفاك جاء انطلاقا من فكرة أن أدوات المعرفة واستنباطها تشكّلت من قِبل المستعمِر ومفكريه، بالنظر إلى أنهم من ملكوا السلطة لفرض هذه الأدوات على الشعوب المستعمَرة، وأنه بعد خروج المستعمِر، لم يستطع "التابع" أن يُفكّر ويفهم واقعه إلا استنادا إلى تلك الأدوات، وهي -بالضرورة- منزوعة السياق ولا تصلح للتطبيق في مجتمعات تختلف تركيبتها وسياقاتها عن المجتمعات الغربية، فأصبح "التابع" غير قادر على التكلم عن نفسه انطلاقا من ثقافته وسياقاتها المعبرة عنه، بل من ثقافة وسياقات المستعمر.

وانطلاقا من مقاربة سبيفاك، وعودة إلى الصحافة العربية، فإنه خلال السنوات الماضية ظهرت توجهات جديدة تمثّلت فيما سُمي حينها "بالإعلام البديل" أو "الإعلام المستقل" الذي برز بشكل كبير مع دخول الألفية وانتشار الإنترنت، وهو ما خلق قناة جديدة أكثر فعالية للتواصل بين الصحفيين والكيانات والمؤسسات العالمية، وبعيدا عن السلطة. كما أن بدء اطّلاع الصحفيين على التجارب العالمية التي شكّلت نقطة إحالة، جعلهم ينطلقون منها في قراءة واقعهم الصحفي، مما ساهم في إدراكهم لحجم الهوّة بين الصحافة الغربية والعربية، والأهم من ذلك وعيهم بواقعهم وما فيه من إشكاليات.

> **لا يمكننا قراءة برامج تمويل الإعلام الغربية بعيدا عن تمثّلات أطروحات الهيمنة الثقافية.**

وعليه، يمكن القول إن هذه التوجهات الصحفية الجديدة برزت كردة فعل رافضة لكل أدبيات الصحافة العربية السابقة بعد الوعي بها، والتي عاشت وتربت في ظل أنظمة سلطوية فرضت على الصحافة سرديتها، وشكّلت لها دورها ودجنته في أطر محدودة ومعرّفة، تسعى لتعزيز هيمنة السلطة على المعرفة وتحديد أولويات المجتمع بما يخدم أجندات السلطة. ومن ثم لجأت إلى النموذج الغربي، منطلقة من فكرة أنّه شكّل الضد من الوضع القائم وحقق نتائج إيجابية "هناك"، فسعت إلى مسايرة تلك الأجندات التي يدعمها الممول الغربي، ولهدفين رئيسيين: ضمان الاستمرارية عبر تحصيل التمويل، والانطلاق من مقاربة "معولمة" للصحافة تؤمّن لتلك المؤسسات الإعلامية اعترافا دوليا نسبيا.

قراءة منزوعة السياق

بعيدا عن شيطنة أو تمجيد مؤسسات التمويل، ومن منطلق قراءة عامة لبرامج المنظمات المانحة، يُفهم أن الهدف منها حثّ المشاريع الصحفية على الاستمرار في أداء عملها الرقابي وتشجيع المبادرات الصحفية الجديدة.

وتَركّزت أجندات المؤسسات المانحة والممولة لبرامج تنمية الإعلام، على قضايا مثل مكافحة الفساد، وتعزيز الحوكمة والمساءلة، وحقوق المرأة، وغيرها من القضايا التي تبدو فعلا ذات أهمية في المنطقة العربية. لكن هذه البرامج تطرح معالجتها لتلك القضايا من خلال منظور المركزية الغربية (Eurocentric) الاستشراقية (2)، ومن قراءتها الذاتية للمجتمعات العربية واستنتاجاتها للكيفية التي يمكن بها للصحافة أن تؤدي دورها بشكل أكثر فعالية في المجتمعات، إن سلمنا جدلا أن هذا هو الهدف الفعلي. ومشكلة هذه المقاربات أنها تنظر إلى قضايا المجتمعات في الدول النامية من منظور أوروبي، دون فهم كافٍ لخصوصية كل سياق والاختلاف فيما بينها.

أثناء مداخلة له في مؤتمر "تنمية الإعلام والاستدامة في إفريقيا"، قال أستاذ اقتصاديات الإعلام (Media Economic Studies) روبرت بيكارد المدير السابق لمعهد رويترز التابع لجامعة أكسفورد (2010 - 2014): إن سبب عدم استدامة ونجاعة

اعتبر بيكارد أن تعليم مبادئ وممارسات الصحافة الغربية فشل فشلا كبيرا في تطوير الصحافة في مناطق عدة، لأن الوكالات والبرامج الغربية المتخصصة في تنمية الإعلام، لم تأخذ في اعتبارها وجود واقع اجتماعي وثقافي مختلف في تلك الدول (تصوير: ناريمان المفتي - أ ب).

لا المناخ السياسي في دول «العالم الثالث» أو «ما بعد الاستعمارية» مناخ ديموقراطي حر. ولا سياقه الثقافي كذلك (تصوير: بين كارتيس - أب).

مشاريع تنمية الإعلام في الدول النامية هو أن وكالات وبرامج التنمية الغربية ذهبت إلى بذل جهود في تطوير وسائل الإعلام بما يخدم أهداف السياسة الخارجية الطارئة للدول التي تأتي منها تلك البرامج، بدلا من أن تضع أهداف تنمية مستدامة للإعلام في تلك الدول(3)، مضيفا أن جهود تطوير وسائل الإعلام من قبل برامج التنمية الغربية، سعت إلى إعادة تمثيل أشكال وممارسات وسائل الإعلام الموجودة في الغرب، دون اعتراف كامل بالاختلافات الواسعة بين تلك المجتمعات والمجتمعات النامية. و"الأسوأ من ذلك" -على حد تعبيره- أن تلك البرامج تسعى إلى إعادة إنشاء أنواع وأنماط إعلامية بدأت بالانهيار وثبت فشلها في "العالم المتقدم".

وفي سياق شرحه للانفصال عن السياق، اعتبر بيكارد أن تعليم مبادئ وممارسات الصحافة الغربية فشل فشلا كبيرا في تطوير الصحافة في مناطق عدة، لأن الوكالات والبرامج الغربية المتخصصة في تنمية الإعلام، لم تأخذ في اعتبارها وجود واقع اجتماعي وثقافي مختلف في تلك الدول.

مداخلة بيكارد توضّح أبرز إشكاليات برامج تمويل الإعلام الغربية، إذ تنطلق من تحليل واقع الإعلام في الدول النامية من مقاربة غربية، فتعتقد أنها بإعادة تمثيل أنماط العمل والمبادئ الصحفية الغربية، قادرة على حل مشاكل الإعلام في الدول النامية، في حين أنها ربما تتسبب في تفاقمها، فلا المناخ السياسي في دول "العالم الثالث" أو "ما بعد الاستعمارية" مناخ ديمقراطي حر، ولا مشاكله المركّبة تتشابه مع مشاكل المجتمعات الغربية، ولا سياقه الثقافي كذلك. لذا، عندما تُركّز برامج تمويل الإعلام على قضايا مثل تمكين المرأة سياسيا، فإنها تُغفل أن النظام السياسي في تلك البلاد هو أصل المشكلة، وأن الرجل والمرأة -على حد سواء- لا يتمتعان بقرار سياسي حر. ويمكن قياس المثال السابق على معظم أجندات التمويل التي نتفق على أهميتها، لكنها لا تعالج أسّ المشكل.

الأجندة التي تضعها الجهات الممولة، تبدو في ظاهرها ساعية لخدمة المجتمعات، إلا أنها ليست بالضرورة تؤثر في تغيير الواقع.

فأن تُركّز برامج التمويل على قضايا مثل الحوكمة دون العمل بشكل جدي على استقلالية الإعلام، يعني أنها ستترك "ظهر" الصحفيين مكشوفا أمام القوانين التي تقيّد حريتهم وتجرمهم إذا أجروا مساءلة فعلية للسلطة. أما مطالبة الصحفيين بكشف الفساد دون وجود مظلة قانونية تسهّل لهم الحصول على المعلومات، فذلك يعني أنك ستبقيهم أمام قدر محدود من المعلومات التي يعملون عليها، وبالضرورة لن تكون من بينها قضايا الفساد الكبرى التي تهدد المجتمع بشكل جوهري.

الهيمنة الثقافية

لا يمكننا قراءة برامج تمويل الإعلام الغربية بعيدا عن تمثّلات أطروحات الهيمنة الثقافية (Cultural Hegemony) التي استُخدمت بشكل بارز في الدراسات ما بعد الاستعمارية، فيما يتعلق بطبيعة فرض الخطاب المعرفي لدول الشمال على الجنوب.

وفي هذا السياق فإن الهيمنة الثقافية -كما عرّفها الفيلسوف الإيطالي أنطونيو غرامشي الذي طرح مفهوم أن السيطرة لا تتم فقط بفرض القوة الفعلية وإنما أيضا بفرض الأفكار- وداخل المجتمعات المتنوعة ثقافيا، ستكون لثقافة الطبقة الحاكمة التي تتلاعب بثقافة ذلك المجتمع (المعتقدات والتفسيرات والمنظورات والقيم وغيرها).

لذا، فإن نظرة "الطبقة الحاكمة" (Ruling Class) ستكون هي الثقافة السائدة، وسرديتها ستكون الوحيدة التي تُعتبر "منطقية" (4)، وأنه من خلال المؤسسات الاجتماعية كالجامعات والمدارس ودور العبادة والمحاكم وغيرها، تفرض تلك الطبقة الحاكمة قيمها ومبادئها واعتقاداتها.

ومع توسّع نظرية الهيمنة الثقافية لتأخذ شكلا عالميا، وبالنظر إلى السياقات الاستعمارية التي مر بها العالم وشكّلت ما أصبح يعرف بالقوى العظمى في الغرب وظهور العولمة، فإن الإحالة السابقة إلى الهيمنة الثقافية تُسقَط هنا على القوى العظمى التي تهيمن ثقافيا على السردية المعرفية في باقي دول العالم.

ومهما كانت الأجندة التي تضعها الجهات الممولة، تبدو في ظاهرها تسعى لخدمة المجتمعات، إلا أنها ليست بالضرورة الأجندة المهمة التي تؤثر في تغيير الواقع في الدول التي تعمل بها المؤسسات الإعلامية التي تتلقى التمويل.

الحاجة إلى الصحفي "العضوي"

إن الوصول إلى مشهد إعلامي يركّز في تغطيته على القضايا الجوهرية التي تمس حياة الناس بشكل مباشر، يحتاج في المقام الأول إلى فهم تلك المجتمعات فهما جيدا، ومن ثم تحليلها للوقوف على أبرز القضايا التي تشكّل عائقا بينه وبين بلوغ حالته المثلى.

الصحفيون المحليون خير من يستطيع قراءة هذا الواقع بشكل موضوعي وواقعي، بعيدا عن تأثيرات الصور النمطية أو القراءة السطحية له، فهم أبناء هذا المجتمع ويتأثرون بما يؤثر فيه ويفكرون مثله.

لذلك فإن عملية وضع الأجندة الإخبارية داخل المؤسسات الإعلامية العربية يجب أن تنطلق من اهتمامات الصحفيين

الصحفي يجب أن ينطلق في طروحاته من ثقافة الشعوب كما هي، بتوجهاتها الأخلاقية و«المتخلفة» في الوقت ذاته؛ ليتمكن من أن يضمن حضوره داخل تلك الثقافة، وبالتالي يعيد ثقة الناس بالصحافي كسلطة قادرة على التغيير وتمثّل صوتهم وتتحدث باسمهم (خليل حمرا - أ ب).

العاملين في تلك المؤسسات، وانطلاقا من القضايا التي تشغل بالهم، لا مواكبة لـ"ترند" التمويل الغربي.

وغالبا ما ينطلق باحثو العلوم الاجتماعية من سؤال محوري عن العلاقة البنيوية بين القوة وإنتاج المعرفة، وكيف تؤمّن القوة -بأشكالها المتعددة- احتكارا لأدوات إنتاج المعرفة، وتمكّن مالكها من قراءة واقعه بطريقة تساعده في إنتاج معرفته المستنبطة من سياقه الخاص.

ولأن الصحافة إحدى أهم أدوات تشكيل وعي الناس بمجتمعهم وما يجري فيه، فإن القضايا التي يركز عليها الإعلام ويمنحها الأولوية في معالجتها، يجب أن تنطلق من ذلك السؤال، وتسعى بكل ما امتلكت لإيصاله إلى الجمهور ليصبح واعيا به.

لكن، كيف يُمكن لوسائل الإعلام أن تُدرك ذاك السؤال في ظل عدم امتلاكها لأدوات تمكّنها من فهم مجتمعاتها وسياقها، واعتمادها على أدوات ومعايير "معولمة" لبناء أجندتها التي تعتقد أنها تخدم مجتمعها ومصلحته العامة؟

قبل أن يكتب أنطونيو غرامشي نظريته الشهيرة حول "المثقف العضوي" في سجنه، كان صحفيا يقرأ مجتمعه وينظر في أسباب مشكلاته والكيفية التي تُحل بها. فالمثقف كما يراه غرامشي -وهو الصحفي في هذه الحالة- يجب أن ينطلق في طروحاته من ثقافة الشعوب كما هي، بتوجهاتها الأخلاقية و"المتخلفة" في الوقت ذاته؛ ليتمكن من أن يضمن حضوره داخل تلك الثقافة، وبالتالي يعيد ثقة الناس بالصحافة كسلطة قادرة على التغيير وتمثّل صوتهم وتتحدث باسمهم.

هذه الثقة ستؤمّن للصحفي حضورا في المجتمع، وصوتا مسموعا لدى أفراده، فيتمكّن من تشكيل وعي الجمهور والارتقاء به ليصبح مدركا للقضايا التي تؤثر فيه فعلا، وبالتالي يتحرّك نحو إصلاحها. أما بقاء غرف الأخبار في برجها العاجي رهينة للتصورات الغربية النمطية، وللكيفية التي تُحل بها القضايا، فإنه يخلق حاجزا صلبا بين غرف الأخبار والساحات العامة، فلا الأولى قادرة على التأثير في وعي الثانية، ولا الثانية ترى أنها تتمثل في أجندة الأولى. وهكذا تتحول غرف الأخبار إلى قطعة "ديكور" عاجزة عن إحداث تغيير جذري في الواقع، وتعزيز الاستعارة السائدة في المجتمعات العربية في وصف الكلام الذي لا طائل ولا قيمة له؛ بأنه "كلام جرائد".

المصادر:

1-Spivak, Gayatri Chakravorty. “Can the subaltern speak?.” Die Philosophin 14, no. 27 (2003): 42-58.

2-Hobson, John M. The Eurocentric conception of world politics: Western international theory, 1760-2010. Cambridge University Press, 2012.

3-https://www.unine.ch/files/live/sites/africamedia/files/Summary_Media%20Dev%20in%20Africa%20Conference.pdf

4-Lears, TJ Jackson. “The concept of cultural hegemony: v Problems and possibilities.” The American Historical Review (1985):567-593.

التمويل الأجنبي أفسح المجال لحرية التعبير خارج الضغط السياسي

حوار مع ديانا مقلد: سكرتير تحرير موقع «درج»

الانتقادات للمؤسسات الممولة أجنبيا لا تكاد تتوقف، فمن خدمة أجندات غربية وغياب نموذج شفاف للحوكمة، ومحاولة فرض نموذج ثقافي عنوة في المجتمعات العربية، توجد هذه المؤسسات في قلب نقاش مجتمعي عن أدوارها. لكن اللافت، أن صوت أصحاب المبادرات والمسؤولين عن المنصات ظل مغيبا، وكانت دائما المقصلة جاهزة دون أن نسمع رأيهم، ورؤيتهم. ديانا مقلد، من مؤسسي تجربة «درج» المستفيدة من التمويل الأجنبي، تتحدث لـ «مجلة الصحافة» عن تجربتها، وتجيب عن الأسئلة «الحارقة» حول تأثير أجندات الممولين على مصداقية المؤسسات العربية وعلى المبادئ العامة التي تؤطر مهنة الصحافة.

هل ساهم التمويل الأجنبي في خلق نموذج اقتصادي للمؤسسات الإعلامية العربية؟

سأجيب من خلال تجربتي في "درج". بالنسبة لنا، التمويل جزء من مشكلة الإعلام لأنه يقترن بضغط تحريري وسياسي، وبالتالي تحرير المؤسسة الإعلامية يكون عبر نموذج إعلامي غير ريعي وقابل لأن يكون منتجًا، سواء عبر إعلانات أو اشتراكات وغيرها. أقصد أن الأمر ضروري لتأمين استقلالية المؤسسة على المستوى التحريري من تبعية المال السياسي الذي يشكل المعضلة الكبرى في عالم الصحافة اليوم.

من هذا المنطلق، كان خيارنا وخيار مؤسسات ناشئة مختلفة في أكثر من دولة عربية، هو اللجوء إلى مؤسسات مانحة كمرحلة انتقالية، ثم فيما بعد سنصل إلى مستوى الاستقلال المادي من خلال "نموذج عمل" (business model) يؤمّن مداخيل للمؤسسة ويضمن استمراريتها.

لكن، هل بالفعل استطاعت المؤسسات الإعلامية المستفيدة من التمويل الأجنبي أن تجد لنفسها نموذجا خاصا بها، بعد اجتياز ما أسميتها "المرحلة الانتقالية"؟

الحال أن بعض مؤسسات الإعلام البديل تمكنت من تأمين مداخيل محدودة عبر اشتراكات أو إقامة أنشطة ربحية، أو تقديم خدمات تقنية وإنتاجية تساهم في تأمين ربح للمؤسسة، وهذا لم يكن ممكنًا لولا الدعم من مؤسسات مانحة ساهمت في تطوير بيئة العمل. بمعنى، كان كثيرون يعملون على قاعدة أنهم "منظمات غير حكومية" (NGO)، وهذا يجعل المؤسسة ريعية غير قادرة على الاستقلال ماديا. وعلى هذا الأساس، صار من الضروري أن تطور أي مؤسسة إعلامية نموذجا قابلا لربح المال من أجل ضمان استقلالية التحرير.

ديانا مقلد

هل تؤثر توجهات الممولين على الخط التحريري إلى درجة المس بأساسيات العمل الصحفي؟

ما أود التركيز عليه، وأنا أجيب على سؤالك، هو أن اللجوء إلى مؤسسات مانحة ليس مفتوحًا. وبمعنى آخر، فإن خيارات التمويل -بالنسبة لنا في "درج"- محصورة في جهات غير سياسية وغير حكومية وغير فارضة لأي أجندات أو ضغوط تحريرية، وهذا ما اعتمدناه، وأي تعاون مع مؤسسة يمكن أن تفرض علينا رؤية تحريرية أو سياسية؛ لا نقبله.

هل أدى التمويل الأجنبي إلى توسيع هامش حرية الصحافة في العالم العربي؟

التعامل مع مؤسسات مانحة أمر دقيق لجهة اختيار تلك المؤسسات من أجل ضمان أن يكون التمويل متحررًا من الضغط السياسي، وهي على كل حال ليست كثيرة، ولا تملك موازناتٍ ضخمة، لكنها بالتأكيد تعطي هامشا واسعا للعمل المهني، الأمر الذي يمكن أن نلمسه في تجارب إعلامية مختلفة.

هذا النموذج -بالتأكيد- أعطى مساحات أوسع لتناول قضايا من خارج الانقسام السياسي والأهلي في المنطقة العربية، سواء ما يتعلق بقضايا الحريات الفردية والعامة، أو على مستوى القضايا السياسية التي يدور حولها انقسام كبير في مجتمعاتنا.

> **العلاقة مع التمويل يجب ألا تكون عشوائية، فاختيار المؤسسات المانحة أيضا يجب أن يكون دقيقًا. من خلال تجربتي، لا تفرض المؤسسات المانحة أجندة محددة.**

تعطي المؤسسات المانحةٍ هامشا واسعا للعمل المهني وبذلك تضمن شكلاً من أشكال حرية الصحافة (تصوير: فيليب ديل - إ ب أ).

تعد «درج» من المؤسسات الإعلامية التي تعتمد على التمويل الأجنبي (من موقع درج).

كيف يمكننا تقييم تجربة التمويل الأجنبي للمؤسسات الإعلامية العربية؟

العلاقة مع التمويل يجب ألا تكون عشوائية، فاختيار المؤسسات المانحة أيضا يجب أن يكون دقيقًا. من خلال تجربتي.

لا تفرض المؤسسات المانحة أجندة محددة.. صحيح أنها تحبذ قضايا بعينها، لكن هذه القضايا هي نفسها التي دفعتني للتوقف عن العمل في مؤسسات إعلامية تقليدية، وأعني بها السقف العالي في التعاطي مع قضايا الحريات العامة والفردية، وقضايا الحقوق السياسية والجندرية، وقضايا حرية التعبير.. هذه القضايا توجد في صلب الانقسام السياسي عربيًا، والتمويل يتحكم بها بحسب الجهة. كي أختصر ملف التمويل الأجنبي، فإني أجد هذه التجربة -أقصد التمويل القادم من مؤسسات مانحة غير سياسية وغير حكومية وغير فارضة لأجندات تحريرية- قد سمحت لتجارب إعلامية بأن تكون متحررة من الضغط السياسي التقليدي، وأكثر حرية ومهنية في التعبير عن قضايا أساسية في المنطقة العربية.

إن خيارنا وخيار مؤسسات ناشئة مختلفة في أكثر من دولة عربية، هو اللجوء إلى مؤسسات مانحة كمرحلة انتقالية، ثم فيما بعد سنصل إلى مستوى الاستقلال المادي.

التمويل الأجنبي.. هل ينقذ المؤسسات الإعلامية الناشئة؟

إسماعيل عزام

هل أدى التمويل الأجنبي إلى تأسيس نموذج اقتصادي للمؤسسات الإعلامية العربية؟ هل يخضع الدعم المالي لأجندات الممولين أم أنه يبتغي أن يكسر الحصار المالي على الصحفيين المستقلين؟ أسئلة تجد شرعيتها في قدرة الصحافة الممولة على ضمان الاستدامة الاقتصادية واستقلالية الخط التحريري.

يكفي أن تتهم السلطات صحيفة ما بالتمويل الأجنبي حتى يجد أصحابها أنفسهم مهددين بعقوبات ثقيلة، حتى وإن كانت الجهات التي قدمت تمويلا للصحيفة، هي ذاتها الجهات التي تقدم مساعدات سخية للحكومة. فأن تجد الصحافة دعما ماليا من جهات خارجية، أمر لا تقبله سلطات الكثير من بلدان المنطقة، ليس خوفا على استقلالية الصحيفة، ولا تخوّفا بالضرورة من نشر أجندات خارجية في البلد، ولكن بكل بساطة لأن أيّ دعم خارج مجالات الإعلانات المتحكم فيها، وخارج الدعم الحكومي الذي تقدمه السلطات، قد يعطي الصحيفة مساحات جديدة من الاستقلالية عما هو مرسوم سلفا من خطوط مرئية وأخرى غير مرئية.

لذلك يبقى الحديث عن نموذج اقتصادي مبني على التمويل الأجنبي في المنطقة أمرًا صعبًا نظرًا لكلّ القيود الموضوعة في أكثر من بلد على هذا التمويل، مع استثناءات بسيطة نجحت في ذلك إما لأن قوانين البلد أكثر مرونة، أو لإيجادها بعض الصيغ القانونية التي تتيح الاستنجاد بهذا التمويل بشكل غير مباشر.

التمويل والصحافة

المعروف أن الصحافة تحتاج إلى تمويل في البدايات، خاصة عندما يتعلّق الأمر بمؤسسات إعلامية كبيرة تعلن رأسمالا ضخما، وبعد ذلك يمكن أن تأتي مداخيل أخرى خاصة عبر الإعلانات. ويدرك المتتبع للصحافة الرقمية العربية (بما أنها الأكثر انتشارًا)، أن ذلك العهد الذي كانت فيه صحف رقمية تنطلق برأسمال صغير جدا وتحقق نجاحا اقتصاديا كبيرا دون الاستعانة بأيّ تمويل فيما بعد؛ قد ولّى.

فأينما وليت وجهك هناك رابط لموقع إلكتروني محلي، وبسبب كثرة المؤسسات الإعلامية (في المغرب مثلا 314 صحيفة إلكترونية سوّت وضعها القانوني عام 2019)، صار تحقيق أرقام متابعين كبيرة بما يتيح جذب المعلنين أمرًا عسيرًا للشركات الإعلامية التي تنطلق من الصفر، فكلّما كان الرأسمال الأوّلي كبيرًا، كانت الحظوظ أكبر لإيجاد موطئ قدم داخل السوق الإعلامية.

طبعًا الكلام النظري الذي درسناه جميعا يقول إن التمويل الأوّلي في الصحافة يبتغي غالبًا الربح، ما دامت المؤسسات الصحفية عبارة عن شركات. لكن في عالم الحقيقة، الكثير من المموّلين لا يريدون أن يربحوا ولا يهمهم ذلك، بقدر ما يهمهم خط تحريري يدافع عن مصالحهم. القصة تتكرر مع بعض المعلنين الذين قد يمنحون إعلاناتهم لصحيفة ليست لها أرقام متابعين كبيرة، ما دامت ستنشر مقالات تدافع عنهم.

التمويل في الصحافة هو أصل المشاكل كما هو أصل الحلول: هناك مموّلون واضحون يعلنون عن أنفسهم، وهناك مموّلون غير مرئيين لا يضخون بالضرورة المال بقدر ما يضخون النفوذ لصحيفة حتى تجد مكانها في السوق. وتأتي إشكالية أخرى اسمها الدعم العمومي لتزيد من الجدل، فهناك صحف تعيش فقط لأجل أن تحظى بنصيبها من هذا الدعم حتى وإن كانت لا تُقرأ حتى في المقاهي التي تعرضها مجانا، بينما المنطق يقول إن هذه الأموال العمومية هي للدعم فقط كما يدل على ذلك اسمها، وأن الصحيفة يجب أن تكون متوفرة مسبقا على نموذج اقتصادي يساعدها على النجاة.

لماذا التمويل الأجنبي؟

ما هي دوافع الأجنبي الذي يملك المال ليموّل الصحافة المحلية؟ لن نكون ساذجين لنفترض أن كل الممولين يريدون دعم حرية الصحافة وتمكين الصحفيين من موارد مالية جديدة، في ظل تراجع

لم تستطع المنصات المستفيدة من التمويل الأجنبي بناء نموذج اقتصادي مستدام يتحرر من ضغوط الممولين (تصوير: دانيال أغيلار - رويترز).

التمويل في الصحافة هو أصل المشاكل كما هو أصل الحلول: هناك ممولون واضحون يعلنون عن أنفسهم، وهناك ممولون غير مرئيين لا يضخون بالضرورة المال بقدر ما يضخون النفوذ لصحيفة حتى تجد مكانها في السوق (تصوير: محمد تركمان - رويترز).

الإعلانات ودعم المؤسسات الصحفية التي تعاني تضيقا ماليا في بلدها، فهناك القوة غير الناعمة. ولكن كذلك، لا يمكن افتراض نظرية المؤامرة للاستنتاج أن كلّ من يحوّل مالا إلى صحيفة يبتغي من ذلك تنفيذ أجنداته، خاصة مع وجود منظمات دولية ذات مصداقية لم يثبت أنها حاولت التحكم في الخطوط التحريرية، اللهم إلا تشجيع المستفيدين على التطرق لقضايا ومهمات من صميم العمل الإعلامي.

والواقع أن دوافع المعلنين عبر العالم متعددة، فمثلا الدعم المالي الذي أعلن عنه كل من فيسبوك وغوغل للصحافة، يبدو كنوع من الإقرار بالذنب. هذان العملاقان امتصا إعلانات الإنترنت بسبب أسعارهما التنافسية (1)، ورغم أنهما كانا يعلنان عن برامج للدعم منذ سنوات، فإن جائحة كورونا دفعتهما لإعلان صناديق جديدة لمساعدة الصحافة على تخطي تداعيات الوضع. وكان دعم فيسبوك سخيا بشكل كبير بملايين الدولارات، لكنه ركز كثيرا على المؤسسات الأميركية (2)، في حين توصلت مؤسسات عربية فعلا بدعم مالي من غوغل في سياق صندوق أعلن عنه مؤخرًا (3). وهناك دعم تقدمه الدول عبر وكالاتها الحكومية، كالذي تقدمه وكالة التنمية الأميركية (USAID) في سياق مساعدات واشنطن لدول كثيرة عبر العالم. غير أن الملاحظ أن هذا الدعم يبقى ضعيفًا مقارنة ببقية مجالات الدعم الأخرى، ولم يمثل في العام 2015 سوى ما نسبته 0,1٪ من إجمالي المساعدات الأميركية الخارجية ولمعرفة أهم الداعمين، يمكن الاستنجاد بالقائمة التي أعدها مركز الدعم الدولي للإعلام (CIMA)، فهناك الاتحاد الأوروبي قدم مساعدات بنحو 80,8 مليون دولار، ومؤسسة غيتس (23 مليونا)، ووزارة الاقتصاد الألمانية (20,2 مليونا)، ومؤسسة نايت للإعلام الدولي (25 مليونا)، والخارجية الهولندية (28,6 مليونا)، والوكالة السويدية الدولية للتعاون الدولي (42 مليونا). كل هذه الأرقام بالدولار وتخصّ العام 2016، ويُحتمل أن تكون قد ارتفعت في ظل معاناة الإعلام عالميًّا من جائحة "كوفيد-19" .

والملاحظ في القائمة وجود ممولين عموميين وممولين خواص، كما يظهر أن المستفيدين تعددوا عبر العالم، فالاتحاد الأوروبي دعّم أكثر مستفيدين في آسيا وإفريقيا وأوروبا، ودعّمت الخارجية الفرنسية بشكل أكبر البلدان الإفريقية، وهو التوجه نفسه لمؤسسة غيتس، وكذلك لوزارة التعاون الاقتصادي الألمانية، في حين وجهت مؤسسة نايت للإعلام الدولي الأميركية جلّ أموالها إلى أميركا الشمالية، وكذلك فعل صندوق ديمقراطية الإعلام الأميركي.

تتنوّع أشكال الدعم المالي الأجنبي، فهناك المنح المالية التي تتم على مدار سنوات، وهناك العمل التعاقدي مع الجهة المانحة، وهناك القروض، وهناك الاستثمار المالي. وهناك منح تعطى لمشاريع محددة كتطوير الابتكار، فضلا عن أشكال أخرى لا تكون بالضرورة مالية، كالتدريب والاستشارة والتشبيك 4. ويمكن للجوائز أن تدخل كذلك في هذا السياق، لكني شخصيًا أرى أن الجوائز التي يحصل عليها الموقع هي المعنية، لا التي يحصل عليها الصحفيون داخله لأنها تبقى ملكا لهم.

هل يكفي هذا التمويل؟

بعد أن يقضي الصحفي سنوات من العمل في هيئات التحرير، قد تأتيه فكرة أن يبدأ مشروعه الإعلامي الخاص، دون نسيان أن هناك من تأتيه الفكرة دون أن يعمل عند أحد! والأكيد أنه عندما يفاضل الصحفي بين أن يكون رئيسًا -ولو على نفسه- وأن يكون مرؤوسًا، سيختار الحلّ الأول. الفكرة تبدو جذابة بشكل كبير، لا سيما أن الشركات الناشئة عبر العالم صارت كنوع من "الترند"، غير أن مشكل التمويل حاضر بقوة.

الداعمون يطلبون من المؤسسات الإعلامية أن يكون لها مخطط للاستدامة المالية، وبالتالي فالدعم المقدم لها يقتصر على البداية فقط.

وفي هذا السياق، لم يعد النموذج الاقتصادي للشركات الإعلامية بذلك الشكل التقليدي الذي عرفه القطاع منذ عقود، فإن كانت الصحافة المطبوعة قد ركزت على الإعلانات أولا ثم المبيعات وأحيانا على الدعم الحكومي أو الحزبي لأجل الاستمرار، فإن الصحافة الرقمية غيّرت من طبيعة المداخيل بشكل كبير، والتمويل الأجنبي ليس سوى أحد وجوه هذه المداخيل.

وإن كان هذاالتمويل سخيا في الكثير من المرات، وقد يصل إلى تغطية تكاليف بضع سنوات من العمل، فإن الاعتماد عليه يشكّل خطرا على استمرارية الشركات الإعلامية، فهو مرتبط بسياسة المانحين التي قد تتغيّر، ومرتبط بقوانين البلد حيث توجد الصحيفة، فهذه القوانين قد تتمطط لتسمح به وقد تتقلص لتمنعه بين عشية وضحاها. كما أن أكبر تحدٍّ جاء مع هذا التمويل، هو عدم دفع الصحفي إلى التفكير بمنطق السوق، معتقدا أنه محصّن من الإشكاليات المالية، ليستيقظ ذات يوم على حقيقة أن مدخرات التمويل شارفت على الانتهاء.

في كتاب "النشر عن الفول السوداني" (Publishing for peanuts) الذي درس عشرات الشركات الصحفية الناشئة، يخلص المؤلفون إلى أن الداعمين يطلبون من هذه الشركات أن يكون لها مخطط للاستدامة المالية، وبالتالي فالدعم المقدم لها يقتصر على البداية فقط، على أساس أن تستمر في السوق عبر إيجاد طرق للربح. ولذلك يُطلب منها التفكير في كيفية التنافس داخل السوق بدل التركيز فقط على ما يتعلّق بالتحرير.

ولذلك تجد الشركات الناشئة -حسب الكتاب- نفسها ملزمة بتنويع طرق الدخل، وعدم الارتهان إلى التمويل الأجنبي، ولا إلى الإعلانات التقليدية. ومن الأمثلة موقع „مافيريك" من جنوب إفريقيا، الذي يعمل على احتضان أحداث ومؤتمرات، ونشر كتب، ومشاركة المحتوى، وإدارة دار إنتاج للتعاون الإعلامي. كما يقوم موقع "حبر" الأردني بإيجاد مداخيل عبر إدارة ورشات

لصحافة المواطن وللمواقع الاجتماعية لفائدة المنظمات غير الحكومية، بينما فعّل الموقع الهندي "إنديا سبند" زر التبرّع المباشر في الموقع بمبالغ بسيطة.

ولنأخذ أمثلة أخرى غير ما ورد في الكتاب، فموقع "درج" اللبناني يؤكد أنه لجأ إلى تمويل دولي من ثلاث جهات هي مؤسسة "المجتمع المنفتح" الأميركية، ومنظمة دعم الإعلام الدولي الدانماركية (IMS)، والمؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية، على أن يبتغي الربح في مرحلة لاحقة .وعكس "درج"، اختار موقع "إنكيفادا" التونسي الاستمرار على خط غير ربحي، من خلال منظمة "الخط" غير الربحية التي تشرف ماليا على الموقع، وهي المنظمة التي تأتي جل مواردها المالية من خدمات تقدمها كالدورات التدريبية وبرامج التربية على وسائل الإعلام. وقد توصلت المنظمة بدعم من عدة جهات دولية مانحة كمؤسسة "المجتمع المنفتح" وأكاديمية "دويتشه فيله"، ومنظمة "صحافة حرة غير محدودة" الهولندية.

ويؤكد الموقع أنه اختار هذا المنوال بدلا من الإعلانات لأجل "خلق الاكتفاء الذاتي" وتوفير "الفرصة لتأمين الاستقلالية التامة لفريق التحرير إزاء الضغوطات المحتملة، السياسية منها أو المالية" (5) . لكن الأهم أن الموقع لم يرتهن إلى المنح الدولية لوحدها، وبحث عن مداخيل أخرى تتيح له الاستمرار إذا ما توقف المانحون عن الدعم.

خلاصة القول أنّ التمويل الأجنبي يمكن أن يساهم في ظهور وتطوير شركات إعلامية

لن نكون ساذجين لنفترض أن كل الممولين يريدون دعم حرية الصحافة وتمكين الصحفيين من موارد مالية جديدة (تصوير: محمد مسرة – إ ب أ).

متى كانت الإمكانية القانونية للتوصل به قائمة، غير أنه لا يمكن أبدا الاعتقاد بأن وسيلة إعلامية ما ستخلق نموذجًا اقتصاديا يقوم على هذا التمويل لوحده. صحيح أنه في ظل الظروف الاقتصادية السيئة التي تخيّم على المنطقة، وفي ظل تخوّف الصحفيين من أن يتحوّلوا إلى أدوات دعاية لأنظمتهم أو لشركات معينة، تظهر المنح المالية الدولية كطوق نجاة، لكنه طوق مرحلي تتحكم فيه عوامل كثيرة، منها أساسا أن المانح قد يردّ عندما تطالبه بمنحة جديدة: "دعمناك سابقا.. دعنا ندعم غيرك".

لا يمكن أبدا الاعتقاد بأن وسيلة إعلامية ما ستخلق نموذجًا اقتصاديا يقوم على هذا التمويل لوحده.

المصادر:

1- كيف أصبحت الصحافة تحت رحمة الشبكات الاجتماعية: https://institute.aljazeera.net/ar/1032/ajr/article

https://www.facebook.com/journalismproject/programs/grants-2

https://newsinitiative.withgoogle.com/journalism-emergency-relief-fund-3

investigative-journalism-and-foreign-aid-a-huge-return-/17/03/2016/https://gijn.org-4 /on-investment

5- https://www.cima.ned.org/donor-profiles/

An Introduction to Funding Media and Journalism, developed by Ariadne and the-6 Transparency and Accountability Initiative and written by Sameer Padania: https://www.ariadne-network.eu/introduction-funding-journalism-media

Publishing for peanuts Innovation and the Journalism Start-up, By JJ Robinson, Kristen -7 Grennan, Anya Schiffrin Columbia University School of International and Public Affairs: PublishingforPeanuts.pdf/11/2015/https://www.cima.ned.org/wp-content/uploads

8- https://daraj.com/who-we-are/

9- http://alkhatt.org/financement/

10- https://inkyfada.com/ar/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-

التمويل الأجنبي.. «استعمار جديد» أم بحث عن استقلالية مفقودة؟

أحمد أبو حمد

في قضية التمويل الأجنبي للمؤسسات العربية ثمة فريقان كبيران، كلاهما يتوفر على صك دفاع يراه صائبا: الأول يقول إنه وسّع هامش الحرية وكسر الاستقطاب السياسي وسطوة المعلنين، بينما يرى الثاني أن التمويل ينطوي على أجندات تتخذ من «الاستقلالية» و«التنمية» يافطة من أجل ترسيخ «الاستعمار الجديد».

مهما كانت درجة احترافية المؤسسات الإعلامية المستقلة الحاصلة على تمويل أجنبي، ومدى التزامها بمعايير الصحافة المهنية، إلى جانب تحلّيها بالشفافية في الخطط والإنفاق المالي ومصادر التمويل، تبقى تهمة حملها لأجندات خارجية بسبب هذا التمويل تلاحقها من عدّة أطراف في الساحة العربية، بدعوى أن لا شيء مجاني وأن إنفاق الملايين على الإعلام لا بد أن يكون له هدف غير بريء.

تعود جذور عدم الثقة بالتمويل الأجنبي إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حينما رفض الاتحاد السوفياتي حزمة مساعدات خطة مارشال الساعية لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب. الخطة أسفرت عن تشكيل منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي التي تطورت إلى ما يعرف اليوم باسم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (1) ، ومثّلت المعسكر الغربي منذ ذلك الحين.

وعلى الرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) التي حصلت عليها الدول العربية من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بين عامي 2000 و2006 بلغت 82,5 مليار دولار (2)، فإن موجة التشكيك في الانتماء لا تطال الحكومات ومؤسسات الدولة التي تحصل على هذه المساعدات، بذات القدر الذي يتم فيه انتقاد مؤسسات المجتمع المدني والإعلام المستقل الحاصل على التمويل.

شبهة الأجندات

تخوض بعض الدول العربية حروبا معلنة أو باردة على التمويل الأجنبي للإعلام، أكبرها كانت القضية التي عُرفت في مصر بقضية التمويل الأجنبي وتم فيها محاكمة 43 شخصا حصلوا على البراءة بعد 6 سنوات من المحاكمة. خلال الحكم الأولي عام 2013، أقرت محكمة الجنايات في قرارها الأول بإدانتهم أن التمويل الأجنبي "أصبح أحد أشكال السيطرة والهيمنة الجديدة"، وأنه "استعمار ناعم" يهدف إلى "اختراق أمن مصر القومي وإفناء موجباته وتقويض بنيان مؤسسات الدولة وتفكيك أجهزتها، وصولا إلى تقسيم المجتمع وتفتيته وإعادة تشكيل نسيجه الوطني" (3).

في الجزائر حجبت السلطات في أبريل/نيسان 2020 راديو محليا يبث عبر الإنترنت بسبب التمويل الأجنبي، معتمدة على قانون الإعلام وقانون النشاط السمعي والبصري اللذين ينصان على منع الدعم المادي المباشر وغير المباشر الصادر عن أي جهة أجنبية. واعتبرت السلطات أن الراديو "تابع للقوة الناعمة، ووصفته بالذراع الثقافي والإعلامي لدبلوماسيات أجنبية تشتغل ضمن هذه المسارات التي يُطلق عليها مسارات الدمقرطة". واعتبر وزير الاتصال الناطق باسم الحكومة عمار بلحيمر أن تمويل وسائل الإعلام شكل من أشكال التدخل الأجنبي (4).

كما منعت السلطات في الأردن أن تحصل أي جهة على تمويل أجنبي ما لم يمر طلب التمويل على لجنة مكونة من أعضاء من وزارات الداخلية والتخطيط والصناعة والتجارة

ورئاسة الوزراء، إلى جانب الوزارة ذات الاختصاص بموضوع المنحة، ومراجعة الطلب خلال شهر بإجراءات بيروقراطية معقدة (5).

ولا يتوقف التشكيك في نوايا الإعلام الممول عند هذه الدول فقط، فلا تختفي النبرة الاتهامية عن أفواه الكثير من السياسيين بل وحتى الصحفيين أنفسهم في مختلف الأوساط العربية، حتى يصبح التمويل وصمة عار أو نقطة ضعف تُضعف ما تقوم به المؤسسات الصحفية من عمل مهني.

فتحة في جدار احتكار الإعلام

تدافع المؤسسات الإعلامية المعتمدة على التمويل الأجنبي عن هذا التمويل بأنه السبيل الوحيد أمامها في ظل ثلاث مشكلات أساسية متعلقة بمصادر الدخل للإعلام في العالم العربي:

الأولى- احتكار الدولة للإعلام الرسمي وتوجيهه بخطاب موحّد يخدم نظامها السياسي، بعيدًا عن الاستقلالية أو حتى المهنية.

الثانية- سيطرة الدولة على قطاع الإعلان اللازم لديمومة واستمرارية المؤسسات الخاصة، سواء باعتبارها مُعلنا أساسيا أو بالتأثير على الإعلانات الخاصة ومنعها عن المؤسسات الإعلامية التي لا ترغب في حصولها على تمويل.

الثالثة- الاستقطاب السياسي الإقليمي الذي بات أحد أبرز مصادر التمويل بالنسبة للمؤسسات الإعلامية، ومن طبيعة هذا التمويل أنه يؤثر على المسار التحريري أيضا.

يرى مدير شبكة الصحافة الأخلاقية أيدان وايت أن الحكومات والسياسيين ومجموعة كبيرة من المؤسسات الإعلامية العالمية يؤثرون على اختيار الأخبار، وبرنامج أولويات وسائل الإعلام، ويضغطون على الصحفيين ويحاولون القضاء على سلطتهم عن طريق قطع وتقييد اقتصاد وسائل الإعلام (6) .

الشركات الخاصة منحت عبر منظماتها الخيرية قرابة 1,3 مليار دولار سنويًا لوسائل الإعلام في مختلف أنحاء العالم بين عامي 2011 و2015، وهو ما يؤثر على مصداقيتها.

يتأثر اختيار الأخبار بقرارات السياسيين، وهذا ينعكس على الصحفيين ويساهم في تقييد سلطتهم (مدير شبكة الصحافة الأخلاقية أيدان وايت).

وتؤكد المؤسسات الإعلامية الممولة مرارًا على ضرورة الاستقلال التحريري الذي لا يمكن تحقيقه إلا عبر التمويل غير المشروط إطلاقا، وعليه فإن الإفلات من عقبات الاحتكار والاستقطاب السياسي لا يمكن أن يتم إلا من خلال التمويل الأجنبي. فعلى سبيل المثال، تذكر منصّة "ميغافون" أنها تقبل "فقط التمويل الذي لا يفرض قيودًا تحريرية، لضمان أن يبقى خطّها التحريري غير مساوم" (7).

وتعتبر عدّة مؤسسات ممولة أجنبيًا أن هذا التمويل ما هو إلا مرحلة إلى حين تمكّنها من جني الربح إما عبر تمويل القرّاء والاشتراكات، أو تقديم خدمات الاستشارات والتدريب، أو الاستثمار صغير الحجم. فمثلا، يذكر موقع "درج" على منصته أنه يبتغي الربح في مرحلة لاحقة، لكن بانتظار ذلك يلجأ إلى تمويل دولي يحرص على مكاشفة مستخدميه بهويّة أصحابه (8).

أما موقع "مدى مصر" فيشير إلى أنه يأمل أن يصبح مستقلا ماليًّا وقابلا للاستدامة، من خلال نموذج يحافظ على استقلاليته ويكون فيه القراء حجر الأساس في دعمه (9).

الإعلام "المستقل" كضرورة للحداثة

تشير ورشة عمل صادرة عن جامعة لندن للعلوم السياسية والاجتماعية إلى أنه "في عصر الديمقراطية الحديثة، يُنظر إلى وسائل الإعلام عمومًا على أنها الحارس أو الوصي على الشفافية والمصلحة العامة. وفي ظل غياب تطور تقليد خدمات الإعلام العمومي المستقل (على غرار الإعلام العمومي في المملكة المتحدة)، لا يمكن لعب هذا الدور المستقل إلا من قبل المؤسسات الإعلامية المملوكة ملكية خاصة. ومع ذلك، من المرجح أن تكون المؤسسات الإعلامية المملوكة للقطاع الخاص أدوات للمصالح الخاصة" (10).

كما يُعلي صندوق تطوير الإعلام من دور وسائل الإعلام المستقلة في الأخبار والمعلومات التي يحتاجها الناس ليكون لهم رأي في كيفية إدارة مدنهم ومناطقهم ودولهم من خلال فضح الفساد ومساءلة السلطات وتوفير منصات مفتوحة للنقاش، باعتبار أن هذا النوع من الإعلام قادر على توفير حاكمية أفضل بسبب تقديمه للمعلومات الموثوقة في الوقت المناسب لاتخاذ قرارات اقتصادية جيدة (11).

صحافة مستقلة أم خيرية؟

تبرز أمام استقلالية الإعلام الممول إشكاليات عدة: أولاها آلية التنافس على التمويل، حيث على المؤسسات الراغبة في الحصول على التمويل أن تقدّم مقترحات تُقنع الممول وفي مواضيع محددة مسبقًا، ويجب أن يُرفق المقترح "بنظرية تغيير" واضحة وأهداف موضوعة للفوز بالتمويل، أي أن أهداف هذا المشروع مرسومة لتتماشى مع رغبات الممول، ولا يجوز أن تخرج عن مسار المشروع المحدد قبل الحصول على المنحة بزمن، وهذا يعني أن الممول يضع شروطه مسبقًا قبل وصول الدعم إلى غرفة الأخبار.

المؤسسات الصحفية الممولة لا تقدّم ما يثبت أن عملها الصحفي استطاع فعلا إحداث تغيير، سواء في ضمان التعددية، أو خلق فضاءات مفتوحة للنقاش.

الإشكالية الثانية تكمن في الجهات الداعمة التي لا تطرح التمويل عبر مشاريع تنافسية بحجّة عدم الرغبة في التأثير على أولويات غرف الأخبار، لذلك تكون عملية التمويل حينها من خلال "مغازلة" غير رسمية بين الجهات الداعمة والمؤسسات الإخبارية، يمكن أن تحمل في طيّاتها تساؤلات كثيرة حول اختيار هذه المؤسسة تحديدًا، وهل لعبت العلاقات الشخصية دورًا في هذا التمويل؟ وهل المؤسسة

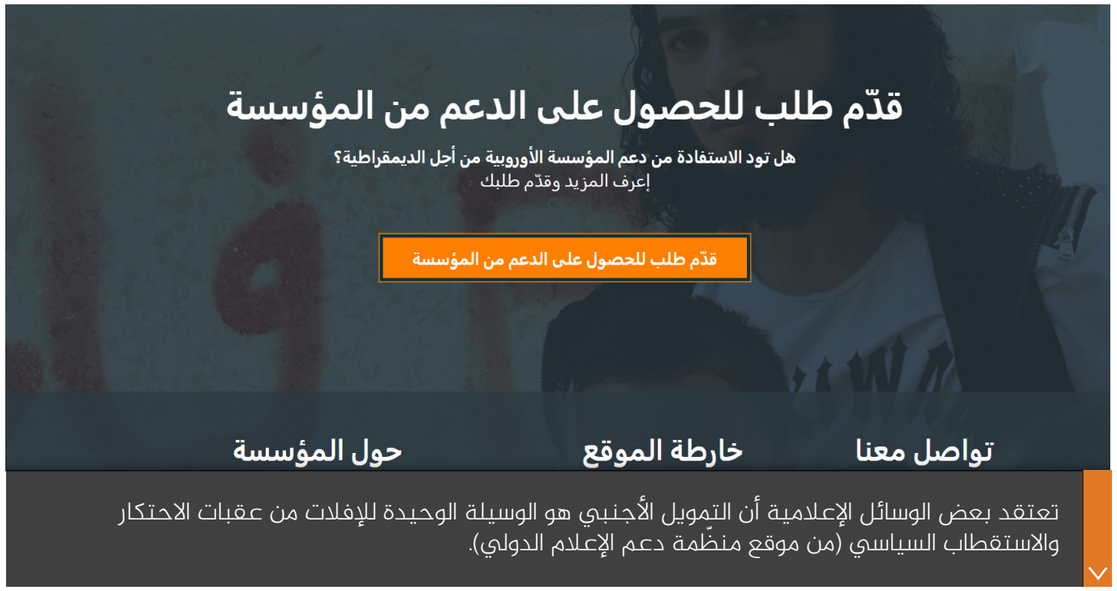

الحاصلة على التمويل تستحقه أم أن التوافق غير المعلن على الأولويات هو الذي تحكّم في حصولها على التمويل؟ وكم كانت المؤسسات مستقلة في مثل هذا النوع من التمويل؟ وتتمثل الإشكالية الثالثة في أنه يتم التعامل مع الصحافة كأي مجال تنموي آخر. وحسب كتاب "قاموس التنمية" للأكاديمي الألماني فولفغانغ زاكس فإن مفهوم التنمية تحوّل على يد الرئيس الأميركي هاري ترومان إلى الهيمنة، ولا يمكن للتنمية أن تنفصل عن الكلمات التي تشكلت بها، وهي النمو والتطور والنضج، وهي مربوطة بالنظام النيوليبرالي مباشرة (12).

أما الإشكالية الرابعة فهي أنه حتى ضمن السياق الأحدث للتنمية -وهو التنمية المستدامة- فإن المؤسسات الصحفية الممولة تغدو يوما بعد يوم أقل استدامة وقدرة على تطوير أدوات تُمكّنها من المنافسة في السوق الحرة، خصوصا مع رفضها دخول سوق الإعلانات من المؤسسات الكبرى المسيطرة على الإنترنت مثل إعلانات غوغل وفيسبوك لموقفها من احتكار فضاء الإنترنت، لذلك فهي مرتهنة بشكل أكبر للتمويل.

وتتعلق الإشكالية الخامسة بدخول الشركات العالمية الكبرى إلى نادي الممولين، فحسب منظمة "ميديا إمباكت" فإن الشركات الخاصة منحت عبر منظماتها الخيرية قرابة 1,3 مليار دولار سنويًا لوسائل الصحافة والإعلام في مختلف أنحاء العالم بين عامي 2011 و2015 (13). وهو ما يؤثر على مصداقية هذه المؤسسات الصحفية لأن هذه المنظمات الخيرية تسعى لإحداث تغيير اجتماعي من خلال دعم الإعلام(14).

وأخيرا، فإن الإشكالية السادسة تتمثل في مدى فعالية هذا التمويل، فالمؤسسات الصحفية الممولة لا تقدّم تقارير أو دراسات تثبت أن عملها الصحفي استطاع فعلا إحداث تغيير، سواء في ضمان التعددية، أو خلق فضاءات مفتوحة للنقاش، أو دفع الحريات الصحفية إلى الأمام في مناطق عملها، خصوصا أن تقرير "مراسلون بلا حدود" أشار إلى تراجع الحريات الصحفية عالميًا بنسبة 11٪ خلال السنوات الخمس الأخيرة (15)، أي أن نتائج الانفراج الحريّاتي الموعودة تأتي معكوسة إلى الآن.

المصادر:

1. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية..https://bit.ly/30CdgB4

2. Azzam Mahjoub. Arab NGO Network for Development (ANND). https://bit.ly/3nkW0Kk.

3. الجنايات تودع حيثيات حكمها في قضية التمويل الأجنبي للمجتمع المدني. https://bit.ly/3lhk3bd.

4. المركز الدولي للصحافة. تمويلات أجنبية للصحافة الجزائرية: وزارة الاتصال تدعو إلى "الاحترام الصارم" للقانون..https://bit.ly/36CF104

5. الحكومة الأردنية. آلية التمويل الأجنبي في الأردن. https://bit.ly/3d1tCrU.

6. The European Federation of Journalists. Corruption in the media is killing ethical journalism, saysEJN.https://bit.ly/2HT9Ovg.

7. ميغافون. https://megaphone.news/.

8. موقع درج. موقع درج-من نحن. https://daraj.com/who-we-are/.

9. مدى مصر. مدى مصر- عن مدى..https://bit.ly/3d477m8

10. James Putzel and Joost van der Zwan. Why Templates for Media Development do not work in Crisis States. https://bit.ly/3ll56oq.

11. Why independent media. https://bit.ly/36ydMUB.

12. The Development Dictionary. https://bit.ly/2HW3a7v.

13. Mel Bunce & Kate Wright Martin Scott. Foundation Funding and the Boundaries of Journalism. 2019. https://bit.ly/2GI3vKo.

14. University of East Anglia. MAPPING THE FUNDING LANDSCAPE. https://bit.ly/36J7QIa.

15. RSF. Only nine percent of humankind lives in a country where press freedom is good. https://bit.ly/3npi2vp.

تمويل الدورات التدريبية.. حق قد يراد به باطل

يونس مسكين

في الظاهر، الدورات التدريبية للصحفيين لا محيد عنها لامتلاك مهارات جديدة، لكن حين تمول من دول أجنبية، بتركيز شديد على قضايا محددة، يصبح مشروعا طرح السؤال: هل تريد المنظمات أن تخلق صحفيا مقولبا مفصولا عن بيئته الثقافية والاجتماعية؟

في مطلع يونيو/حزيران 2020، تلقّت سفارات دولة المجر لدى دول الاتحاد الأوروبي خطابا من نائب كاتب الدولة المكلف بالشؤون الأوروبية في وزارة الخارجية والتجارة، يحثها فيها على وضع قاعدة بيانات تتضمن جميع الزيارات التي يقوم بها صحفيون مجريون إلى دول الاتحاد، وتوضيح مواضيع هذه الزيارات والمهام التي يقومون بها.

لكن أكثر ما أثار الانتباه في هذه الرسالة التي جرى تسريبها في سبتمبر/أيلول الموالي، أنها شدّدت على رصد جميع الدورات التدريبية التي يشارك فيها الصحفيون المجريون، والأعمال البحثية التي يقومون بها خارج بلادهم، ومعرفة الجهات والمنظمات التي تقف وراء تنظيم وتمويل هذه الدورات والأعمال(1).

عندما تلقّت وزارة الخارجية سؤالا من الصحيفة التي حصلت على نص هذا الخطاب، يتعلّق بسبب الحرص على تعقّب آثار الصحفيين المجريين في الخارج، والرغبة في عدم الاقتصار على الاطلاع على أسرارهم المهنية، بل وتدقيق المعطيات الخاصة بالدورات التدريبية والبحثية التي يستفيدون منها في الخارج، ردّت الوزارة -بكل صراحة- أنها تحرص على القيام بكل ما يلزم لمواجهة محاولات التدخل في شؤون المجر الداخلية.

لا شكّ أن الخطاب الرسمي الذي بعثته الحكومة المجرية إلى سفاراتها في دول أوروبا، له نظائر وُجّهت إلى سفارات في أنحاء أخرى من العالم. ومن شبه المؤكد أيضا أن كثيرا من دول العالم تقوم بمثل ما قامت به الحكومة المجرية، مع احترام العلاقة التناسبية بين درجة الإقدام على مثل هذه الأعمال الرقابية على أعمال وتحركات الصحفيين، وبين مستوى رسوخ الديمقراطية وحماية الحقوق والحريات. ودونما حاجة إلى كثير من التحليق في سماء الموضوع، فإن دول المنطقة العربية، وباقي دول العالم الثالث، من أكثر المناطق التي تجمع بين سوء أحوال الحرية وبين الارتهان للمصادر الخارجية في تمويل وتنظيم التكوين والتدريب لفائدة الإعلاميين.

لا تكاد أي من دول العالم المندرجة ضمن خانة الأنظمة

غير الديمقراطية أو «الهجينة»، تخلو من حالات ونماذج للمنع أو التضييق والحصار، ضد منظمات أجنبية -رسمية أو غير رسمية- ومحاولات لحملها على تقليص برامجها التدريبية لفائدة الإعلاميين. وكثيرا ما يتحوّل هذا الوضع إلى منع صريح ومباشر لبعض الدورات، أو لمجموع الأنشطة التي تقوم بها جهات أجنبية لدعم الصحفيين عبر تنظيم دورات تدريبية أو تمكينهم من منح بحثية، داخل بلدانهم أو خارجها.

وفي إحدى الدورات التدريبية الأخيرة التي شاركت فيها، كان من بين أول ما قدّمه المشرفون الغربيون على الدورة من توضيحات قبل انطلاق التدريب، هو سبب اختيار البلد العربي الذي دعينا للالتحاق به، ويتمثل في أنه من بين أكثر بلدان المنطقة انفتاحا وسماحا بتنظيم مثل هذه التدريبات.

لكن هناك وجه آخر للعملة، يتمثل في الأسئلة المشروعة التي ينطوي عليها مثل هذا النشاط. فغالبية الدورات التدريبية المخصصة للصحفيين، تعتمد مصادر تمويل أجنبية، تقف وراءها دول أجنبية. وهنا يصبح التساؤل مشروعا، عما إذا كانت هذه الأنشطة تستبطن خدمة أجندات سياسية، خاصة أن الطابع الديمقراطي لبعض الدول التي تعتبر من كبار الممولين لهذه التدريبات، ومستوى الشفافية المرتفع في صرف المال العام؛ يعززان فرضية تخصيص برامج التكوين لفائدة صحفيي دول أخرى، لخدمة مصالح معينة لا يمكنها أن تخرج عن المصالح العليا لتلك الدول الممولة.

من هنا تولّد الأسئلة الكبرى استفهامات أصغر، تتعلّق بمضامين هذه التدريبات التي يستفيد منها الصحفيون بتمويل وإشراف أجنبيْن، وبخلفيات التركيز على مواضيع معينة دون غيرها، من قبيل المساواة بين الجنسين، والدفاع عن بعض الفئات «الهشة»، لكن من منطلقات وبخلفيات قيمية وحضارية قد لا تشبه نظيرتها في الدول التي يتحدّر منها الصحفيون المستفيدون.

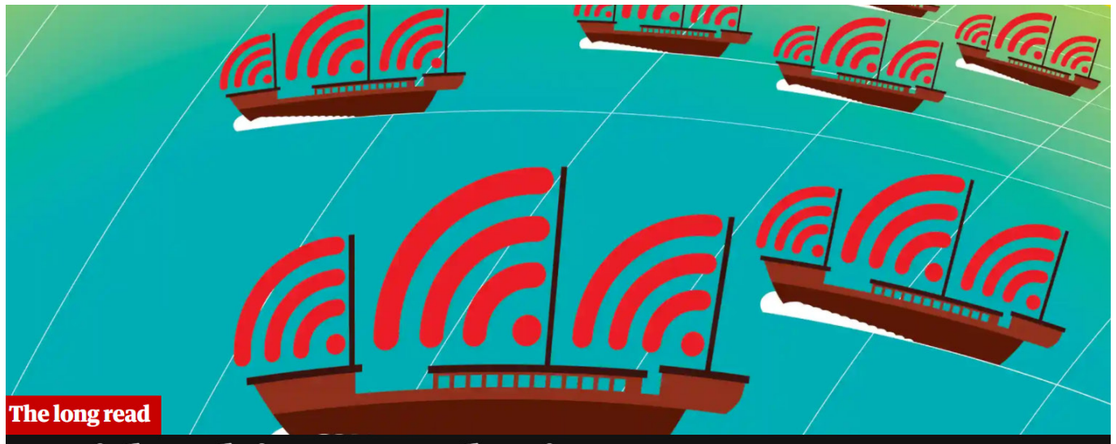

The long read

Inside China's audacious global propaganda campaign

دول المنطقة العربية، وباقي دول العالم الثالث، من أكثر مناطق العالم التي تجمع بين سوء أحوال الحرية، وبين الارتهان للمصادر الخارجية في تمويل وتنظيم التكوين والتدريب لفائدة الإعلاميين (من موقع الغارديان، التي نشرت تقريراً مطولاً حول الاكتساح الصيني للمشهد الإعلامي الدولي).

ملاذ لا محيد عنه

بين هذا الوجه ونقيضه من وجهيْ عملة التدريب الأجنبي، يجد الصحفي نفسه في وضعية شديدة الحرج. فأنا تعلّمتُ أبجديات الصحافة وقواعدها داخل مؤسسة تعتبر اليوم مرجعية وذات مصداقية كبيرة، لكنها في الأصل كانت مركزا للتدريب الإعلامي، أسسه نشطاء وحقوقيون ألمان منذ نحو أربعة عقود في عاصمة المغرب، وهو الذي يحمل اليوم اسم «المعهد العالي للإعلام والاتصال».

ومنذ سنة التكوين الأولى وإلى اليوم، تعتبر الدورات التدريبية والمنح الأجنبية؛ المصدرَ الأول لمعارفي ومهاراتي الصحفية، سواء منها تلك التي تنظمها جامعات وهيئات متخصصة في الصحافة، أو الورشات التي تموّلها وتنظمها منظمات دولية وإقليمية، مثل وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي وكثير من وزارات الخارجية والدفاع والتجارة في دول تسعى إلى جذب اهتمام الصحفيين.

حينما نتحدث عن التمويل الأجنبي للتدريب والتكوين الصحفييْن، فإننا نقصد بشكل خاص الدعم الذي تقدمه الدول الغربية. فإلى وقت قريب، كان من النادر أن تعثر على فرصة للتدريب وتطوير المهارات الإعلامية، ممولة من جانب دولة «غير ديمقراطية»، إلى أن تطوّر هذا المجال في السنوات الأخيرة، ليصبح واحدا من مجالات الاستثمار للحصول على «القوة الناعمة» من طرف بعض الدول الصاعدة اقتصاديا، أو الدكتاتورية سياسيا، لكنها تطمح إلى حيازة قوة تأثير جديدة عبر دعم التدريب الإعلامي.

> **ينظر البعض إلى التمويل الأجنبي الذي يدعم التدريب داخل بلدان إقامة الصحفيين، من زاوية الاستثمار والاقتصاد، باعتباره ذا مردودية كبيرة وشبه مضمونة.**

تقليد غربي راسخ

ظل التدريب الإعلامي الممول من الخارج غربيًا بحتًا إلى وقت قريب، وظل ذلك يعتبر وضعا طبيعيا، بالنظر إلى التفوّق الحضاري الذي تتمتع به أوروبا وأميركا، وتطوّر الصناعة الإعلامية فيهما. وسوف يطفو نقاش الارتباط بين هذا النوع من التدريب وبين الأجندات السياسية التي يمكن أن تشكل تهديدا للاستقلالية الصحفية لدى المستفيدين من هذا التدريب، بعدما دخلت الصين بقوة إلى هذا المجال.

نشرت صحيفة «الغارديان» البريطانية مستهل العام 2018 تقريرا مطولا حول هذا الاكتساح الصيني للمشهد الإعلامي الدولي، بما في ذلك تكوين أرقام قياسية من الصحفيين الأجانب، من أجل حثهم على إنتاج المضامين الصحفية بشكل يأخذ بعين الاعتبار وجهة النظر الصينية. وتحدّث التقرير عن خطة وضعتها بكين عام 2012، ترمي إلى تكوين ما لا يقل عن 500 صحفي من أميركا اللاتينية، وألف صحفي إفريقي قبل حلول العام 20202.

وأكد التقرير المطول للصحيفة البريطانية أن الخطة الصينية لا تقتصر على تزويد الصحفيين المستفيدين من الدورات التدريبية والمنح بمعرفة متقدمة حول الصين، وإنما تجعلهم يكتسبون وجهة النظر الصينية في ممارسة الصحافة، والتي تعتبر أن الإعلام في جميع أنحاء العالم مصاب بتبعات «غسيل الدماغ» الذي تعتبر بكين أن الغرب -وعلى رأسه الولايات المتحدة- يقوم به منذ سنوات طويلة.

الصين تدخل الحلبة

وعلى غرار كثير من برامج التدريب والمنح الأميركية، ظهر في الفترة الأخيرة عدد من التجارب المماثلة التي أطلقتها الصين، وهو ما أثار قلقا شديدا لدى القوى الغربية. بكين بدورها أصبحت تخصص ميزانيات غير يسيرة لاستقطاب عشرات الصحفيين من مختلف أنحاء العالم، وتمكينهم من تكوينات في اللغة والثقافة الصينية، إلى جانب الاطلاع

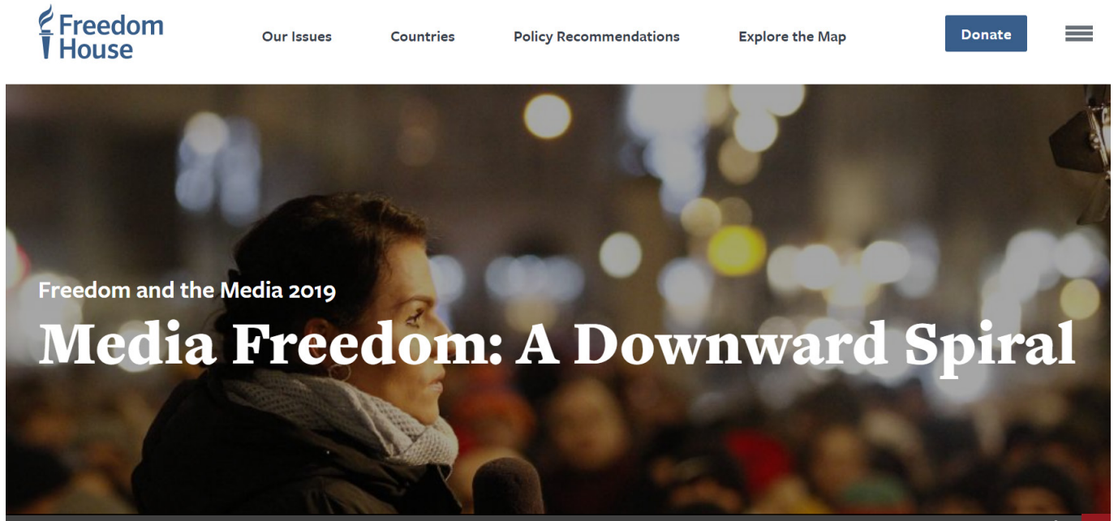

أصبح تمويل التدريب الصحافي سياسة ممنهجة من جانب القوى الغربية، منذ سقوط جدار برلين، حيث تعمل هيئات وصناديق عديدة على تمويل هذه التدريبات، بهدف «إشاعة الحرية» و«دعم الديمقراطية» والتشجيع على «انفتاح الأسواق» (الصورة من موقع فريدوم هاوس).

على جوانب من الاهتمامات السياسية والاقتصادية للصين، وما تقدّمه هذه الأخيرة -وفق تقديرها- من منافع وخدمات للإنسانية، وتحديدا للدول النامية والفقيرة.

وهكذا، أصبحت الصحافة حلبة جديدة من فضاءات المصارعة الحرة التي يعيشها العالم بين قطبيه الجديدين، وأصبح واضحا أن التدريب الإعلامي ليس مجرد تقاسم للمهارات والتقنيات، بل هو عملية نشر لمرجعيات ثقافية وقيمية.

وفي مواجهة شبكات إعلامية غربية ضخمة مثل وكالة «أسوشيتد برس» الأميركية التي تتوفر على أكثر من 250 مكتبا عبر العالم، كشفت وكالة الأنباء الصينية عن طموحها إلى بث ما يربو عن 200 مكتب جديد خلال بضع سنوات(3)، وهو ما يمرّ حتما عبر تدريب شبكة من الصحفيين المحليين، وجعلهم يتقنون اللغة الصينية أوّلا، ويدركون «الخط التحريري» للحكومة الصينية وما تنتظره من أذرعها الإعلامية في العالم.

في هذا السياق، تحوّلت إفريقيا في السنوات الأخيرة إلى ساحة لكل المعارك الجديدة بين الولايات المتحدة (وحلفائها الغربيين) وبين الصين الصاعدة بقوة. ولم يخرج السعي إلى أكبر قدر من التأثير الإعلامي، عن هذه القاعدة الآخذة في الهيمنة على مسار العلاقات الدولية حاليا. المرجعيتان الغربية والصينية وجدتا نفسيهما تدريجيا في صدام مباشر داخل قاعات التحرير في جل المناطق التي تتنافس حولها القوتان العُظميان، وخاصة إفريقيا وما يقابلها في السواحل الآسيوية والمحيط الهادي. وبينهما بالطبع، تقع المنطقة العربية.

هذه الحرب الشاملة التي حمي وطيسها في الفترة الأخيرة بين الصين والغرب، باتت تهيمن على انشغالات أكثر المنظمات الدولية مهنية ومصداقية. ففي تقريرها الأخير حول وضعية حرية الصحافة في العالم، خصّصت منظمة «فريدوم هاوس» محورا مستقلا من توصياتها، لتشدد على ضرورة مواجهة السياسات الإعلامية الخارجية للصين. وحثّت المنظمة الدول على مزيد من الشفافية حول الأنشطة التي تقوم بها الأذرع الإعلامية للصين داخل أراضيها، بما في ذلك محاولات البعثات الدبلوماسية الصينية التأثيرَ في المضامين الإعلامية التي تنشرها وسائل الإعلام المحلية.

وبعد تحذيرها من مخاطر بعض التطبيقات الصينية

حرب التطبيقات والبرامج المعلوماتية وتقنيات التحقيق ومنصات النشر الرقمي، كلها مجالات جديدة للتنافس الحاد الذي يجد الصحفيون أنفسهم تحت رحمته، من خلال الدورات والدورات المضادة للتكوين في هذا المجال أو ذاك (تصوير سكوت أوديت – رويترز).

الآخذة في الانتشار عبر العالم، أوصت «فريدوم هاوس» بمزيد من الدعم والتمويل والتدريب لفائدة وسائل الإعلام التي يؤسسها الصينيون المعارضون والمقيمون خارج بلادهم، ومنح المزيد من الدعم لوسائل الإعلام الناطقة باللغة الصينية، وغير الخاضعة لسلطة بكين. «على المانحين أن يقدموا مزيدا من الدعم التقني والمالي لمواجهة الهجوم الإلكتروني الصيني»، تقول المنظمة الأميركية، وهو ما يؤكد حضور هموم الصراعات الدولية في أجندة التدريبات الإعلامية الممولة من بعض القوى الدولية(4).

وهي تسجّل التراجع الشامل للديمقراطية في أنحاء العالم، حرصت منظمة «فريدوم هاوس» في توصياتها على تأكيد أهمية توجيه مزيد من التمويلات الخاصة بالمساعدات الخارجية للدولة، لدعم حرية الإعلام وجعل بعض الدول تطوّر إعلامها المحلي إلى أن تصبح في غنى عن هذا الدعم الأجنبي. وشدّد التقرير الأخير للمنظمة حول حرية الصحافة في العالم، على أن بعض الدول التي شهدت تحسنا كبيرا في الحريات خلال السنوات الأخيرة، مثل أنغولا وإثيوبيا وماليزيا والإكوادور، مهددة بحدوث تراجع في أية لحظة، وبالتالي ينبغي توجيه مزيد من الدعم نحوها(5).

استثمار مربح

ينظر البعض إلى التمويل الأجنبي الذي يدعم التدريب عبر إنجاز تحقيقات استقصائية داخل بلدان إقامة الصحفيين، من زاوية الاستثمار والاقتصاد، باعتباره ذا مردودية كبيرة وشبه مضمونة. فوجود صحافة استقصائية قوية ومستقلة عن مراكز النفوذ والسلطات المحلية، يسمح لشركات الدول الكبرى بولوج الأسواق واختراق شبكات المصالح التي تحتكر بعض الأنشطة، وتستعمل أساليب فاسدة من رشاوى وتواطؤات وتقاسم للمصالح.

وتُقدَّم في هذا المجال أمثلة كثيرة، أشهرها تلك المتعلقة بشركة «فيمبلكوم» الروسية-النرويجية، التي وجدت نفسها في السنوات الأخيرة مضطرة كل مرة لدفع غرامات مالية ضخمة، بعد كشف الصحفيين الاستقصائيين في بعض الدول المتخلفة طريقة حصولها على تراخيص الولوج إلى الأسواق واحتكار بعض الأنشطة(6).

هنا، لا يصبح السؤال: هل يمس التمويل الأجنبي الخاص بالتدريب على العمل الصحفي الاستقصائي استقلالية الإعلاميين أم لا؟ بل يصبح: هل تخدم هذه الاستقلالية عن القوى المحلية المصالحَ العليا لدول هؤلاء الصحفيين، أم أنهم يتحوّلون -دون وعي منهم أو رغبة- إلى أحصنة طروادة، سرعان ما تخرج الشركات العملاقة للدول التي ساهمت في تمويل تدريبهم، لتقتنص حصصها من السوق، مسلّحة بما كشفته الصحافة من فساد وتلاعبات محلية؟

وحين يكشف محترفو الإحصاءات الاقتصادية عن الأرقام الفلكية للغرامات والعقوبات المالية التي نجمت عن الأعمال الصحفية الاستقصائية، يتبيّن المردود المرتفع للمبالغ المالية التي يتم تخصيصها لدعم التدريب والاستقلال الإعلامي عبر العالم، وهو ما يفسّر كيف أصبح تمويل التدريب الصحفي سياسة ممنهجة من جانب القوى الغربية منذ سقوط جدار برلين، حيث تعمل هيئات وصناديق عديدة على تمويل هذه التدريبات، بهدف «إشاعة الحرية» و«دعم الديمقراطية» والتشجيع على «انفتاح الأسواق»، وهي كلها مداخل كبرى لانتعاش الصناعات الغربية وتطوير عائداتها.

رهان القيم المهنية

علاوة على هذه المواجهة المباشرة بين القطبين الجديدين للعالم، يدفع كثير من الأكاديميين والمختصين الغربيين، بشرعية سمو «القيم الغربية» لتبرير الدعم الغربي للتدريب الإعلامي. وفي مقابل عبارة «التبشير الإعلامي» التي يستعملها البعض لوصف حملات وأذرع التدريب الإعلامي الغربي، يدافع البعض عن أحقية المنظومة الغربية في ترويج فكرة «كلب الحراسة» (Watchdog) التي ترمز إلى التصوّر الأميركي للصحافة. ويرى بعض رواد هذا التوجه أمثال الأميركي مايكل ج. جوردان، أن فكرة «كلب الحراسة» أساس أي تقدّم نحو الديمقراطية ودولة المواطنة والحرية ومحاسبة النخب الحاكمة، وبالتالي يحق للغرب الذي أنتجها أن يدافع عن إمعانه في نشرها عبر أنحاء العالم(7).

> **«التدريب على المرجعية الأميركية في الإعلام، أول خطوة لتكوين الصحفي المناسب الذي يمكنه أن يصبح مراسلا لإذاعة «صوت أميركا».**

الفكرة نفسها يستخدمها «منظرون» آخرون لمشروعية هيمنة المرجعية الغربية في مجال التدريب الإعلامي عبر العالم. فالخبير الإعلامي الأميركي ديفد إنسور، صاحب فكرة «تصدير التعديل الأول» -في إشارة منه إلى جوهر الدستور الأميركي- والذي تولى مهمة تسيير إذاعة «صوت أميركا» التابعة للخارجية الأميركية، يعتبر أن التدريب على المرجعية الأميركية في الإعلام، أول خطوة لتكوين الصحفي المناسب الذي يمكنه أن يصبح مراسلا لإذاعة «صوت أميركا» (8).

عشب الصحافة بين أقدام الفيلة

لقد أصبح الصحفيون في دول مثل تلك الموجودة في المنطقة العربية، في قلب معركة ضارية تدور رحاها بين أكبر القوى العالمية. ولم يعد رهان هذا الصراع مرتبطا بالبعد الأيدولوجي كما كان في أزمان سابقة مثل عهد الحرب الباردة، بل أصبحت التقنية والتكنولوجيا في قلب هذا التنافس الذي يجد امتداداته في البرامج البحثية والدورات التكوينية الموجهة للصحفيين. فحرب التطبيقات والبرامج المعلوماتية وتقنيات التحقيق ومنصات النشر الرقمي، كلها مجالات جديدة للتنافس الحاد الذي يجد الصحفيون أنفسهم تحت رحمته، من خلال الدورات والدورات المضادة للتكوين في هذا المجال أو ذاك.

ولم يعد المحتوى الإعلامي وحده موضوعا للبرامج التكوينية المتضاربة، بل أصبحت المنظومة القيمية لمهنة الصحافة محط انقسام أيضا. فعهد مدونات السلوك شبه الكونية والقواعد الأخلاقية الموحدة بات خلف ظهور الأجيال الصاعدة من الصحفيين. فالمرجعية الصينية في الصحافة لا تحبذ مثلا فكرة التحرر إلى أقصى الحدود الممكنة من الرقابة خلال ممارسة الصحافة، لأن ذلك في نظر الصين ينطوي على إخلال بالمسؤولية تجاه المجتمع، وبالتالي تعتبر الرقابة قيمة أخلاقية في المرجعية الصينية الآخذة في الانتشار.

وفي مقابل المحاولات الصريحة للقوى الغربية من أجل الحفاظ على هيمنة منظومتها القيمية في هذا المجال، تستثمر الصين إمكانات هائلة في الفترة الأخيرة لتكوين عدد كبير من الصحفيين الصاعدين، وجعلهم يواكبون مشاريعها الكبرى، مثل مشروع «طريق الحرير» الذي ينتظر أن يربطها بأوروبا، وهو ما لا تقف القوى الغربية مكتوفة الأيدي أمامه، حيث ظهرت منح ودورات تدريبية موجهة لصحفيي الدول النامية -بما فيها الدول العربية- لجعلهم يكتشفون الوجه «الخطير» للأدوار التي تقوم بها الصين في العالم، سواء في الاقتصاد أو السياسة. وبين هذا الطرف وذاك، لا شك أن المهنة ستكون أكبر الخاسرين.

المصادر:

1-https://europeanjournalists.org/blog/2020/09/21/hungarian-foreign-ministry-lists-journalists-trips-abroad/

2-https://www.theguardian.com/news/2018/dec/07/china-plan-for-global-media-dominance-propaganda-xi-jinping

3-https://www.cjr.org/special_report/china-foreign-journalists-oral-history.php

4-https://freedomhouse.org/report/freedom-and-media/2019/media-freedom-downward-spiral

5-https://freedomhouse.org/report/freedom-and-media/2019/media-freedom-downward-spiral

6-https://gijn.org/2016/03/17/investigative-journalism-and-foreign-aid-a-huge-return-on-investment/

7- https://www.themantle.com/international-affairs/defense-western-journalism-training

8 -https://shorensteincenter.org/exporting-the-first-amendment-david-ensor/

ليس خيرا كله وليس شرا كله

أليخاندرو لوكي

التمويل الأجنبي للصحافة العربية لا يمكن أن يخضع لنظرة حدية مطلقة، فالكثير من التجارب أسست لصحافة تثير ما يحاول السياسي إخفاءه بسبب تقديس «القيم الوطنية»، لكن الكثير منها أيضا تقدم النموذج الغربي بأنه الأمثل لكل شعوب العالم. هذه نظرة كاتب إسباني عن التمويل الأجنبي للمؤسسات الإعلامية العربية.

غالبا ما توصف الصحافة بأنها السلطة الرابعة، قياسا على السلطات الكلاسيكية الثلاث للديمقراطية: السلطة التنفيذية (الحكومة) والسلطة التشريعية (البرلمان) والسلطة القضائية (المحاكم). وكما هو الحال تماما في هذه السلطات، فإن من الضروري للصحافة أن تتمكن من العمل باستقلالية تامة عن باقي القوى، حتى تتمكن من أداء وظيفتها الأساسية: الإخبار.

لا نجد هذا الأمر مطبّقا في كثير من الدول العربية، إذ هناك تاريخ طويل من الصحف المرتبطة ارتباطا وثيقا بالأحزاب السياسية، إلى حدّ أن وصل هذا الأمر في المغرب مثلا خلال سنوات التسعينيات، أن إحدى الصحف اليومية المعروفة لم تكن تابعة لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (اليسار) فحسب؛ وإنما كانت تحمل اسمه كذلك، وطوال عملها في المعارضة كانت تتمتع بشعبية كبيرة، حتى بدأت المشكلة تتبدى بعد وصول الحزب إلى السلطة.. كيف يمكن لصحيفة مملوكة للحزب الحاكم أن تتمتع بالنزاهة والمصداقية؟

في العالم العربي يعاني جزء كبير من الصحف اليومية من المشكلة ذاتها، فهي إما تنتمي للأحزاب، أو لشركات أخرى غالبا ما ينقاد مالكوها إلى الانخراط في شغل وظائف سياسية. وإن إنشاء وسيلة إعلام مستقلة ليس بالأمر السهل إطلاقا، وسط أجواء ينتظر فيها الناشرون والسياسيون والمنافسون بل وحتى القراء من كل وسيلة إعلامية أن تختار طرفا من الأطراف المختلفة، وأن تدافع عنه بإيمان يتجاوز كل الحقائق والبيانات.

وفي هذا السياق تحديدا، غالبا ما تبرز -مثل جزر من الحياد- بعض وسائل الإعلام، وخاصة الرقمية منها، التي تكون ممولة من مصادر أجنبية. وهنا لا نقصد تلك الوسائل الممولة من مؤسسات في دول الجوار؛ فهذا شائع جدا، حيث إن جزءا مهما من القنوات التي تبث في لبنان مثلا مملوكة لمستثمرين سعوديين، وإنما نقصد الوسائل الإعلامية الممولة من مؤسسات أوروبية أو أميركية، هي في بادئ الأمر ليست لها مصلحة مباشرة في النزاع السياسي بين الأحزاب والمرشحين والوزراء، أو على الأقل هذا ما تدّعيه.

عادة ما يكون ذلك صحيحا، فأغلب المؤسسات الغربية التي تعمل لصالح حرية الصحافة في الشرق الأوسط، تتمتع بقدر كافٍ من المصداقية، ولكن دائما ما يبرز خطر أن ينطوي ذلك عن أهداف أخرى على المستوى السياسي، وهذا ما يحدث في بعض الحالات كما تقول أولغا رودريغيث، وهي صحفية إسبانية تعمل منذ عقدين من الزمن في

التمويل الأجنبي سمح بظهور مواضيع لم تكن مطروقة من قبل مثل أوضاع حقوق المرأة (تصوير: أحمد جليل - إ ب أ).

التغطية من بلدان مختلفة في المنطقة. ولكن بغض النظر عن وجود الأجندات الخارجية التي "بعضها أكثر من غيرها" بتعبير منسق مرصد أوراسيا البروفيسور مانويل فانكيث لينيان، فإن التأثير الأساسي للتمويل الأوروبي والأميركي هو في العادة إتاحة المجال لوسائل الإعلام في الرصد والتعامل مع قضايا خارجة عن الإطار السياسي المعتاد، مما يتسبب في إحداث حالة من الانزعاج لدى بعض القطاعات.

المثال التقليدي على ذلك هو حقوق المرأة، وأوضاع الأقليات العرقية والدينية، والهامش الذي يتيحه المجتمع للحريات الجنسية... فهي مواضيع غالبا ما يبتعد السياسيون عن التطرق إليها من أي جانب، فهم يتنافسون جميعا على أصوات الناخبين في أوساط محافظة ودينية، ويهابون وضع أنفسهم في صدارة المشهد لاجتراح هذه القضايا، لذلك فإن الصحف المقربة إليهم تتجنب التطرق إلى تلك الموضوعات، ولا يستطيع فعل ذلك سوى الوسائل الإعلامية الممولة من الخارج.

من الأمثلة الجيدة في هذا السياق؛ الموقع الرقمي اللبناني"درج" الذي يتلقى تمويله من مؤسسة "المجتمع المنفتح" الأميركية والمنح الأوروبية للديمقراطية، حيث يضم قسما مخصصا لحقوق المرأة، وينشر تقارير عن العنف ضد المرأة في مقدمته، وأعمدة تحريرية للتنديد بتلك الانتهاكات. وكمثال آخر تبرز هناك عالمة الاجتماع والصحفية المغربية سناء العاجي التي تنشر بانتظام على موقع "الحرة"، وهو موقع عربي ممول من حكومة الولايات المتحدة، حيث تنتهج نظرة علمانية نسوية تجلب لها الكثير من الانتقادات من قبل التوجهات الأصولية.

لا يمكننا إنكار أن وسائل الإعلام هذه -بفضل التمويل الأجنبي- تستطيع أن تعكس وجهة نظر البعض، خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة، التي تعتبرها الكثير من المجتمعات أفكارا أجنبية غير متوافقة مع الأعراف أو "القيم الوطنية". أما بالنسبة للصحفيات اللواتي يكتبن هذه التقارير والأعمدة الصحفية فسيسمونهنّ مستغربات. لكن، لو سألناهنّ أنفسَهن -ولا أقصد هنا ضحايا العنف ضد المرأة- فسيعترفن بأن الحرية والمساواة قيم عالمية وليست غربية.

رغم ذلك، لا يمكننا إنكار أن مجال الاهتمامات التي تتولاه صحيفة ما سيكون ترجمة مباشرة لتوجيهات الجهة الممولة. إن حقوق المرأة، استمرارا للمثال الذي طرحناه، وحتى الحريات الجنسية، تشكل جزءا من النقاش السياسي العام في البلدان التي يتم تحويل الأموال منها إلى وسائل الإعلام في المغرب ولبنان وغيرهما من دول المنطقة. وعندما يتم تسخير الجهد والمساحة لمثل هذه القضايا، ألن يكون هناك خطر من تشكّل وسيلة إعلام بقالب يتبع المصالح الأوروبية والأميركية؟ لا نقصد هنا بالضرورة الأهداف السياسية لحكومة ما، ولكني أقصد مصالح المجتمع ككل. ألن تبرز هناك خطورة من أن تعكس هذه الوسائل واقعا عربيا مطابقا لما تريده أوروبا؟ باختصار.. ألا يقع ذلك فيما أسماه إدوارد سعيد "الاستشراق"؟

> **أغلب المؤسسات الغربية التي تعمل لصالح حرية الصحافة في الشرق الأوسط، تتمتع بقدر كافٍ من المصداقية، ولكن دائمًا ما يبرز خطر أن ينطوي ذلك عن أهداف أخرى على المستوى السياسي.**

هذا صحيح، ومما لا شك فيه أن الاستشراق بالمفهوم الذي صاغه إدوارد سعيد يشير إلى مرض يصيب الصحافة الأوروبية (لا أقول الأميركية)، فهناك توجه لتصوير البلدان العربية كلها بالمنظور ذاته، والمنظور الديني تحديدا، فغالبا ما يتم إبراز مظاهر التشدد الأصولي في الحياة الطبيعية. ومن الأمثلة على ذلك أن صورة الصفحة الرئيسية لأي تقرير عن بلد عربي دائما ما تكون لسيدة ترتدي الحجاب! يبرر التحرير ذلك بأنه إن لم تكن صورة لسيدة محجبة فكيف يستدل القارئ على أن الخبر

لا يمكننا إنكار أن مجال الاهتمامات التي تتولاه صحيفة ما سيكون ترجمة مباشرة لتوجيهات الجهة الممولة (تصوير: كريستال بودغان - رويترز).

يتحدث عن بلد عربي؟ لكن ذلك يسهم في تكوين صورة نمطية موافقة تماما لمفهوم الاستشراق، وهو مصطلح تمت صياغته كانعكاس للأسلوب الشعبي الذي ساد في أوروبا أواخر القرن التاسع عشر، حين جرت العادة على تصوير جناح الحرملك، ورقصة الأوشحة السبعة، والعبيد الذين يحملون سيوفهم القصيرة.

على أي حال، هل هذا ما يحدث في الصحافة العربية الممولة من مؤسسات أوروبية؟ بل العكس تماما سنقول، حيث إنه ليس المجتمع الأوروبي وحده من يفكر بالصورة النمطية، بل حتى المجتمعات العربية ذاتها، خاصة في الأوقات التي يتنافس خلالها السياسيون الشعبويون على كسب أتباع أو ناخبين عبر إطلاق كليشيهات وطنية أو دينية أو مزيج من كليهما. في هذا السياق، ولتجسيد القيم الوطنية، فإنه يتم دائما تجاهل الفروق الكثيرة داخل الواقع الاجتماعي بين الدول العربية؛ العرقية والدينية منها. وقد بدأ هذا مع نشاط الحركات القومية العربية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، حيث نودي بأمة عربية واحدة، لا حدود ولا فوارق أو خلافات بينها، كان يتم حينها إخفاء وحتى مطاردة العرقيات والألسن الحاضرة في البلد ذاته، كما نشأت في العقود المنصرمة تيارات أصولية متنوعة تنادي بالدين كعنصر أساسي أو وحيد لتحديد الهوية الوطنية، إلى جانب إسكات كافة الطوائف الأخرى الموجودة.

وأمام هذه الأيدولوجيات ذات الصبغة الشعبوية، والتي لديها أتباعها ومعها وسائل الإعلام التي تمثلهم، فإن وسائل الإعلام المستقلة ماليا هي التي يمكنها بلورة الخطاب، وأن تعكس الحقائق الاجتماعية المزعجة لكثير من السياسيين. وهي في هذا السياق تتصدى -أو على الأقل تمتلك القدرة على التصدي- للصور النمطية والكليشيهات التي يراها المجتمع في نفسه. كما أن بإمكانها كسر الكثير من الصمت الذي تلتزمه وسائل الإعلام الأخرى بسبب الإجماع الضمني للمجتمع على ذلك، حيث إنه في كل المجتمعات لا في المجتمعات العربية وحدها، هناك مواضيع غير مطروحة للرأي العام، لأنها تمس الأعراف الاجتماعية وقد تتسبب في الأذى، إضافة إلى أنها لا تجلب أصوات الناخبين، وأيّ سياسي يريد الفوز بالانتخابات فإنه سيعِد بتخفيض نسبة البطالة وبناء المستشفيات، لكنه لن يطلق حملة ضد التحرش الجنسي في الشوارع العامة مثلا، فهو لا يبدو موضوعا ذا أولوية، على الأقل بالنسبة للرجال الإسبان الذين يرون التحرش بصيغته اللغوية اللطيفة (الإطراء أو المجاملة) جزءا من ثقافتهم المجتمعية، في حين قد يكون أولوية إذا كان الاستفتاء موجها للنساء، وخاصة اللواتي عانين من التحرش الجنسي.

لذا، لا بد للصحف أن تنشر تقارير بالخصوص.. سيكون ذلك مفاجأة لنا بالتأكيد، لكنها مفاجأة جيدة، إنها جزء أساسي من النقاش الديمقراطي الذي يتحتم على الصحافة انطلاقا من واجبها الأخلاقي أن تدعمه وتعززه. ولا ننسى هنا أن الذين يعملون في هذه المؤسسات الممولة من الخارج ليسوا أجانب في العادة، بل في أغلب الأحيان يكونون صحفيين محليين أكفاء، يعرفون بلدهم جيدا، ولكن لديهم رغبة في التغيير، رغبة مشروعة في تحقيق الديمقراطية.

في هذا السياق، إذا طرحنا السؤال: هل تهتم وسائل الإعلام الممولة من مؤسسات أجنبية بهواجس وأولويات المجتمع حقا؟ فإن الإجابة ستكون "لا" في المقام الأول، فهي تعطي اهتمامها لقضايا لا تتنبه غالبية المجتمع إلى أنها أولويات نحو الوصول إلى مجتمع أكثر ديمقراطية، وهنا نقول إن الصحافة التي لا تنشر إلا ما يود القراء سماعه لا تستحق اسمها أبدا، ذلك أن إحداث الجلبة والإزعاج واجب أخلاقي على الصحافة.

ليس هذا دفاعا بالجملة عن كل الصحافة الممولة من منظمات أجنبية، فهناك أعداد هائلة من الأمثلة التي تثبت أن حكومات بعينها -وخاصة حكومة الولايات المتحدة- استخدمت مثل هذه الوسائل الإعلامية بشكل مباشر، بل وفي كثير من الأحيان دون إخفائها، للتأثير على السياسات الإقليمية وإشعال فتيل ثورات اجتماعية. لكن، مع أن هذه الأجندات السياسية مستنكرة، فإن النقاش الاجتماعي الذي يمكن لهذه الوسائل الإعلامية اجتراحه في موضوعات اتفقت معظم وسائل الإعلام على تركها، يمكن أن يشكل متنفسا صحيا لتلك المجتمعات.

وبالتأكيد فإن حكومة الولايات المتحدة ليست النموذج السياسي الذي نطمح إلى بلوغه، ولكن كي نتجنب ذلك، فإن من الضروري بالنسبة للصحافة أن تنسى المحرمات التاريخية وتقديس القيم الوطنية.

> **السياسيون يتنافسون جميعا على أصوات الناخبين في أوساط محافظة ودينية، ويهابون من طرح مواضيع لدى الإعلام الممول القدرة على إثارتها.**

هناك توجه لتصوير البلدان العربية كلها بالمنظور ذاته، والمنظور الديني تحديدا، فغالبا ما يتم إبراز مظاهر التشدد الأصولي في الحياة الطبيعية (تصوير: فيليب تروبا - إ ب أ).

الصحافة الأميركية.. محاولة لفهم السياق

محمد معوض

الصحافة أصبحت مرآة عاكسة لحجم الانقسام الثقافي والأيدولوجي الحاد الذي يعيشه المجتمع الأميركي. ومع قرب الانتخابات الرئاسية، يبدو من المهم جدا أن يفهم الصحفي العربي كيف تتفاعل وسائل الإعلام مع قضايا المجتمع الحيوية.

تواجه الصحافة الأميركية مرحلة غير مسبوقة من التحديات المجتمعية التي تفرضها حالة الاستقطاب السياسي الحاد وإرهاصات الحرب الثقافية، والتحديات السوقية التي تفرضها التطورات المتسارعة في نمط تعامل الجمهور مع المنتج الصحفي في أشكاله المختلفة. يطل هذا المقال على حال الصحافة الأميركية الورقية والتلفزيونية، ويعرض لأبرز التحديات التي تواجهها، والفرص والرهانات التي تعول عليها.

رهان الصحافة الورقية

في العام 2008 أتيح لمجموعة من الصحفيين الشباب -وكنت من بينهم- أن يطلعوا عن قرب على طريقة صناعة الأخبار في صحيفة "شيكاغو تريبيون". يتيح البرنامج من بين فرص عديدة أن تجلس صباحا في الاجتماع التحريري لرئيس تحرير الصحيفة ورؤساء الأقسام المختلفة ليختاروا الموضوعات في مختلف الأبواب، إضافة

الحوار في المجال العام سرى في اتجاهين، فثمة حالة امتزاج وانتقال للحوار بين ما هو مقدم في البرامج الحوارية في ساعة الذروة، وبين ما هو متداول عبر وسائل الإعلام الرقمية (تصوير: تانين موري - إ ب أ).

إلى صورة الغلاف الأساسية وعنوانه وافتتاحية الصحيفة التي تكتبها هيئة التحرير.

في اليوم الأول لفت انتباهي كيف يجلس رئيس التحرير صامتا، يتابع رؤساء الأقسام وهم يشرحون منشورات صفحاتهم دون تعليق.. يحتدم النقاش حول أهمية موضوع وأحقيته بالنشر.. تتابع نظراته الوجوه بكثير من التمعن، لكن دون أن يعلق. ومع اقتراب نهاية الاجتماع، يناقش الصحفيون الافتتاحية وموضوعها، ويطرح رئيس كل قسم موضوعا، ثم يجري التصويت على كل المواضيع ليُختار واحد منها.

وعبر نقاش جاد بين سطوره، تتجسد شخصية الصحيفة وتاريخ الصحافة الورقية وملخص للمهنية وما يعنيه دور الصحيفة في المجتمع.

كان مجلس مدينة شيكاغو قد قرر صبيحة أحد الأيام أن يصوت على سحب الثقة من رئيسه المنتخب عبر آلية العزل، وكانت الصحيفة في مركز القضية حين نشرت تحقيقا استقصائيا يوضح تورطه في منح ترخيص قفز على الإجراءات لصالح شركة كبرى لبيع السلاح من أجل فتح معرض كبير قرب منطقة ترتفع فيها جرائم القتل العشوائي عبر طلقاته.

كان الموضوع متفاعلا، وكان الصحفيون يتحدثون عن افتتاحية الصحيفة في يوم التصويت على عزل رئيس المجلس. وبين يدي سؤال عن الكلمات التي ستستخدم في هذه الافتتاحية، وما الذي ستقوله الصحيفة في توقيت كهذا بعد أن فجرت القضية؟ وهل نشر الافتتاحية حول الموضوع سيحمل رسالة تكمل ما بدأته الصحيفة في تحقيقاتها؟ امتد النقاش ساعة كاملة، ولو سمح المقام هنا لسردته على ما فيه من دروس متنوعة في المهنية والالتزام.

أميركا تعيش حالة من الاستقطاب، ولذلك لم يعد الأمر يتعلق بالنجوم كما كان في السابق، بل بالمدى الذي يصل به السرد المقدم ليكون فعالا بشكل كافٍ لدحض حجة الطرف الآخر (تصوير: فريد بورسير – رويترز).

عودة الحياة مجددا للبرامج التلفزيونية الحوارية في ساعات الذروة بعد انحسارها عام 2008 مرتبط بتغيرات ديمغرافية تمر بها الولايات المتحدة، خلقت حالة من الاضطراب لدى الأميركي الأبيض الذي يرفض التسليم بأن لون بشرة أرض المهاجرين غدا داكنا أكثر من أي وقت مضى.

كان القرار الذي خلصوا إليه يقضي بنشر الصحيفة تفاصيل عن مصادر المعلومات التي أوردها التحقيق. في مثل هذا التوقيت، لا بد أن يعرف القارئ والرأي العام أن الذي ألقى بها إليهم هو واحد من الذين سيصوتون لعزل رئيس المجلس، وهو عضو فيه، وكان الصحفي الذي حقق في القضية قد ألقى بهذه المعلومة أمام هيئة التحرير خلال النقاش، فتحدث رئيس التحرير للمرة الأولى منذ حضوري للاجتماعات قائلا: "حق أصيل للصحفي ألا يكشف عن مصادره، خاصة إذا كان هذا الكشف سيعرضه للخطر، لكن الخطورة الوحيدة هنا هي على المستقبل السياسي لهذا العضو في المجلس، فقد يقضي ذلك على طموحاته في الترشح كرئيس للمجلس لاحقا، وما دام هو هناك لخدمة المواطنين فليكن ذلك عبر فضح زملائه وعدم التستر على أخطائهم.. إن هذا قد يصعّب وصولنا إلى مصادرنا لاحقا، لكننا سنخط أساسا لقاعدة مهمة: لا يمكن لصحيفتنا أن تكون مسرحا للتصفية السياسية".

نشرت هيئة التحرير الافتتاحية التي أحدثت ضجة كبيرة في المدينة التي لم تمض ساعات على صباحها حتى كان رئيس مجلسها مستقيلا دون حتى أن يجري التصويت. في المساء، دخلت إلى غرفة رئيس تحرير الصحيفة بينما كان منهمكا في عمله.. ابتسم ودعاني للجلوس.. قلت: أحاول أن أستفيد من وجودي هنا لاستيضاح أمور متعلقة بما جرى اليوم، فهو استثنائي. حين تلعب الصحيفة دورها كسلطة رابعة، فهذا مدهش ومثير للإعجاب.. الحقيقة، أنا سعيد لأنني صحفي لما رأيته اليوم.. ابتسم، وقال: يعتقد البعض أن جيلكم سيقتل الصحافة الورقية إذا ما ركز على الإنترنت أكثر.. طريقة النشر نفسها عبر هذه المنصات الإلكترونية عبقرية وسريعة، لكنها تقتل الصحافة المعمقة.. حين تقلب الصحيفة فإنك تحتاج إلى يديك وذراعيك كي تطويها.. المنشور الإلكتروني تتحكم فيه بسبابتك لتطوي الموضوعات طيا وبحركة سريعة.

هنا المعضلة، سينصرف الصحفيون جميعا إلى الصحافة السريعة التي لا تحتاج منهم إلى بذل وقت.. إذا كان الانتشار المطلوب سيتحقق عبر نشر موضوعات آنية، لمَ لا؟ لكن ذلك سيقضي على الفكرة التي أثارت إعجابك: الموضوعات الرصينة التي تحتاج إلى وقت في إنجازها. قبل أسبوع وصلتني أرقام مبيعات الصحيفة الورقية، مثيرة للقلق نعم، ولكن كلما دخلت في الصباح واطلعت على موضوع كهذا كل بضعة أشهر، أثق في أننا مستمرون لأن العبقرية التي نمتلكها لا يمكن لصحافة السرعة أن تحظى بها.

الحكومة الخفية

في أوائل السبعينيات من القرن الماضي، قرر الصحفي الأميركي الاستقصائي الشهير سيمور هيرش أن ينتقل من العاصمة واشنطن إلى مدينة نيويورك. في واشنطن فجّر هيرش ما هو كافٍ ليصنع نجوميته الصحفية من الفضائح والتحقيقات الاستقصائية التي هزت الحكومة الأميركية بما في ذلك الاستخبارات المركزية، واعترف بأن الأفراد والصحف الأميركية أكثر شجاعة في الكشف عن فضائح مرتبطة بالحكومة مقارنة بالتحقيقات التي تستهدف الشركات الخاصة. من هنا قرر أن ينتقل إلى عاصمة الرأسمالية والقطاع الخاص؛ نيويورك، ليركز عليهم هذه المرة. بعد ثلاث سنوات قرب بورصة "وول ستريت"، فشل هيرش في إنجاز تحقيق واحد، ولم ينشر شيئا، فتحول إلى كتابة سيرة ذاتية عن وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر.

كان هيرش قد حاول عبثًا فتح ملف محام شهير اسمه

سيدني كورشاك، ولديه علاقات مع كبار رجال الأعمال في نيويورك ويسهّل انتشالهم من وقائع فساد كبرى. وحين قبل كورشاك أن يلتقي هيرش ليجري معه حوارا، ألجمه بالكلمات التالية: "لديك طموح مفهوم لاختراق العادة، لكنك لن تستطيع.. أنت تحتاج إلى تأمين صحي كي تعيش، والقطاع الخاص يوفر ذلك. ببساطة هناك كثيرون يؤمنون بأن أسهل طرق التأمين الصحي في نيويورك هي أن تبقى صامتا".

كلمات كورشاك وفشل هيرش يفسران الحجم الضخم من التسريبات والتصريحات التي تكشف عنها الصحافة الأميركية فيما يرتبط بالحكومة منذ عقود، مرورا بحمل ريتشارد نيكسون على الاستقالة، ووصولا إلى عهد الرئيس الحالي دونالد ترامب.

ثمة سياق آخر يساعد على مزيد من الفهم، ففي العام 1964 ألف توماس روس وديفد وايس كتابا بعنوان "الحكومة الخفية". حاول الكاتبان رسم صورة للدور الذي تلعبه المخابرات المركزية في توجيه دفة السياسة الخارجية الأميركية في صورة من صور "جهاز الظل" الذي يحرك الدفة واقعيا بينما يجلس الدبلوماسيون أمام دفة لا اتصال لها بالمحركات. نشر الكتاب معلومات حول عمليات اعتُبرت "مخفية تماما" أدارتها وكالة "سي.آي.أي" من أجل الإطاحة برؤوس الحكم في غواتيمالا وإندونيسيا ولاوس وبورما وفيتنام. الكتاب الذي كان من أعلى الكتب مبيعا وقتها، دفع الوكالة إلى إصدار رأي رسمي فيه، منتقدة مضمونه وواصفة إياه بالزائف الذي يحدث ضجيجا على أساس خاوٍ.

«لديك طموح مفهوم لاختراق العادة، لكنك لن تستطيع.. أنت تحتاج إلى تأمين صحي كي تعيش، والقطاع الخاص يوفر ذلك. ببساطة هناك كثيرون يؤمنون بأن أسهل طرق التأمين الصحي في نيويورك هي أن تبقى صامتا».

السلطة الرابعة وصراع المجتمع الطبقي

يلح السياقان السابقان في الظهور هذه الأيام في واشنطن، فسهولة الكشف عن فضائح حكومية ومصطلح "الحكومة الخفية" يعودان إلى الواجهة، ويشكلان عنوانا للمعركة الدائرة بين الرئيس ترامب وأجهزة حكومته، بما فيها المخابرات، والتي تأخذ شكلا أكثر ضراوة مبعثه تعزيز قدرات هذه الأجهزة وزيادة التواصل بين مصادرها في عهدي بوش وأوباما، خاصة بعد هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001.

وإذا كانت تسريبات الموظفين الحكوميين ونفوذ المؤسسات الأمنية ليست جديدة، فإن النقاش الأهم هذه المرة يتمحور حول محاولة فهم الدوافع التي تشجع أفرادا في الأجهزة الأمنية والحكومية على الكشف المتتالي عن فضائح تستهدف ترامب. ويسهل على المرء تصور أن يدفع الاستبدال التدريجي لموظفي أوباما من جسد الحكومة الجديدة باتجاه إنهاء ما يشبه العصيان وتوقف التسريبات الصحفية المتلاحقة، لكن الأمر ليس بهذه السهولة. فالمختلف هنا عما واجهه رؤساء أميركيون سابقون -بمن فيهم الرئيس الديمقراطي الأسبق جيمي كارتر- من تسريبات شبيهة في بداية حكمه، أن كثيرين يفعلون ذلك بدافع مختلف، حيث يمكن اختصار الأمر هذه المرة، على أنه صورة من صور الاستقطاب الحزبي الذي سينتهي بتغيير الجهاز البيروقراطي، إذ يتصل بحالة جديدة من الصراع الطبقي الممتد بين النخبة الأميركية المتطورة وبين العاملين الأميركيين البيض الذين خسروا وظائفهم في المصانع القديمة خلال العقدين الماضيين على حساب هذه النخبة، وهو صراع اختصر في شخصيْ ترامب وهيلاري كلينتون خلال الانتخابات.

كان القرار الذي خلصوا إليه يقضي بنشر الصحيفة تفاصيل عن مصادر المعلومات التي أوردها التحقيق. لا بد أن يعرف والرأي العام أن الذي ألقى بها إليهم هو واحد من الذين سيصوتون لعزل رئيس المجلس.

النقاش الأهم هذه المرة يتمحور حول محاولة فهم الدوافع التي تشجع أفرادا في الأجهزة الأمنية والحكومية على الكشف المتتالي عن فضائح تستهدف ترامب (تصوير: مارك كوزلاريس - رويترز).

رهان الصحافة التلفزيونية

فالأخيرة تمثل الطبقة المتطورة بلغتها وبرنامجها ونخبويتها، في حين مثل ترامب نقيضها التام الذي قدم نفسه على أنه رجل أعمال ينتمي إلى طبقة الكادحين البيض لغة وأداء. واعتمد الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما في تعييناته الحكومية خلال فترتي حكمه على جيل من الشباب المتخصصين في معظم المجالات، وأحدث تغييرا جذريا في متوسط أعمار العاملين في أجهزة الحكومة. وهذا أمر كان له أثر كبير في تحول معظم هذه الأجهزة إلى طبقة من التكنوقراط الجدد الذين مثلوا الصف الثاني في معظم الأجهزة خلف الوجه القديم.

ومدفوعين بسخط النخبة الثقافية والفنية والسياسية ضد ترامب، يقود هؤلاء التكنوقراط ما يعرف في واشنطن بحرب العصابات في الحكومة (Guerrilla Government)، التي تمثل شكلا من أشكال العصيان الداخلي لعرقلة أو تقليم السياسات الجديدة. وقد ساهم في ذلك أكثر، إصرارُ ترامب على تعيين شخصيات جدلية سبق أن دخلت في نزاعات قضائية حول الحقائب الوزارية التي يفترض أن تضطلع برسم سياساتها.

حين التقيت مقدم برنامج "المصادر الموثوقة" على شبكة "سي.أن.أن" براين ستيلتر، كان قد أنهى حلقة برنامجه الأسبوعية مع ضيفته الإذاعية بروك غلادستون التي تقدم واحدا من أشهر البرامج على الإذاعة الوطنية الأميركية "على وسائل الإعلام" (on the media). ستيلتر وغلادستون كلاهما يتابع القنوات التلفزيونية ووسائل الإعلام الرقمية الجديدة كل أسبوع، وهما معا أكثر من يعلم حين يتعلق الأمر بكواليس صناعة وسائل الإعلام في الولايات المتحدة. هذا السياق دفعني إلى سؤال ستيلتر في مستهل جلستنا حول سبب استضافته غلادستون، فقال: هذا الكتاب الجديد والعمل المذهل.. فعلى مدار عشر سنوات تتبعت غلادستون البرامج الحوارية الأميركية وكيف تعاملت مع الوقائع والحقائق.. الكتاب كان بعنوان "معضلتنا مع الواقع"، وغلادستون اكتشفت أن المشاهد الأميركي لديه أزمة مع الواقع وحقائقه، فهو دائما يبحث عن السرد ولا يبحث عن النص المستقل.

كنتُ قد فضلتُ أن أقابل ستيلتر كي أناقشه في أمر ليس ببعيد عما ذكرته ضيفته غلادستون.. أين وصل سوق البرامج الحوارية في الولايات المتحدة؟ وبالنظر إلى السياقات التاريخية لأوقات الذروة في المشاهدة، أين نحن الآن؟ وما دور مقدم البرامج في هذه اللعبة؟ ستيلتر أفضل من يجيب عن هذه الأسئلة.

"بوب كورن لذيذ بعد يوم عمل طويل"

بدأ ستيلتر حديثه مستشهدا بآخر الأرقام التي خرجت حول مقاييس المشاهدة والتعرض للبرامج الحوارية في أوقات الذروة. أميركا تعيش حالة من الاستقطاب، ولذلك لم يعد الأمر يتعلق بالنجوم كما كان في السابق، بل بالمدى الذي يصل به السرد المقدم ليكون فعالا بشكل كافٍ لدحض حجة الطرف الآخر.. هنا تدخلت لأسأل: هل ثمة طرف ثالث في المعادلة؟ هل هي ثنائية كما في الحياة الحزبية الأميركية، أم أن ظهور بيرني ساندرز ودونالد ترامب من خارج بوتقة الحزبين إلى داخلهما يعطي انطباعا بأن هناك طرفا آخر في كل جانب، يبحث عن اتجاه ثالث؟ ابتسم ستيلتر ورفض فكرة السؤال من أساسها.

لا يمكن -من وجهة نظره- أن تصدق أن في الولايات المتحدة مشاهدا يفضل الواقع على

يرى جورج لي مارشال في كتابه «تاريخ البرامج الحوارية الأميركية» أن المشاهد الأميركي لا يهتم بحجم التغطية الميدانية المقدمة في البرامج أكثر من اهتمامه بالضيوف الذين تستضيفهم (تصوير: توم برينر – رويترز).

سرديته المؤدلجة.. هنا أخرج ستيلتر ورقة تتضمن آخر أرقام التعرض والمشاهدة للأسبوع الماضي، وهو يشير بيده إلى تصدر الأكثر معارضة لترامب راشيل مادو (أم.أس.أن.بي.سي)، والأكثر تأييدا تيكر كارلسون لقائمة نسب المشاهدة الأعلى، بعد استبدال بيل أوريلي به. حديث ستيلتر لا يبدو غريبا، فقد تصدر آخر استطلاع للرأي أجراه معهد "بيو" حول حالة وسائل الإعلام الأميركية، مجموعة من المؤشرات المهمة التي قال الاستطلاع إنها تعبر عن تناقض صارخ بين أنماط التعرض الفعلي وبين ما تخرج به مجموعات البحث التي تجري استطلاعات على المشاهدين في معظم الولايات الأميركية. يقول الاستطلاع في أحد محدداته الخمسة إن المشاهد الأميركي يفضل أن يظهر متوازنا في تعرضه لوسائل الإعلام، لكنه -بتعبير الاستطلاع- يبحث عن "بوب كورن لذيذ بعد يوم عمل طويل"، وقطعا هذا "البوب كورن" لا يجده على "بي. بي.أس" (PBS) التي تراجعت نسب مشاهدتها حتى اختفت تماما من قوائم تتبع نسب التعرض، رغم اعتمادها لغة متوازنة وحيادية.

التكنولوجيا الرقمية

رغم تقدم تكنولوجيا التواصل مع الجمهور والوسائل الجديدة عبر الإعلام الرقمي، فإن قنوات الكبل في الولايات المتحدة ما زالت تتمتع برواج واسع وتحصد زيادة متواصلة في حجم المشاهدين، بحسب تقرير حالة وسائل الإعلام للعام 2016 الذي يعده "هارفارد لاب" سنويا. يقول التقرير إن نحو ثلاثة ملايين مشاهد لأوقات ساعات الذروة في القنوات الإخبارية الأميركية أضيفوا العام المنصرم مقارنة بالعام الذي سبقه.

ورغم أن التقرير يرى أن هذه الزيادة متوقعة بسبب عام الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، فإنه يشير في محدداته إلى نتيجة مهمة مفادها أن الحوار في المجال العام سرى باتجاهين، فثمة حالة امتزاج وانتقال للحوار بين ما هو مقدم في البرامج الحوارية في ساعة الذروة، وبين ما هو متداول عبر وسائل الإعلام الرقمية. ما يقوله تقرير جامعة هارفارد هو ما يلاحظه المتابعون لوسائل الإعلام في الولايات المتحدة هذه الأيام، فلأول مرة منذ سنوات يذكر الرئيس الأميركي الصحفيين ويصفهم بألفاظ فيها تحدٍّ شديد. مقدم برنامج "ساعة الذروة" في "سي.أن.أن" دون ليمون هو "أكثر الإعلاميين ضحالة" بحسب ترامب، بل إن الرئيس نفسه هو نجم تلفزيون الواقع الذي يعتقد أكثر المتابعين أنه ساهم -بصورة أو بأخرى- في صناعة اسمه.

يرى جورج لي مارشال في كتابه "تاريخ البرامج الحوارية الأميركية" أن المشاهد الأميركي لا يهتم بحجم التغطية الميدانية المقدمة في البرامج أكثر من اهتمامه بالضيوف الذين تستضيفهم. ويرى مارشال أن مشاهدي الشبكات الأميركية الوطنية يبحثون عن الضيوف الذين يحظون باهتمام مشترك معهم، بينما يرغب مشاهدو الشبكات المحلية في متابعة التغطيات الميدانية التي تستهدف مواقع في الولايات والمدن التي يقطنونها.

انفتاح جمهور التلفزيون -أكثر من أي وقت مضى- على المجال العام الرقمي، أتاح الفرصة لخلق منصات جديدة إلكترونية وآليات بث رقمية عبر يوتيوب، دخلت ضمن دائرة ضوء البرامج الحوارية التلفزيونية التقليدية، وأصبحت تعليقات أليكس جونز عبر قناته الإذاعية التي تنشر مقاطعها على يوتيوب أيضا، من بين سياقات التحليل في برامج ساعات الذروة الحوارية، وهو شكل من أشكال التداخل غير المسبوق بين المحتوى التلفزيوني والرقمي في الولايات المتحدة.

التلفزيون وانعكاسات الحرب الثقافية

تتبع ستيلتر ما أحدثته هذه البرامج في المجتمع الأميركي في السياقين السياسي والاجتماعي، وفي إجابته عن سؤالي: أين نحن الآن؟ وما دور مقدم البرامج في هذه اللعبة؟

تحدث عن لاري كينغ المقدم الشهير لبرامج ساعات الذروة الحوارية سابقا على شبكته.. وسألني: هل تعرف أنه الآن يقدم برنامجا على قناة "روسيا اليوم"؟ أومأتُ برأسي إيجابا بينما ضرب هو على الطاولة ممتعضا وهو يقول "لا أكاد أصدق!.. أهذا هو لاري كينغ؟!.. قاطعتُ فكرته مباغتا: لكن "سي.أن.أن" ليست "سي. أن.أن" أيام لاري كينغ أيضا!.. صمت ستيلتر هنيهة ثم قال: كلامك صحيح وخاطئ في آن.. أعرف أن هذه هي الحجة التي يسوقها كينغ في حديثه عن سبب التحاقه بقناة "روسيا اليوم".. هو يقول إنه لا يواجه أي شكل من أشكال الرقابة، وإن الرقابة بالنسبة له هي القيود التي يفرضها سوق الإعلام بنزعته التنافسية الراهنة التي تعتمد على السرد والسرد المضاد، لكنني أعتقد أن المعضلة هنا في تخلي لاري كينغ عن محوه اللحظة التاريخية لاعتزاله باعتبارها نهاية تاريخية بهذا البرنامج الذي يقدمه. ستيلتر ذكر كينغ ليحدثني عن صفات البرامج الحوارية في الولايات المتحدة، وكيف يمكن لساعة الذروة أن تعصف بحجم المشاهدة وتضع قناة في المقدمة. هذه الكلمات على لسان ستيلتر: دون ليمون هو مقدم ساعة الذروة الأهم الآن على "سي. أن.أن"، كان مقدما مساندا في الصباح ثم مساندا في المساء ثم منفردا لاحقا بعد رحيل بيرز مورغن.. كنا في اجتماع التحضير لإطلاق البرنامج، وحين علمنا أن ليمون أسند إليه تقديمه تفاجأنا، بل إنه نفسه تفاجأ. المرحلة هي التي أتت بليمون. كانت حركة "أرواح السود مهمة" قد صعدت، وكان السرد المضاد لأول رئيس أميركي من أصل إفريقي على "فوكس نيوز" قد تصاعد. ليمون عاش تقريبا نفس ظروف أوباما الاجتماعية.. بالنسبة لقناة تنافس "فوكس نيوز" لم يكن هناك اختيار أفضل.. طبعا حديثي عن هذا السياق لا يخفي النجاح الذي حققه ليمون للوصول إلى هذا المكان.

حديث ستيلتر يحمل في طياته دلالات عدة على قرار أشبه بمنافسة سوقية بين منتجين.. هذا هو حال وسائل الإعلام الأميركية هذه الأيام. يصف معهد "بيو" في التقرير السنوي لحالة الإعلام الأميركي السنوات العشر الماضية بأنها "إعادة بزوغ برامج ساعات الذروة الحوارية"، ويقول إن عودة الحياة مجددا للبرامج التلفزيونية الحوارية في ساعات الذروة بعد انحسارها عام 2008 مرتبط بتغيرات ديمغرافية تمر بها الولايات المتحدة، خلقت حالة من الاضطراب لدى الأميركي الأبيض الذي يرفض التسليم بأن لون بشرة أرض المهاجرين غدا داكنا أكثر من أي وقت مضى.

هذا التغير الديمغرافي ترك أبعادا اجتماعية وسياسية على المجتمع، وأعاد المشاهدين مجددا إلى التلفزيون كوسيلة يطلون بها على الحكومة المركزية ويشاهدون عن طريقها الصراع بين السرد والسرد المضاد، على اعتبار أنه كلما ارتفعت نسبة التوجس لدى الأميركيين أصبحوا أكثر تتبعا لأخبار واشنطن وأكثر اهتماما بالسياسة، كما خلص باحث الأنثروبولوجيا الشهير كونراد فيليب كوتاك في كتابه "مجتمع ساعات الذروة.. دراسة في أنثروبولوجيا المشاهد".

يشير أحدث تقرير لمعهد "نيلسن" إلى أن الأميركيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عاما، شاهدوا أسبوعيا 15 ساعة و36 دقيقة من البرامج الحوارية في ساعات الذروة، بمعدل ساعتين وربع في اليوم، وهو ثاني أصغر انخفاض في السنوات الثلاث الماضية. هذه العودة للجمهور الشبابي في الولايات المتحدة إلى التلفزيون التقليدي مجددا، مرتبطة -حسب التقرير- بثقة هذه الفئة العمرية في أن مركز القرار السياسي والفاعلية الاجتماعية والتأثير مرتبطة جميعها بحجم التغطية التي تقدمها هذه الوسيلة.

الصحفي والرئيس

محمد أحداد

السياسيون أصبحوا أكثر انزعاجا من الصحفيين. يريدون منهم أن «يكونوا لطفاء». ماكرون يرفض أن ينشر خبر عن لقاء ممثلين له بمسؤولي حزب الله وترامب يرفض تفعيل «خاصية» تدقيق التصريحات. بين السلطة والصحافة خطوط تماس كثيرة. كيف يدبرها الصحفيون، وأين تبدأ المهنة وأين يجب أن تنتهي الصداقة؟

أفسح السياسي فرانسوا ليوتار، صاحب التاريخ الماركسي الطويل المدافع عن حقوق النساء، مكانا في سيارته لصحفي من جريدة "ليبراسيون"، ثم شرع في شرح نظريته في الحياة وسط جو ممزوج بأغنية عربية: امرأة واحدة لا تكفي لجميع الأخطاء، ولا يمكن أن تستوعب ميل الرجل إلى الخطيئة. وجد ليوتار في اليوم الموالي نفسه محاصَرًا وقد صارت كلماته حديث الرأي العام. علق الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران فيما بعد: قلت له أن يكون حذرا من الصحفيين، السلطة والصحافة لا تجتمعان.

"وابل من القذارات"

خلال المناظرة التلفزيونية التقليدية، بدا إيمانويل ماكرون غاضبا جدا وهو يواجه منافسته في الانتخابات الرئاسية مارين لوبان، حينما وصفت الصحفيين بأنهم غير محايدين، وأنهم يعادون قيم الجمهورية. استثمر ماكرون العلاقة المتوترة بين زعيمة اليمين المتطرف وبين طيف من وسائل الإعلام ليبني معها، ما سمته جريدة "لوفيغارو" وقتها ب "جسر الحب".

جرت كثير من المياه تحت الجسر، وأصبح ماكرون رئيسا لفرنسا بتوجه يميني لا يحتمل الشك، ليدشن علاقة "فوقية" مع الجسم الصحفي، اختصرها حواره الحاد مع صحفي جريدة "لوفيغارو" (1). مواضعات السلطة تُغيّر، لكن ليس إلى الحد الذي يقول فيه لصحفي نشر خبرا فقط عن اتصال بين فرنسا وممثلين من حزب الله - بيّنت المعطيات فيما بعد أنه صحيح- إنه "يسيء لفرنسا". الإساءة في عرف الدول وفي عرف الصحفيين لا تخضع لنفس المعايير، تماما مثل المصلحة العامة.

قال ماكرون للصحفي بعبارات حانقة: "ما قمت به تصرف غير مسؤول ضد فرنسا، كنت دائما أدافع عن الصحفيين، لكن ما اقترفته غير مسؤول". لقد تغيرت العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والصحفيين في ظرف وجيز، مع ميل واضح نحو السيطرة على المعلومة وربط علاقات بصحفيين معيّنين يتناغمون مع خط السلطة حد التماهي.

العلاقة بين الرئيس/ السلطة والصحفيين في فرنسا تمثل جزءا من النقاش حول طبيعة العلاقة التي يجب أن تسود بين الطرفين. لقد اختار ماكرون القطيعة بعد انتخابه مباشرة، حيث أراد الرئيس الجديد أن يقطع مع ممارسات سابقه فرانسوا هولاند الذي كان على علاقة "شبه محرمة" مع الصحافة. وكذلك الشأن بالنسبة للرئيس الأسبق نيكولا ساركوزي الذي كان يشتكي طوال فترته الرئاسية بأنه يتلقى دوما "وابلا من القذارات" كلما همّ بقراءة الجرائد صباحا.

"يريدوننا أن نتحدث بلطف"

إنه الأمر ذاته في الولايات المتحدة الأمريكية، فدونالد ترامب لا يريد صحفيين.. إنهم في نظره تافهون ومزعجون. بالمقابل، يريدهم! لكنه يريد صحفيين يستمعون إليه وينشرون ما يقول. هذا الوضع يعبّر عنه بوضوح حادث الصحفي جيم أكوستا (2) الذي دخل في نقاش ساخن مع الرئيس الأميركي حول التدخل الروسي لصالحه في الانتخابات التي أوصلته للبيت الأبيض؛ إلى الحد الذي كف فيه عن الجواب عن أسئلته. الصحفي أكوستا اختصر أمر العلاقة مع الرئيس بجملة قصيرة "إنهم يريدون منا فقط، التحدث بلطف عن الرئيس".

إن الرئيس لا يحب عمل الصحفيين في التحقق من الوقائع وتمحيص الحقائق، والصحفي يدافع عن دوره في نقل الحقائق، وهو -إلى حد بعيد- على عكس السياسي الذي يسوغ لنفسه الكذب إذا رأى أن وراءه مكسبا.. إنه قد يؤثر التضليلَ على حساب الحقيقة، لكن الصحفي يفضحه. أكوستا يعلق على ذلك بالقول "إن

> **دونالد ترامب لا يريد صحفيين.. إنهم في نظره تافهون ومزعجون. بالمقابل، يريدهم! لكنه يريد صحفيين يستمعون إليه وينشرون ما يقول.**

ما نتحدث عنه كل يوم هو حقيقة ما يحدث في العالم.. الرئيس غاضب مما نفعله في (سي أن أن) بسبب أننا نراقبه.. إننا ننفق الكثير من الوقت لتدقيق الحقائق وتصحيح ما يقول.. نكشف الأخطاء التي

يبدو أن إيمانويل ماكرون استلهم تجربته في التعامل مع الصحفيين من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. إنه يحب الصحفيين «اللطفاء» (تصوير: شيب سومو ديفيا - غيتي).

الصحفيون الفرنسيون يتهمون ماكرون بأنه يريد فرض رقابة شديدة على ما ينشر حول مؤسسة الرئاسة (تصوير: شيب سومو ديفيا - غيتي).

يرتكبها.. يعتقد البعض أننا نهاجمه، لكننا فقط نصحح التصريحات حتى يفهم الناس الوقائع".

هكذا تبدو العلاقة بين الصحافة والرئيس في البلدين. في فرنسا كما في الولايات المتحدة. لكن قد يحدث أن يلقي الصحفي بنفسه في أحضان السلطة، أو يمارس الجنس معها، بتعبير الصحفي أوليفييه جيسبيرت. هذه العلاقة "الحميمية" بين الصحفي والسلطة يدافع عنها إتيان جيرنيل الذي خلف جيسبيرت على رأس مجلة "لو بوان" (Le point)، ويعتبرها وسيلة للحصول على المعلومات. أكثر من ذلك، فهي لا تضر بحرية الصحفي، بقدر ما تخلق وسائل هذه الحرية، فلا حرية بدون معلومة.

لكن هذه الأطروحة ليست دائما بدون ثمن. ذلك أن المعلومة قد يعاد تشكيلها وتكييفها، وبالتالي التلاعب بها بما يخدم وجهة نظر السلطة، وهو ما يقوي حدة النقد الموجه للصحافة. وبالرغم من أن جيرنيل يعتبر "انتقاد وسائل الإعلام مشروعا ومعبرا عن ربيع ديمقراطي"، فإنه "عندما يصبح ممنهجا يصبح ربيعا للشعبوية التي ترى -سواء من اليمين أو اليسار- أن كل شيء (الإعلام) فاسد".

بين السياسي والصحفي

العلاقة بين السياسي والصحفي (3) علاقة يفترض أنها محكومة بتوتر طبيعي بين فاعليْن يشكل التأثير في الرأي العام رهانا مشتركا بينهما، وهما في الوقت نفسه يختلفان في الإستراتيجية والوظيفة والإمكانيات. جزء كبير من التشريعات والأخلاقيات وضعت لتأطير هذه العلاقة التي يمكن أن تنزاح، في أي لحظة، عن مجراها المعياري وحدودها الأخلاقية، لتسقط إما في حالات الاستعمال والتواطؤ والتبعية، أو في حالات القذف واختلاق الأخبار وخدمة أجندات لا علاقة لها بالمهنة.

لذلك تكون الحدود دائما ملتبسة، وشروط المهنية والاستقلالية التحريرية توجد يوميا تحت اختبار النزاهة واحترام معايير المهنية في تقديم الخبر والرأي وتجنب السقوط في خدمة سلطة سياسية أو اقتصادية أو مالية. هذا النقاش موجود في كل العالم الذي ينطلق من فكرة المجتمع الديمقراطي المؤمن بسلطة الصحافة والرأي العام، وتضاف إلى ذلك إشكالات جديدة من ضمنها أثر الاستعمال المكثف لوسائط التواصل الاجتماعي على عملية صناعة الخبر، وسهولة الانزياح نحو تعميم الأكاذيب وتصفية الخصوم، وقطعا استحالة احترام شروط التأكد من صحة الأخبار المتداولة، والقتل اليومي لأبجديات الصحافة من طرف وسائط التواصل. جزء من هذا النقاش تعيشه فرنسا على إيقاع مشروع قانون يهمّ الأخبار الكاذبة داخل فضاءات الإنترنت (4).

في العالم العربي.. الحدود ملتبسة

الوضع في العالم العربي أكثر هشاشة، والعلاقة أكثر التباسا، لأننا لا نملك تقاليد قوية في حقل الصحافة، ولأن فكرة استقلالية الصحفي فكرة حديثة في المشهد الصحفي العربي، وهي أحد أسباب سوء الفهم الكبير بين السياسي والصحفي.

في شرح ذلك، يمكن القول بأن السياسي يستبطن في الغالب ذاكرة من التفوق في العلاقة مع الصحفي، تعود إلى سنوات طويلة من سيادة الإعلام الرسمي حيث الصحافة في خدمة السلطة، ومن سيادة الإعلام الحزبي (خاصة في الصحافة المكتوبة) حيث يتحرك الصحفي في سياق تحريري يحدده السياسي، مما يجعل هامش المهنية تحت رحمة صاحب القرار السياسي. طبعا، هذا لا يعني أنه لا يمكن الحديث عن المهنية في سياق إعلام عمومي حقيقي أو في ظل صحافة حزبية منفتحة، لكن القصد أن النظر إلى الصحفي كمجرد امتداد إعلامي للفاعل السياسي بمنطق الدعاية التقليدية، أو كمجرد معارض سياسي بمنطق السلطوية التي تعادي نشوء أي سلطات مضادة، هو ما يزال يحكم جزءا كبيرا من الثقافة السياسية في العالم العربي، وهو ما يفسر العطب الكبير الذي يحول دون تأسيس علاقة طبيعية بين الصحفي والسياسي.

إن العلاقة بين السياسي والصحفي يحكمها المجال الذي يؤطر الممارسة الديمقراطية في أي بلد، وعلى هذا المستوى يمكن الحديث عن نماذج للسياسيين ونماذج للصحفيين (5). ففي بيئة ديمقراطية تحفظ الحقوق والحريات وتنتصر للقانون، تكون العلاقة علاقة توازن بمنطق "السلطة تحدّ السلطة"، وهي ليست بالضرورة علاقة صراع، بل علاقة

تلعب فيها الصحافة دورها في الإخبار وكشف الحقائق وتقديم المعطيات السيئة التي يجتهد السياسي في إخفائها، إما لدواع انتخابية، أو فقط لأنها تضعف الصورة التي يحاول تقديمها للحفاظ على الوضع القائم وعدم منح الشرعية لأي احتجاجات شعبية.

بهذا الشكل، تساهم الصحافة في شفافية الحياة العامة التي تعتبر أساسية في أي نظام ديمقراطي، ولهذا نجد السياسيين الديمقراطيين لا ينزعجون من عمل الصحافة، بل يقدّرونها. في المقابل، من واجب السياسي أيضا تأطير مجال الحرية التي بدونها لا يمكن الحديث عن صحافة، وهذا التأطير يجب أن يتم عن طريق القانون والقضاء في احترام تام للقواعد الدولية التي تنظم ممارسة حرية الرأي والتعبير. فالإعلام أيضا سلطة باعتباره السلطة الرابعة إلى جانب السّلَط الثلاث التقليدية، وحيث إن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة، فمن الضروري وضع قواعد لهذه السلطة حتى لا تتحول عن أهدافها، وحتى لا تصبح مجرد أداة في أيادٍ خارج صالات التحرير، بالرغم من أنه في بنية سلطوية، لا يمكن الحديث إلا عن نموذج السياسي الذي لا يرى في الصحافة سوى رجع صدى لمبادراته وخطاباته وقراراته.

في هذا السياق، يشرح الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا هولاند عصارة تجربته مع الصحفيين قائلا: "بين الصحفي والسياسي علاقة خاصة، إذا لم يفهم كل واحد منهما طبيعتها ومتطلباتها فستتحول إلى علاقة صراع وسوء فهم. في الحقيقة هي علاقة فيها قدر كبير من التكامل، إذ لا يستقيم دور أحدهما بدون الآخر، فالصحفي يستقي معظم مواد عمله من السياسي إذا كان مشتغلا في الصحافة السياسية. أما السياسي فيظل بحاجة إلى الصحفي لمخاطبة الرأي العام وتمرير المواقف وأداء أدوار التأطير والتفاعل. يبقى أن كل واحد منهما يجب أن يكون حذرا ومتفهما لطبيعة أدوار وإكراهات الطرف الآخر. وحينما تتحول العلاقة إلى علاقة إنسانية فيجب تدبيرها بالكثير من الحذر، لأن حس الصحفي ونزعته المهنية غالبا ما يتفوقان على حسه الإنساني السياسي، فهو عادة ما يبحث عن وسائط لتصريف ضغط الإكراهات المحيطة بعمله. إذا احتفظ كلا الطرفين بنبل مهمته وقيمها الجميلة وأدوارها الديمقراطية، فلا يمكن أن تكون العلاقة بينهما إلا إيجابية محكومة بكثير من التعاون. أما حينما تُمارَس المهمتان بخبث فإن العلاقة تتحول إلى صراع ومحاكم ونزاعات.

العلاقة بين السياسي والصحفي علاقة يفترض أنها محكومة بتوتر طبيعي بين فاعليْن يشكل التأثير في الرأي العام رهانا مشتركا بينهما.

كتاب «الصحفي والرئيس» يفكك بعمق توترات الصحافة والسلطة الراغبة في رسم حدود للعمل الإعلامي (مارك ويلسون - غيتي).

المصادر:

1. https://www.youtube.com/watch?v=MMoBghIaSI41-

2.https: //www.rtbf.be/info/monde/detail_donald-trump-et-les-medias-une-relation-compliquee?id=10067977

3. https://www.pinterest.fr/pin/722335227719198732/

4.https://www.france24.com/fr/20181121-loi-contre-fake-news-definitivement-adoptee-macron-election

5.https://www.researchgate.net/publication/42092039_Modelos_de_relacion_entre_periodistas_y_politicos_La_perspectiva_de_la_negociacion_constante

الإعلام اليميني.. حينما تصبح الكراهية مجرد حرية تعبير

علاء الدين بونجار

لم يتوان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في مهاجمة ما أسماه التطرف الإسلامي، لكنه لم يشر، ولو بكلمة واحدة، أنه توصل بتقرير من لجنة حقوق الإنسان، يثبت أن «الخطاب العنصري تحرَّر في وسائل الإعلام وصار عاديًا وغير صادم».. كيف يوظف اليمين وسائل الإعلام لنشر خطاب الكراهية والعنصرية؟ ولم أصبحت مواضيع الإسلام والأقليات «بضاعة» رائجة للصحافة الفرنسية؟

نائبة فرنسية مقيدة بسلاسل العبيد في رقبتها!.. بهذه الصورة نشرت أسبوعية «فالور أكتويال» (Valeurs Actuelle) مقالا ورواية بعنوان «دانيال أوبونو في زمن العبودية».

المجلة الفرنسية اليمينية المحافظة اعتادت -في السنوات الأخيرة- على نشر الصفحات الأولى الجدلية والمقالات التي تروج للأفكار العنصرية. غير أنها في عدد آخر أسبوع من أغسطس/آب 2020 تخطت كل العتبات، حيث عبّرت عن ذروة الكراهية والحنين إلى زمن الاستعمار والعبودية، بمقال يتحدث عن الأفارقة حسب الصورة النمطية الأوروبية: أنف مفلطح وشعر مجعد ورجال ونساء عراة يطوفون حول النار، ويعبّرون عن سعادتهم بإلقاء القبض على عدد كبير من الأفارقة، قصد بيعهم للأوروبيين.

من بين الأسرى، شخصية دانيال أوبونو (تمامًا مثل اسم النائبة الفرنسية من أصول أفريقية)، عنقها مكبل بالسلاسل تنتظر عملية البيع، لكنها تنجو بأعجوبة من قبضة البرابرة بفضل شخص فرنسي مسيحي أبيض البشرة. المجلة الفرنسية ذهبت إلى حد تزوير وإنكار التاريخ وإبراء ذمة الأوروبيين ومسؤوليتهم من تهمة الاتجار بالبشر، وإلصاقها بالأفارقة.

مجلة «فالور أكتويال» (وتعني بالعربية: القيم الحالية) اختارت الحديث عن السود بهذه الطريقة، في الوقت الذي يتعاطف فيه ملايين الناس عبر العالم مع مقتل الشباب الأفرو-أميركيين على يد الشرطة، ويخرج فيه آلاف الفرنسيين منددين بالعنصرية ومطالبين بإزالة تماثيل وآثار الاستعمار والرق.

العنصرية تجد لها منفذاً في المجتمع بسبب سلبية الصحفيين وعدم التشكيك في تصريحات ضيوف اليمين المتطرف.

العنصرية ضد السود في فرنسا ما تزال مادة خصبة للصحف اليمينية (تصوير: شارل بلاتيو - رويترز).

اختيار جنس الرواية الخيالية للحديث عن الواقع، كان مبررًا من ناحية وضع الحديث في خانة الإبداع لتجنب الملاحقة القضائية، وثانيًا للرد على أحزاب اليسار ونوابه بطريقة غير مباشرة، لا سيما حزب اليسار الراديكالي (فرنسا غير المطيعة) الذي يدافع عن شعار مسؤولية فرنسا عن ماضيها الاستعماري، ويندد بالعنصرية النظامية المنتشرة داخل المؤسسات والمجتمع والإعلام على وجه خاص.

وفيما يبدو أنه رد مباشر على دعوات الحزب اليساري، قررت المجلة اليمينية إهانة أبرز نوابه الذين يناهضون العنصرية، وهي دانيال أوبونو ذات البشرة السوداء، ووضع الأغلال في عنقها حتى لا تنسى أنها تنحدر من سلالة العبيد، وأن عليها -بدل الانتقاد- أن تشكر فضل من سمحوا لها بالمساواة وبدخول البرلمان الفرنسي.

هوس مرضي بالإسلام والأقليات

برسم نائبة فرنسية بطريقة مهينة، كانت تعرف المجلة اليمينية أن سمعتها ستتأثر، حيث أجمعت الطبقة السياسية -بمن فيهم الرئيس إيمانويل ماكرون- أنه تصرف عنصري. لكن، هل سيدفع هذا الإجماع المجلة إلى التخلي عن خطها التحريري؟ على العكس من ذلك، فبمجرد انتشار الإدانة والتنديد بالعنصرية، خرجت أقلام وأصوات يمينية لتستنكر القمع والمنع الذي يتعرض له الإعلام «اليميني الجريء» من حملات تشويه تقودها القوى التقدمية من يسار ديمقراطي وليبراليين ومناهضين للعنصرية. الكتّاب الشباب ضمن طاقم «فالور أكتويال» وصحف ومجلات يمينية أخرى، باتوا من أبرز رواد بلاتوهات التلفزيون الفرنسي «للتعليق والتحليل بطريقة شفافة وصريحة عن الأحداث اليومية». هذا الإعجاب الجماهيري هو ثمرة سنوات من التغطيات الصحفية الجدلية وزوايا التحرير الاستفزازية. فقبل حادثة النائبة أوبونو، تميزت «فالور أكتويال» بصفحة أولى عن نجاة بلقاسم وزيرة التربية السابقة ذات الأصول المغربية، وشبّهتها برجل دين شيعي متطرف، وأنها تشكل خطرا على الأطفال. كما حوكم مالكو المجلة بتهم التحريض على العنصرية والكراهية عندما خصصت ملفًا عن الغجر الروم.

خط تحريري تحريضي، نبرة متحررة ومزايِدة، مواقف راديكالية ومتطرفة عن الهجرة، والأمن، والسلام، وعن كل شيء تقريبًا. هذا هو رأسمال هذه المجلة التي تتحدث باسم اليمين المحافظ، وهناك مثلها العشرات من الصحف والقنوات والبرامج التلفزيونية والإذاعية التي تجاهر بالعنصرية وتفتخر بما تسميه جرأة في الطرح وتحديا «للاستقامة السياسية» السائدة التي تقضي بتجنب الخوض في القضايا الجدلية. إنه «المذهب الزموري» على حد وصف أحد المعلقين على موجة انحراف فكر النخبة الإعلامية اليمينية ومحاولتها انتهاج طريقة الكاتب «إيريك زمور» وأسلوبه الجدلي الهستيري الذي أصبح مثالا إعلاميا في السعي وراء الإثارة وتكرار المغالطات، والتركيز على الإسلام والأجانب، والتباهي بالعنصرية المتحررة.

العديد من المجلات والأسبوعيات الفرنسية التي ترتبط بأفكار اليمين، تعتمد منذ عقدين من الزمن نفس النهج التخويفي مع المواطنين الفرنسيين؛ بالتركيز على قضايا الإسلام والحجاب والعلمانية. وفي الفترة الأخيرة، أضيفت إليها قضايا الأقليات العرقية. وهذه المنابر الإعلامية لم تعد تتحرّج من تقديم نفسها كوسائل إعلام قومية وطنية، تهتم بالهوية وتعلن أنها إعلام يقول بصوت مرتفع ما يفكر فيه الفرنسي العادي بصوت منخفض.

إيريك زمور يوصف بأنه عراب الخطاب اليميني المتطرف بفرنسا (تصوير: إيتان لورنت - إ ب أ).

تساهم مؤسسات إعلامية يملكها رجال أعمال لديهم أجندات سياسية متطرفة؛ في شرعنة الخطاب العنصري وجعله عاديا ومتقبلا داخل المجتمع.

يمكن إحصاء عشرات العناوين من الصحف والمجلات ومثلها من القنوات والإذاعات التي تروّج لبضاعة اليمين، لكن أبرزها على الإطلاق هي «سي نيوز» التي أصبحت الأكثر متابعة من طرف أنصار الفكر اليميني المحافظ واليمين المتطرف، بفضل برامج الحوار «توك شو» التي تستخدم أسلوب المبالغة والإثارة والتهييج، ويمكن أن تكون متهورة في فترات الذروة، حيث تسعى لاستضافة صحفيين ومحللين من نفس الخط الفكري والتيار السياسي المتطرف، يتقدمهم مذيع مسعور، محدود الثقافتين الخاصة والعامة، دوره «إشعال الحرائق» ومقاطعة الضيوف وإنتاج كلام مبتور، ومحاصرة الضيف بالأفكار النمطية. وفي النهاية، توجيه المشاهد إلى نفس الاستنتاجات المبنية على أفكار مسبقة وتلميحات عنصرية تستهدف الأقليات العرقية أو الدينية.

يكفي أن نذكر أن نسبة متابعة قناة «سي نيوز» تضاعفت في السنتين الأخيرتين، وأن الكاتب إيريك زمور الذي صدرت بحقه أحكام التحريض على العنصرية، بات يشارك في برنامج إخباري يجمع يوميا ما يقارب نصف مليون مشاهد فرنسي، دون نسيان أن العدد قد يتضاعف على مواقع وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال النشر المتكرر للمحتوى الجدلي الذي يرد في البرامج.

العنصرية في الإعلام الفرنسي

معظم وسائل الإعلام اليمينية ورد اسمها في تقرير اللجنة الفرنسية الاستشارية لحقوق الإنسان، التي قدمت لرئيس الوزراء في يونيو/حزيران 2020 تقريرا حول العنصرية وكراهية الأجانب للعام 2019، حيث طرحت اللجنة أسئلة حول مسؤولية وسائل الإعلام في انتشار خطاب الكراهية.

مقررو اللجنة دقوا ناقوس الخطر وأكدوا أن «الخطاب العنصري تحرر في وسائل الإعلام الفرنسية وصار عاديًا وغير صادم»، وأشاروا إلى أن المنابر التي تقدم مواقف قومية وحمائية أو تقدم محتوى إعلاميا له علاقة بالهوية والسيادة ويتحدث بطريقة سلبية عن المهاجرين وعن المسلمين والعرب أو ينتقد المثليين، تلقى متابعة كبيرة وانتشارًا واسعًا.

اللجنة الفرنسية لحقوق الإنسان حمّلت وسائل الإعلام مسؤولية تفشي الخطاب العنصري من خلال استضافة وإعادة استضافة نفس الأشخاص «الجداليين» الرجعيين، ومن خلال سلبية الصحفيين المحاورين، وعدم إلمامهم بالمواضيع، وعدم رفض التلميحات العنصرية، وعدم الرد على المعلومات الخاطئة أو على الأقل التشكيك فيها. وهكذا تقول اللجنة إن ذلك يعطي الانطباع لدى مستهلك الأخبار؛ بأن الكلام قد يكون صحيحا ومعقولا. وبالتالي، رويدا رويدا، تساهم هذه الوسائل الإعلامية التي يملكها رجال أعمال لديهم أجندات سياسية متطرفة؛ في شرعنة الخطاب العنصري وجعله عاديا ومتقبلا داخل المجتمع.

العلبة السوداء للفكر المتشدد

من المؤكد أن مجلة «فالور أكتويال» اعتادت طرح القضايا الجدلية، لكن في هذه المرة أخذت قضيتها اتجاهًا خطيرًا، حيث فتحت النيابة العامة تحقيقا في تهم «السب ذي الطابع العنصري»، بينما اتصل الرئيس ماكرون بالنائبة أوبونو وعبّر لها عن دعمه ورفضه لكل أشكال العنصرية. كما أن بعض القراء استغربوا سقوط المجلة في فخ العنصرية وقالوا إنها عملت على مدى سنين لتتنصل من تهم الترويج للفكر اليميني المتطرف، ولتنصّب نفسها صوت اليمين المحافظ ذي الخلفية المسيحية، لكنها أفسدت كل هذا ولم تستطع الحفاظ على الخيط الرفيع الذي يفصل اليمين المحافظ بأقصى اليمين.

الرئيس إيمانويل ماكرون الذي يقدم نفسه كحداثي تقدمي، كان أول رئيس فرنسي يدلي بحوار مطول لمجلة ذات سمعة متطرفة، وقد جلب له هذا العديدَ من الانتقادات حول جدوى اختياره لمجلة مثل «فالور أكتويال»، حيث تحمّل الرئيس المسؤولية وقال «إن ما تكتبه المجلة مهم لمعرفة فكر اليمين». وقد قفز الحوار بالمبيعات لتصل إلى 80 ألف نسخة أسبوعيًا، وأعطى المجلة مشروعية ومصداقية لدى المواطنين.

لا يكفي القول بأن أسباب نجاح «فالور أكتويال» وغيرها من وسائل الإعلام المحافظة، مرده إلى الانعطافة اليمينية للسياسة الفرنسية، بل يكمن في أن إستراتيجية هذه المؤسسات الإعلامية التي تسيطر عليها شركات خاصة، لها علاقة بالتسويق أكثر من علاقتها بالصحافة وأخلاقيات المهنة.

إنه لقاء بين إستراتيجية ربحية تركض وراء استقطاب أكبر عدد من القراء والمشاهدين، وبين إستراتيجية متطرفة في طرح الزوايا الخلافية والآراء غير العادية التي تثير الجدل.

«فالور أكتويال» تبدو تجسيدًا إعلاميًا لتغييرات عميقة شهدتها الساحة الفرنسية، وربما الغربية بصفة عامة، وتغييرا في طريقة ممارسة الصحافة. فالطبقة السياسية تبدو رهينة لهذا الإعلام الجديد الذي يضخ أموالا طائلة ويرمي بثقله في السياسة لتوجيه الرأي العام، حيث أصبح قادرًا على ترجيح كفة الانتخابات، مثلما حدث مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب. في الوقت الراهن بفرنسا، يوظف السياسيون بمختلف اتجاهاتهم، عبارات «التوحش» و«الانفصالية الإسلامية» و«الأهالي» و«العنصرية ضد البيض»، وهي كلها عبارات استخدمتها أولا النخبة التي تكتب أو تحلل في وسائل الإعلام اليمينية الشعبوية.

الاعتماد على الإثارة والمواضيع الجدلية والابتعاد عن التغطية التي تلتزم بالمعايير المهنية، تبدو «الموضة» الحالية للإعلام الشعبوي -أو ما يسمى إعلام الرأي- الذي يروج لأفكار وتيارات سياسية معينة. وقد باتت هذه الإستراتيجية تضغط حتى على وسائل الإعلام التقليدية التي تعتمد على المصداقية والحياد. وقد أدت المنافسة إلى سقوط بعض المؤسسات الكبرى في فخ السباق على الخبر، بيد أن الأمل يبقى معلقا بالصحف الاستقصائية مثل «ميديا بارت» التي تمكنت من أن تكون «سلطة إعلامية مضادة» تعتمد التحري والتأني في معالجة الأخبار.

ما تزال صحف عدة مثل «لوموند» و«ليبراسيون» تقاوم هذا المد الشعبوي، وهاجر الكثير من الفرنسيين إلى وسائل الإعلام التقليدية بحثا عن التحليل المحايد والفهم المعمق للقضايا التي يوظفها اليمين بكثير من الخبث.

أشار تقرير رسمي بأن عنصرية وسائل الإعلام ضد المسلمين أصبحت ممنهجة (تصوير: كريستوفر تيسون - إ ب أ).

سؤال الأجندات.. لماذا غابت كارثة فيضانات السودان عن تغطيات وسائل الإعلام؟

عثمان كباشي

مباشرة بعد فيضانات السودان، أفردت «مجلة الصحافة» حوارا خاصا لمناقشة غياب تداعيات الكارثة الإنسانية عن وسائل الإعلام في مقابل حضور أحداث أخرى أقل أهمية. ما الذي يتحكم في الأولويات التحريرية في غرف التحرير؟ لماذا تغيب قصص دول غارقة في الحروب؟ وهل صارت مشاهد الدمار والقتل عادية لدرجة أن وسائل الإعلام تصنفها أخبارا عادية؟ عثمان كباشي، يقدم قراءة في الأسباب التي جعلت فيضانات السودان خارج دائرة الاهتمام الإعلامي.

تـرى نظريـة "وضـع الأجنـدات" -التـي تعـرف أيضـا باسـم "ترتيب الأولويـات"- أن وسـائل الإعـلام عندمـا تتجاهـل تغطيـة حـدث مـا، أو تعطيـه أقـل ممـا يسـتحق، فإنهـا تجعـل الجمهـور الـذي يتابعهـا ينظـر إليـه باعتبـاره حدثـا ذا أهميـة أقـل.

وبحسـب هـذه النظريـة التـي طورهـا الأميركيـان ماكسـويل مكومبـس ودونالـد شـو عـام 1968 بالاسـتناد إلـى دراسـات لخبيـر الاتصـال الجماهيـري الأميركـي وولتـر ليبرمـان نشـرها عـام 1922 فـي كتابـه "الـرأي العـام"، فـإن لـدى وسـائل الإعـلام سـلطة كبـرى علـى التأثيـر فـي مقـدار أو مسـتوى الأهميـة الـذي يعطيـه الجمهـور لحـدث مـا.

ويبـدو أن تلـك الأفـكار دارت فـي أذهـان الزمـلاء فـي مجلـة "الصحافـة" الصـادرة عـن معهـد الجزيـرة للإعـلام، عندمـا تابعـوا التغطيـة الخجولـة وغيـر المتناسـبة مـع الحـدث لوسـائل الإعـلام -العربيـة والأجنبيـة- لكارثـة الفيضانـات فـي السـودان خـلال أغسـطس/آب 2020، وهـي كارثـة غيـر مسـبوقة، سـواء تعلـق الأمـر بحجمهـا أو بحجـم الأضـرار التـي خلفتهـا، حيـث أدت إلـى مقتـل أكثـر مـن 100 شـخص، وتسـببت فـي دمـار آلاف المنـازل والمـزارع.

موضـوع تجاهـل وسـائل الإعـلام لكارثـة الفيضـان فـي السـودان، ومـا نتـج عنـه مـن غيـاب التعاطـف العـام مـع الحـدث، وتأخـر مبـادرات الدعـم والإغاثـة الخارجيـة، حـرّك أيضـا العديـد ممـن يسـمون بالمؤثريـن فـي وسـائل التواصـل لشـن حملـة خاصـة فـي منصـات تويتـر وفيسـبوك؛ تسـاءلت عـن أسـباب غيـاب التعاطـف، وقارنـت بمـا جـرى مـن تفاعـل مـع أحـداث شـبيهة كالانفجـار الـذي وقـع فـي العاصمـة اللبنانيـة بيـروت.

وفـي حـوار مجلـة "الصحافـة" يوم 7 سـبتمبر/أيلول 2020، دارت أبـرز الأسـئلة حـول غيـاب فيضانـات السـودان عـن اهتمـام وسـائل الإعـلام: هـل تعمـل وسـائل الإعـلام ضمـن أجنـدات معينـة، بحيـث تغطـي حدثـا مـا وتغـض الطـرف عـن آخـر؟ ولمـاذا غابـت عـن أجنداتهـا تغطيـة فيضانـات السـودان التـي تعتبـر حدثـا مهمًـا يسـتحق أن يحظـى بالتغطيـة المناسـبة؟ لمـاذا انشـغلت تلـك الوسـائل كثيـرا بأحـداث مماثلـة مثـل انفجـار لبنـان، ولـم تلتفـت إلـى مـا يجـري فـي السـودان؟

ترى نظرية «ترتيب الأولويات» أن وسائل الإعلام عندما تتجاهل تغطية حدث ما، أو تعطيه أقل مما يستحق، فإنها تجعل الجمهور الذي يتابعها ينظر إليه باعتباره حدثا ذا أهمية أقل (تقرير للجزيرة عن فيضانات السودان).

> «البشـر مبرمجـون علـى ربـط التعاطـف بالمؤثـر البصـري»

ونفـس هـذه الأسـئلة تـردد صداهـا فـي قسـم "البودكاسـت" بشـبكة الجزيـرة، الـذي خصـص إحـدى حلقـات "بعـد أمـس" لهـذا الموضـوع، حيـث خلـص إلـى أن غيـاب التغطيـة الإعلاميـة المسـتحقة -وخاصـة تأخـر وسـائل الإعـلام المحليـة الرسـمية- قلـل مـن التفاعـل مـع الكارثـة، وأخّـر وصـول المسـاعدات إلـى الضحايـا.

وبالرجـوع إلـى محـددات ومعاييـر العمـل الصحفـي، فـإن مـا وقـع فـي السـودان حـدث يسـتحق أن تلتفـت إليـه وسـائل الإعـلام، وتتعاطـى مـع جميـع سـياقاته بقـدر مـن الأهميـة، ليحتـل المرتبـة الأولـى فـي النشـرات التلفزيونيـة والصفحـات الأولـى للمواقـع والصحـف، فهـو حـدث يتوفـر فيـه عنصـر الضخامـة ويهـمّ قطاعـا عريضـا مـن النـاس، حيـث تسـبب فـي إزهـاق الأرواح ودمـار المسـاكن وضيـاع الأمـوال، ولـم يسـتثنِ حتـى الحيوانـات.

تقصير وسائل الإعلام المحلية

وفـي محاولـة البحـث عـن إجابـات لتلـك التسـاؤلات التـي انتشـرت أيضـا عبـر وسـائل التواصـل الاجتماعـي، يمكـن القـول إن التقصيـر لـم يكـن مـن وسـائل الإعـلام العربيـة والعالميـة فحسـب، بـل إن وسـائل الإعـلام المحليـة -والرسـمية منهـا خصوصـا- لـم تنجـز مـا عليهـا مـن واجـب فـي هـذا الظـرف الاسـتثنائي حتـى توفـر المصـدر الأساسـي الـذي يمكـن أن تعتمـد عليـه وسـائل الإعـلام العالميـة فـي تغطيتهـا للكارثـة. ومـن المعـروف فـي مجـال الممارسـة الصحفيـة أن وسـائل الإعـلام المحليـة مصـدر هـام لغيرهـا مـن الوسـائل عندمـا يتعلـق الأمـر بتغطيـة حـدث وقـع فـي عقـر دارهـا، لمـا تتوفـر فـي هـذا المصـدر مـن عناصـر الدقـة والمصداقيـة.

لقد تأخرت وسائل الإعلام السودانية التي تعاني من ضعف الإمكانات المادية والبشرية في إيفاد مراسليها إلى مواقع الكارثة، ويبدو أنها اختارت -بوعي أو بدونه- أن تغرد في واد آخر، فظلت أجنداتها -كما هي- متخمة بالبرامج الاعتيادية من أغانٍ ومسلسلات وغيرها.

ولم يَبدُ سلوك وسائل الإعلام المحلية غريبا بالنظر إلى سلوك السلطات الرسمية وشخصياتها التي تصنع الأخبار، فبينما كان النيل يفتكّ بساكني ضفافه، كان رئيس مجلس السيادة الفريق عبد الفتاح البرهان في زيارة خارجية إلى دولة إريتريا، أو يستقبل شخصيات كانت جزءا من نظام الرئيس المخلوع عمر البشير. كما كانت القوى السياسية الأخرى منشغلة في البحث عن مكاسب سياسية مستقبلية. وكل ذلك من نوع الأعمال الذي يجوز تأخيره في مثل هذه الظروف، أو حتى قطعه إن كان تم الشروع فيه أصلا، كما تقول بذلك العديد من الشواهد والسوابق.

وبالرغم من أن البرهان ورئيس الوزراء عبد الله حمدوك وبعض المسؤولين الأقل رتبة سجلوا زيارات خاطفة لبعض المناطق المتضررة في الأيام الأولى للفيضانات، فإن ذلك لم يشفع لهم عندما تكشفت للناس الآثار المهولة للكارثة التي لم يشهد السودان مثلها منذ قرابة قرن من الزمان.

"الناس في شنو"

أرقام القتلى وضحايا الحروب أصبحت أخبارا عادية في غرف التحرير (تصوير: عزيز طاهر - رويترز).

كان السودانيون بالمرصاد لتقصير أهل الدار وتأخرهم في موقف يتطلب الإقدام، فقد ضجت وسائل التواصل بالكثير من النقد، وصب المشاركون فيها جام غضبهم على سلوك السلطات التي تأخرت كثيرا في الوصول إلى المتضررين، ولم ترصد الخسائر بشكل دقيق ولا حددت الاحتياجات العاجلة للمتضررين، كما لم تطلب المساعدة من المجتمع الدولي، وهو أمر لا غبار عليه في مثل هذه الظروف.

وقد لجأ السودانيون إلى التاريخ واستلّوا أسلحتهم من ذاكرة الأمثال والحكم، ووصفوا انشغال السلطات والمسؤولين بما هو أقل أهمية؛ بنقص القادرين على التمام. كما استحضروا المثل السوداني الأشهر "الناس في شنو والحسانية في شنو"، وهو مثل يزعم مفسروه أن قبيلة "الحسانية" اعتذرت عن عدم حضور اجتماع مصيري دعا إليه آخرُ ملوك مملكة سنار عام 1821 كافةَ قبائل البلاد من أجل مواجهة حملة محمد علي باشا لغزو السودان؛ بأن لديها في يوم موعد الاجتماع مهرجانا لسباق الحمير بمناسبة ختان أنجال القبيلة.

وينفي "الحسانية" حدوث الواقعة، بيد أن البعض منهم يذهب إلى القول إن أسلافهم كانوا على علم بأن الملك السناري لم يكن ينوي بالفعل التصدي لحملة محمد علي، وبالتالي سعوا إلى تشتيت جهوده بتلك الحجة.

غياب "الأكشن" والصور المثيرة

غياب تغطية فيضانات السودان عن وسائل الإعلام العربية والمحلية كانت له تفسيرات أخرى، وعزاه البعض إلى انشغال هذه الوسائل بقضايا أخرى مثل الحرب في ليبيا واليمن، والصراع على الغاز في البحر المتوسط، على حساب قضية ضحايا الكارثة في السودان الذي لا تبرز أخباره إلا إذا تعلقت بموضوعات مثل الموقف من سد النهضة الإثيوبي أو التطبيع مع إسرائيل.

لكن المخرج السينمائي والشاعر السوداني أمجد النور كان له رأي آخر في تفسير ذلك الغياب، فقد رأى أن مقارنة التعاطف الدولي في كارثة فيضانات السودان مع ما جرى في كارثة انفجار بيروت، مقارنة غير منطقية. وقال في منشور على صفحته في فيسبوك: إن "البشر مبرمجون على ربط التعاطف بالمؤثر البصري"، ورأى في هذا الصدد أن وقائع كارثة الفيضانات رغم كثرة عدد الضحايا، تُعد من الأحداث التي تتكرر مشاهدها سنويًا وفي أماكن مختلفة، ولم تكن مثيرة بصريا، وغاب عنها "الأكشن" الذي كان حاضرًا في انفجار بيروت الذي حظي بالتصوير بتقنيات عالية ومن زوايا عديدة.

إنترنت ضعيف

ونختم بالحديث عن سبب آخر من أسباب غياب كارثة فيضانات السودان عن المشهد الإعلامي العربي والعالمي، وهو ضعف النشاط في وسائل التواصل الاجتماعي في البلاد، إذ على الرغم من أن معظم المشاهد التي وجدت طريقها إلى غرف الأخبار كانت من هذه الوسائل، فإن حجمها كان متواضعا مقارنة مع حجم الكارثة. كما أن العديد منها ساهم في نشر بعض الصور لأحداث وقعت في أماكن وأوقات أخرى، مثل تلك الصورة الشهيرة التي يظهر فيها رجل غارق في مياه الفيضان ويحمل طفلته على كتفه، حيث تبين أنها لفيضانات هايتي.

ومن المعروف أن أحداثا مثل فيضانات السودان تمثل بيئة خصبة لانتشار الأخبار الزائفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهنا تقع على وسائل الإعلام المحترفة مسؤولية التحقق من مصداقية ذلك المحتوى وتوعية الجمهور بهذا الخصوص.

ويبرر البعض قصور وسائل التواصل وضعف دورها في نقل الكارثة: بضعف بنية شبكة الإنترنت في السودان، فالخدمة -رغم غلاء أسعارها- ضعيفة جدا.

ووفقا لتقرير حديث نشره موقع "بوابة البيانات" (Dataportal)، فإن من بين سكان السودان البالغ عددهم نحو 44 مليونا، هناك قرابة 13,4 مليونا فقط لديهم اتصال بالإنترنت. ولا يزيد عدد من يستخدمون وسائل التواصل عن 1,3 مليون شخص، بالرغم من أن عدد من يمتلكون الهواتف 32,8 مليونا. وهنا يجب التذكير بأن السودانيين ما يزالون يعانون تقنيا من آثار العقوبات الأميركية التي تحرمهم من التمتع بمزايا العصر الرقمي، رغم الرفع الجزئي لهذه العقوبات.

وسائل الإعلام المحلية تعد مصدرا هاما، عندما يتعلق الأمر بتغطية حدث وقع في عقر دارها، لما تتوفر في هذا المصدر من عناصر الدقة والمصداقية.

تمثل حالة السودان نموذجا صارخا لقدرة وسائل الإعلام على تهميش حدث خلف فاجعة إنسانية (حلقة عن فيضانات السودان بثتها الجزيرة بودكاست).

الصحفيون اللاجئون في أوروبا.. هل ينجح «التعاطف» الرمزي في دمجهم بعالم الصحافة؟

شارلوت ألفرد (ترجم هذا الملقال بالتعاون مع نيمان ريبورتس - جامعة هارفارد).

رغم كل المبادرات، فإن المؤسسات الإعلامية في أوروبا ما تزال تتعامل مع الصحفيين اللاجئين بكثير من الطقوس الاستشراقية، فإما أن يقدَّموا بثوب الأبطال أو برداء الضحايا. وحين تقرر مؤسسات -على قلتها- أن توظفهم، يُنظَر إليهم كخبراء في الهجرة لا كصحفيين مثل باقي أقرانهم، قادرين على إبداع قصص فريدة عن المجتمعات التي يعيشون فيها.

أسست مجموعة من الصحفيين اللاجئين موقعي "أمل- هامبورغ" و"أمل- برلين"، بهدف توفير المحتوى الإخباري المحلي للناطقين بالعربية والفارسية في ألمانيا.

بدأت الحكاية عبر منشور على فيسبوك بداية العام 2016 من حساب حسين صطوف، وهو لاجئ سوري يعيش في إحدى المناطق الريفية بألمانيا. وجه حسين في منشوره نداءً للمساعدة في البحث عن ابن أخيه أحمد (17 عاما) الذي قدم إلى ألمانيا وحده، وأقام في سكن للاجئين الشباب في شرقي البلاد، لكنه اختفى ولم يعد إليه لفترة شهر كامل.

تفاعل الناس بشكل واسع مع ذلك المنشور، وقرأه حينها الصحفي طارق خلو الذي كان قد استأنف نشاطه في العمل الصحفي بعد سنتين من وصوله إلى ألمانيا. لقد كان عمله في سوريا محفوفًا بقدر كبير من المخاطر في ظل الحكم الاستبدادي لنظام الأسد وقمعه العنيف للاحتجاجات

فريق التحرير في موقع «أمل- هامبورغ»: من اليسار إلى اليمين: أوميد رضائي من إيران، ونيلاب لانغار من أفغانستان، وأحمد الرفاعي من سوريا. (تصوير: جان ويلكن - مؤسسة كوربر).

منذ العام 2011، ترك طارق سوريا واتجه إلى لبنان، ومن هناك ساعدته منظمة الأمم المتحدة للانتقال إلى ألمانيا.

أمضى طارق الفترة الأولى من لجوئه في تعلم اللغة الألمانية، ولم يكن هدفه بناء شبكة جديدة من الأصدقاء أو البحث عن العمل، بقدر ما كان يسعى إلى امتلاك الوسيلة التي تمكنه من إشباع فضوله بالناس والأماكن في هذه البيئة الجديدة. وفي العام 2016، شارك طارق في ورشة تدريبية مع مؤسسة "صناع الإعلام الألمان الجدد" (Neue Deutsche Medienmacherinnes)، وهي شبكة من "الألمان الجدد" العاملين في مجال الإعلام والمهتمين بتعزيز التنوّع والتعدّدية في المجال الصحفي.

في الوقت ذاته، انضمّ طارق إلى شبكة "الشرق للخدمات الإعلامية" (Mediendienst Ost)"، وهي شبكة من الصحفيين المستقلين في شرقي ألمانيا أسسها الصحفي الألماني كريستين فيرنر.

قرر طارق وفيرنر التعاون معًا للمساعدة في العثور على اللاجئ الذي اختفى، وسرعان ما تمكنا بالفعل من ذلك. كان أحمد قد هرب من المأوى الذي كان يسكن فيه، لينتقل إلى المدينة التي كان يعيش فيها عمّه، وهي في الجانب الآخر من البلاد. كانت الإجراءات الخاصة بطالبي اللجوء في تلك الفترة لا تأخذ بعين الاعتبار ضرورة أن يكونوا قريبين من أفراد العائلة الآخرين الذين وصلوا قبلهم إلى البلاد. لم يكن أحمد في خطر، فقد عثرت عليه السلطات بعد يوم من مغادرته المأوى حيث كان يقيم، ونقلوه إلى مأوى آخر بقربه. ما حصل يومها أنهم أخطؤوا في كتابة اسمه، لذلك تم تسجيله كحالة جديدة.

في تلك الفترة، أشارت تقديرات الشرطة الألمانية إلى اختفاء نحو 5000 لاجئ من القُصّر، وهو رقم من شأنه أن يثير الكثير من القلق على عدة مستويات. تناقلت محطات التلفاز والإذاعة في ألمانيا التقارير التي أعدها طارق وفيرنر حول اختفاء أحمد، والتي كشفت عن تفسيرين أساسيين لهذه الظاهرة: الأول

> **وسائل الإعلام تطمس أسماء اللاجئين وأعمارهم وانشغالاتهم، فهم ليسوا في نظر الصحفيين سوى مجموعة صمّاء من البشر لا يُعرف عنها شيء، وهذا أمر مرعب طبعًا».**

هو الأخطاء الإجرائية في تسجيل وتحديد اللاجئين القصّر الهاربين أو المختفين، والتي تحدث بسبب النظام المتبع الذي لا يراعي الروابط العائلية عند توزيع اللاجئين القصّر على مراكز الإيواء (وقد طرأت تعديلات إيجابية على هذا النظام عام 2016).

يقول طارق: "لقد أدركتُ للمرّة الأولى أن ثمة الكثير من القضايا التي يجدر بالإعلام الألماني إيلاء الاهتمام بها، ووجدت أن زملائي الألمان لم يسمعوا بها من قبل". ويضيف فيرنر: "بالنسبة للصحفي الألماني عمومًا، فإن تغطية اللاجئين لا تخرج عن ثنائية البطل أو الإرهابي.. وهنا يأتي دور الصحفيين اللاجئين الذين يملكون القدرة على لفت انتباهنا إلى قضايا تمسّ الحياة اليومية للاجئين وأشكال المعاناة التي يمرون بها".

قررت نينا غيدار أن تنشئ مع زملائها موقع «غيتي نيوز» للأخبار عام 2018 بعدما لاحظت غياب الدقة في تغطية أخبار اللاجئين بفرنسا، إضافة إلى عدم وجود فرص كافية للصحفيين اللاجئين للعمل في هذا المجال (تصوير: سارة فريد).

تكلل التعاون بين طارق وفيرنر بالنجاح، وذلك بفضل مهارة طارق في بناء الثقة مع المصادر وقدرته على تحديد القصص التي يلزم تغطيتها، والتي امتزجت مع الخبرة الطويلة التي يملكها فيرنر في العمل الصحفي بألمانيا على مدى أكثر من 20 عامًا، مما أتاح الفرصة لمثل هذه القصص الصحفية للوصول بالشكل التحريري الأمثل إلى المؤسسات الصحفية الألمانية وجماهيرها.

وكانت النتيجة فوز طارق وفيرنر بالعديد من الجوائز الصحفية تقديرًا للتقارير الصحفية الاستقصائية التي أنجزاها، وكان أحدها عن عمليات تهريب البشر، وآخَر عن خرافات متداولة على وسائل التواصل الاجتماعي عن الحياة في أوروبا وأثرها على اللاجئين. وفي العام 2019، عمل طارق على تحقيق استقصائي لصالح قناة "أي.آر.دي" (ARD) الألمانية، كشف فيه عن سوريين مقيمين في ألمانيا كانوا متورطين في جرائم حرب بسوريا.

يورغ ويلدرموث سكرتير التحرير في القسم السياسي بقناة "أم.دي.آر" (MDR) التابعة للقناة العامة "أي.آر.دي" ومقرها في لايبزيغ، يقول: "كان العمل مع طارق فرصة مذهلة.. لقد فتح لنا العديد من الأبواب التي ما كان لنا أن نصل إليها بدونه.. طارق ليس مجرد مترجم أو منسّق تواصل مع المصادر، بل هو أيضًا صحفي متميز. وهو يؤدي معنا عملا صحفيًا".

في أوروبا، تمكن الصحفيون اللاجئون الذين يعملون عادة بالتعاون مع الصحفيين المحليين؛ من إنجاز قصص صحفية تغطي جوانب وقضايا دقيقة، قد يصعب على سواهم العمل عليها.

يتجاوز عدد اللاجئين في العالم اليوم 26 مليون إنسان، ومن بينهم العديد من الصحفيين. وفي الوقت الذي نجد فيه تراجعًا في الثقة بالمؤسسات الإعلامية مقابل تزايد في التنوع لدى مستهلكي المحتوى الإعلامي، يصبح الصحفيون اللاجئون مصدرًا لا غنى عنه للمؤسسات الإعلامية المسؤولة. ورغم قصص النجاح المعروفة لبعض الصحفيين اللاجئين الذين أنجزوا تقارير صحفية متميّزة في مواضيع حساسة، فإن البقية تعترضهم عوائق جمّة أمام الحصول على فرص عمل ثابتة في المجال الصحفي.

بوسع الصحفيين اللاجئين صناعة فرق في المؤسسات الإعلامية لما يتمتعون به من قدرة على تقديم الأفكار الجديدة، والوصول إلى مصادر يصعب على سواهم الوصول إليها، إضافة إلى استقطاب جماهير جديدة، وإثراء التغطية الإعلامية لدى الوسيلة التي يعملون لديها.

ثمة العديد من الزوايا التي تظهر فيها ميزة المعرفة التي يمتزج بها البعد العالمي مع التجربة الشخصية للهجرة أو المنفى، سواء في غرف الأخبار ذات التغطية العالمية أو المحلية للمواضيع المتعلقة بالهجرة أو الفساد أو الجريمة أو القضايا الاجتماعية. كما أن لعمل الصحفيين اللاجئين أهمية خاصة، في الوقت الذي كشف فيه ملف الهجرة واللجوء عددًا من جوانب القصور الخطيرة في المؤسسات الأوروبية، بما فيها المؤسسات الصحفية، وفي الوقت الذي يتعاظم فيه الحديث عن مسألة التنوع في غرف الأخبار بالولايات المتحدة، وذلك في أعقاب حادثة قتل ضابط شرطة أميركي أبيض للمواطن الأميركي من أصول أفريقية جورج فلويد.

وفي أوروبا، حيث وصل أكثر من مليون إنسان هارب من الحرب والدمار عام 2015، تمكن الصحفيون اللاجئون الذين يعملون عادة بالتعاون مع الصحفيين المحليين؛ من إنجاز قصص صحفية تغطي جوانب وقضايا دقيقة، قد يصعب على سواهم العمل عليها. وفي هذا السياق، برزت العديد من المؤسسات غير الربحية التي تساعد على تقديم التدريب للصحفيين اللاجئين وتساعدهم على نشر أعمالهم والربط بينهم وبين الصحفيين المحليين ووسائل الإعلام السائدة.

ففي فرنسا مثلا، يسعى موقع "غيتي نيوز" (Guiti News) إلى بناء جسور التعاون بين الصحفيين الفرنسيين وزملائهم من الصحفيين اللاجئين، بهدف التعاون معًا على مشاريع صحفية، حتى قبل أن يتوفّر المال اللازم لذلك. لقد قدِم أكثر من نصف الصحفيين اللاجئين عبر منظمة "بيت الصحفيين" (MdJ) الفرنسية في باريس، والتي توفر للصحفيين اللاجئين مكانًا آمنًا للإقامة فيه، ودعمًا لتعليم اللغة، وفرصًا للتدريب في غرف الأخبار، والمساعدة في بناء العلاقات المهنية في المجال الصحفي. وقدمت المنظمة منذ العام 2002 الدعم لأكثر من 400 صحفي من 70 بلدًا مختلفًا. ومع ذلك، فإن العديد من الصحفيين اللاجئين لا يزالون يواجهون معيقات تحول دون استئنافهم مسيرتهم المهنية، إذ تشير الإحصاءات إلى أن 80٪ تقريبًا لم يعودوا يعملون في الصحافة.

أما في لندن، فتقدم مبادرة "مشروع صحافة اللاجئين" (RJP) فرصًا للتدريب والإرشاد والربط المهني والإقامات التدريبية للصحفيين اللاجئين. ومنذ انطلاق المبادرة عام 2016 من مقرها في كلية لندن للتواصل التابعة لجامعة لندن للآداب، تم العمل مع 63 صحفيًا لاجئًا، ونجحت في تأمين فرص عمل لـ21 منهم. تقول مديرة المشروع فيفيين فرانسيس: "إنها علاقة متبادلة، فليس الأمر متعلقًا فقط بما يمكن للمؤسسات الإعلامية الكبيرة تقديمه

لهؤلاء الصحفيين، وإنما أيضا بما يمكن لهؤلاء الصحفيين تقديمه لهذه المؤسسات".

صحيح أن أمثال هذه الشراكات كفيلة بسدّ فجوات مهمّة على مستوى المهارات ووجهات النظر في العمل الصحفي، ولكن بعض الصحفيين اللاجئين حذروا من تعمق فوارق السلطة بين الصحفي اللاجئ والصحفي المواطن، بحيث تُسند إلى الأول أدوار ثانوية على مستوى التنسيق والترجمة، بينما يتفرّد الآخر بالقرارات التحريرية.

وتعلّق مديرة المشاريع في مؤسسة "صناع الإعلام الألمان الجدد" ريبيكا روث على ذلك بالقول: "تكمن المشكلة في أن يتمّ التعامل مع إحدى نقاط التميّز لدى الصحفي اللاجئ على أنها جانب تميّزه الوحيد باعتبار تجربته في الهجرة وخلفيته كأجنبي، حتى إن هذا الصحفي اللاجئ يبدأ بالتساؤل إن كان سيقدر يومًا ما على الخروج من هذا الرداء، وأن يتم التعامل معه ببساطة كصحفي مهني مثل أي صحفي آخر؟". ويظهر هذا الإشكال أيضًا في غرف الأخبار، إذ يشعر العديد من الصحفيين اللاجئين بطريقة خاصة في التعامل معهم وكأنهم "مشاريع خيرية"، مما يؤدي بهم إلى الشعور بالمزيد من العزلة والتهميش، وأنهم هناك لأسباب صوابيّة "تجميلية" وحسب، وهي مقاربة فوقيّة لمسألة التنوّع قد يشعر بها حتى الصحفيون المواطنون الذين ينتمون إلى أقليّات دينية أو عرقيّة ضمن المجتمعات التي يعيشون فيها، وهي مقاربة قد ثبت أيضًا عدم جدواها.

يشعر العديد من الصحفيين اللاجئين بطريقة خاصة في التعامل معهم وكأنهم «مشاريع خيرية»، مما يؤدي بهم إلى الشعور بالمزيد من العزلة والتهميش، وأنهم هناك لأسباب صوابيّة «تجميلية».

المشهد الإعلامي في أوروبا يعاني مشكلة حقيقية على مستوى التنوّع. ففي ألمانيا مثلا، يمثل المهاجرون من الجيل الأول أو الثاني نحو 25٪ من السكان، لكنّ نسبة الصحفيين من المهاجرين أو أبنائهم يتراوح بين 2 و5٪ على الأكثر. أما في المملكة المتحدة، فلا تتعدى نسبة الصحفيين البريطانيين من أصول أفريقية 0,2٪ رغم أنهم ينتمون إلى أقلية تشكّل 3٪ من السكان. أما الصحفيون المسلمون فلا يشكلون سوى 0,4٪، مع أنهم يمثلون 4,8٪ من السكان.

الصحفية الألمانية تابيا غريزيسيك المؤلفة المشاركة في كتاب "Unbias The News"، والمؤسسة المشاركة في مبادرة "هوست رايتر" (HostWriter) تقول: إن التنوع "ليس مسألة مظاهر، بل هو سؤال مهمّ يتعلق بالجودة في مجال الإعلام، فإن كنا نسعى حقًا لتغيير الواقع، فإن مقاربة التنوّع كرافع لنموذج الأعمال في العمل الإعلامي هي الحلّ، لا سيّما أن المقاربة الأخلاقوية للمسألة لم تؤدّ إلى النتائج المأمولة".

في العام 2019 أجرى معهد "رويترز" بالتعاون مع جامعة "يوهان غوتنبيرغ" دراسة عن التنوع في وسائل الإعلام الأوروبية، قال فيها محررو أخبار من المملكة المتحدة وألمانيا والسويد إنهم يرغبون في توظيف المزيد من الصحفيين من المهاجرين واللاجئين، ولكنهم لا يتلقون سوى عدد قليل من طلبات التوظيف التي تلبّي الشروط الأساسية المتعلقة بالمهارات اللغوية. ويؤكّد الباحثون المشاركون في هذه الدراسة أنه من أجل تمكين الصحافة من تسليط الضوء على كافة جوانب المجتمع، لا بدّ من ممارسة العمل الصحفي انطلاقًا من زوايا نظر متعددة.. لكن اللاجئين والمهاجرين الباحثين عن فرص للعمل في الصحافة يواجهون شعورًا بعدم "الانتماء"، إضافة إلى النقص الشديد في الفرص المتاحة لهم. تقول الدراسة: "إن تحقيق التنوع يتطلب الالتزام بإحداث تغييرات هيكلية، بالإضافة إلى الاستثمارات ومد جسور التعاون والتشجيع".

إن لمسألة التنوّع أهمية خاصة حين يتعلق الأمر بتغطية قضايا الهجرة واللاجئين في أوروبا. فوفق دراسة للمرصد الأوروبي للصحافة، تبيّن أن 10٪ فقط من القصص الصحفية التي خضعت للمراجعة في وسائل إعلام أوروبية وأميركية، قد تضمّنت وجهة نظر المهاجرين أو اللاجئين. كما كشف تحليل من موقع "غيتي نيوز" أن كلمة اللاجئين ظهرت 35 ألف مرة تقريبًا في عناوين الأخبار والتقارير الصحفية بين عامي 2015 و2018، إلا أنّ 10٪ فقط من هذا المحتوى تواصل مع اللاجئين أنفسهم كمصدر للمعلومات.

انطلق موقع "غيتي نيوز" عام 2018 بعدما وجد القائمون عليه وهم الصحفية الفرنسية نينا غيدار وزميل لها من أصول أفغانية، غيابَ صوت اللاجئين في القصص الصحفية التي تتناول قضاياهم، إضافة إلى ندرة فرص العمل المتوفرة للصحفيين اللاجئين. تقول نينا: "إن وسائل الإعلام تطمس أسماء اللاجئين وأعمارهم وانشغالاتهم، فهم ليسوا في نظر الصحفيين سوى مجموعة صمّاء من البشر لا يُعرف عنها شيء، وهذا أمر مرعب طبعًا". لا يحظى الموقع الذي أنشأته نينا وزملاؤها بمتابعة كبيرة، باستثناء أولئك الأشخاص المعنيين بشؤون اللاجئين وقضاياهم. وما يزال الموقع يحتاج إلى ما يكفي من التمويل ليتمكّن على الأقل من تقديم المستحقات المالية للصحفيين المتعاونين، الذين يشعرون حتى الآن بالامتنان لتجربة العمل مع الموقع، والتي ساعدتهم على بناء علاقات مهنية في عالم الصحافة ومنحتهم شعورًا بالهدف والغاية.

تقول سارة فريد، وهي مصورة

أعضاء «مشروع صحافة اللاجئين»، وهي مبادرة توفر فرص التدريب والعمل والربط المهني للصحفيين اللاجئين. في هذه الصورة يجتمع أعضاء المشروع مع سكرتير التحرير بصحيفة «ذي صن» باول كلاركسون في مقر شركة «نيوز يو.كي» بلندن (تصوير: فيرونيكا أوتيرو).

ومنتجة أخبار غادرت باكستان مع أسرتها عام 2018 وانتقلت إلى فرنسا، بعد أن نجا زوجها الصحفي طه صديقي من محاولة اختطاف: "عملتُ لسنوات عديدة في باكستان وكنت مهتمة بقضايا اللاجئين، ولم يخطر لي يومًا أن أصبح بدوري لاجئة.. لقد ساعدني العمل مع موقع غيتي على قبول وضعي الجديد والتماهي معه، وأقول لنفسي: جيد، أنا لاجئة أيضًا، وسأساعد غيري من اللاجئين على الحديث عن قصصهم، ومما أكثرها.. إنها قصص وقضايا يعيشها أشخاص يعيشون ظروفًا مشابهة للتي أمر بها شخصيًا".

أنتجت سارة برنامج "بودكاست" لصالح موقع "غيتي" في العام الماضي، بالتعاون مع الصحفية الفرنسية صوفيا فيشر، كان موضوعه تجربة النساء لارتداء ملابس السباحة. حين كانت سارة في باكستان، كانت ترفض بشكل قاطع إرغام النساء على تغطية وجوههن، ولكنها حين قدمت إلى فرنسا، وجدت نفسها معارضة بنفس القدر من القناعة لمحاولة الدولة منع المرأة المسلمة من ارتداء "البوركيني" أثناء السباحة على الشواطئ في فرنسا.

تقول سارة: "إن صديقاتي من اليمن وسوريا وأفغانستان لم يرتدين ملابس السباحة في حياتهن من قبل، ونحن لا نعرف السباحة أصلا، لكننا نحب البحر، ولا يمكن لنا أن نذهب إلى الشاطئ مرتديات ملابس السباحة المعتادة، فأنا خجولة جدًا". تقول نينا: "لقد كانت القصة حول تجربة تجاوز القيود التي كنا نعيش وفقها، ولكن من زاوية بعيدة جدًا عن تناول وسائل الإعلام الفرنسية للقضية، والتي يتصدّى فيها الخبراء الذكور للحديث عن اللباس الأنسب للمرأة". وتضيف سارة: "لقد كان موقع غيتي منصة ساعدتني على مواصلة عملي في الصحافة، ولم يكن ذلك عبر أداء بعض المهام المحدّدة وحسب، ولكن أن أساهم بشكل فاعل على المستوى التحريري، وأن يكون لي تأثير في طريقة تغطية القصص المتعلقة باللاجئين".

لقد وصل مشروع موقع "غيتي" حاليًا إلى مفترق طرق صعب، بين الرغبة في توسيع قاعدة المتابعين وبين ما يتطلبه ذلك من تغيير نمط المحتوى الذي يقدمه. رفض القائمون على الموقع مؤخرًا عرضًا لمشاركة المحتوى من مؤسسة إعلامية فرنسية ضخمة، وذلك بعد تحفظهم على العرض من ناحية تحريرية. تقول نينا: "لقد شعرنا برغبة في استغلال فكرة التنوّع التي يقوم عليها الموقع، والانشغال بالمظاهر دون الاهتمام بما هو أساسي، مثل زيادة التنوّع بين طواقم الصحفيين العاملين في المؤسسات الصحفية".

تقول دارلين كوثير مديرة مؤسسة "بيت الصحفيين" في باريس، المعنية بتقديم الدعم للصحفيين اللاجئين: إنه "من الصعب الولوج إلى قطاع الإعلام في فرنسا عمومًا، حتى للصحفيين الفرنسيين، وتتردد المؤسسات الصحفية عمومًا في توظيف الصحفيين الأجانب". فالصحفيون اللاجئون المقيمون في فرنسا -رغم إتقانهم الفرنسية- يواجهون صعوبات جمّة في اختراق صحافة "النخبة"، وقد يجد حتى كبار الصحفيين تحديات على صعيد المهارات، سواء ما يتعلق بتحرير الفيديو أو بتنسيق الصفحات، والتي تطلب وسائل الإعلام الفرنسية توفرها لدى الصحفي.

تشير كوثير في المقابل إلى أن بعض وسائل الإعلام الإخبارية العالمية -مثل "فرانس 24"- تظهر ميلا أكبر إلى توظيف الصحفيين اللاجئين، خاصة بالنسبة للمصورين الصحفيين وصحفيي التلفاز، الذين يجدون سهولة أكبر في نقل مهاراتهم وخبراتهم، مثل عبد المنعم عيسى، ومحمد بدرة، وهما مصوران صحفيان متعاونان مع مؤسسة "MdJ"، وقد فازا بجوائز صحفية مرموقة مؤخرًا. أما مديرة "مشروع صحافة اللاجئين" (RJP) فيفيين فرانسيس فتقول إن أحد التحديات يكمن في إقناع المؤسسات الإعلامية بضرورة أن يتعاملوا مع الصحفيين اللاجئين خارج الأطر الاحتفالية التي تكتفي بإجراء مقابلات معهم خلال مناسبات معينة، مثل "أسبوع اللاجئين" أو "اليوم العالمي لحرية الصحافة"، بينما المطلوب هو التعامل معهم بوصفهم زملاء جديرين بالتقدير ويستحقون مقابلا ماليًا مجزيًا لقاء العمل الذي يقومون به، إضافة إلى

سارة فريد مصورة ومنتجة أخبار غادرت باكستان مع أسرتها عام 2018.

"أسست مجموعة من الصحفيين اللاجئين موقعي «أمل- هامبورغ» و«أمل- برلين»، بهدف توفير المحتوى الإخباري المحلي للناطقين بالعربية والفارسية في ألمانيا."

الاعتراف بقدرتهم على تغطية القصص الصحفية على نطاق واسع من المواضيع.

أما إقامات التدريب القصيرة أو التعاون على مشاريع تطوعية غير مدفوعة الأجر، فهي ليست الخيار المستدام الذي يحقق الفرق بالنسبة للعديد من الصحفيين في ظروف الشتات واللجوء. تقول فرانسيس: إن "معظم المشاركين معنا في العشرينيات والثلاثينيات من أعمارهم، ولدى العديد منهم أسرٌ يعيلونها، ومن الضروري للغاية أن نوفر لهم فرص عمل توفر لهم مصدرًا للدخل، وهذا ما نطمح إلى تحقيقه".

بعد وصوله إلى المملكة المتحدة عام 2013، عمل الصحفي السوري عبد الوهاب طحان في "ستار بوكس" قبل أن يتعرف على مبادرة "مشروع صحافة اللاجئين"، وقد تقدّم بالعديد من طلبات العمل، إلى أن تم قبوله أخيرًا للعمل كباحث في مؤسسة "أير ووز" (Airwars)، وهي مؤسسة غير ربحية أسسها صحفيون وتسعى إلى تتبع ضحايا الحروب من المدنيين. وقد نجح في الحصول على هذا العمل بعد فترة من التدريب المجاني بتنسيق من "مشروع صحافة اللاجئين". لقد كان عبد الوهاب أول موظف بدوام كامل يعمل في "إير ووز"، وسرعان ما اتضح لهذه المؤسسة الناشئة القيمة التي أضافها عبد الوهاب، وذلك بفضل معرفته بالظروف المحلية، وعلاقاته مع المصادر داخل سوريا، واستثماره الشخصي وحرصه على نجاحه في العمل.
يصعب في كثير من الأحيان حتى على متحدثي العربية من خارج سوريا معرفة بعض الكلمات عند نطقها باللهجة المحلية في بعض المناطق، إذ يصعب مثلا تخمين موقع الضربة الجوية إن لم يكن الصحفي على علم بهذه اللهجات وأماكن توزّعها، وهي مهارة لا يمكن الاستعاضة عنها بالقواميس ولا بخدمة غوغل للترجمة. ولا يسع أي شخص كان الاستفادة من المصادر المحلية داخل سوريا، خاصة عند اعتبار القلق والخوف الذي ينتاب الناس عند الحديث مع وسائل صحفية أجنبية، في دولة يتنازع الصراع عليها العديد من الأطراف المتنافسة.

يقول عبد الوهاب: "أنا من حلب، وكنت أخرج في المظاهرات المناهضة للأسد، وأعرف ما يمرّ به الناس، وهذا يساعدني على بناء الثقة والحديث معهم". هذا ما مكّن عبد الوهاب من التواصل الحصري دون سواه مع المتطوعين الذين اكتشفوا المقابر الجماعية في الرقة بعد انسحاب تنظيم داعش منها، والحصول على وثائق تثبت وقوع ضحايا في هجمات من مليشيات كردية وأخرى مدعومة من تركيا خلال معارك شمالي سوريا للسيطرة على عفرين. يقول مؤسس "إير ووز" كريس وودز: إن "العديد من أعضاء فريقنا الأساسي اليوم هم من اللاجئين، وهذا واحد من أوجه التأثير الإيجابية العميقة التي تركها عبد الوهاب منذ بدء عمله معنا".

ترك عبد الوهاب مؤخرًا العمل مع "إير ووز"، ليعمل كمحاضر غير متفرّغ، إضافة إلى عمله على برنامج "بودكاست" عن محاولات اندماج اللاجئين في تركيا وأوروبا. وقد عبّر لنا عن أمله في رؤية المزيد من اللاجئين في غرف الأخبار الكبرى بالمملكة المتحدة، وقال: "تخسر وسائل الإعلام كثيرًا وتفوّت فرصة بتغطية صحفية أفضل، وذلك لأنها تصّر على اتباع وصفة تقليدية للفشل. إن كانت وسائل الإعلام ترغب حقًا في تغطية صحفية أفضل، فليس عليها سوى أن تستعين بصحفيين من المجتمعات التي تتحدّث عنها".

بعدما وصل الصحفي الإيراني أوميد رضائي إلى ألمانيا نهاية العام 2014، أزعجه ألا يكون قادرًا على متابعة الأخبار المحلية، وظل الفضول يحرّكه لمعرفة ما يتحدث الناس عنه في الأسواق ومحطات انتظار الحافلات.

حين كان رضائي في إيران، تسلّم مسؤولية تحرير مجلة طلابية حظرتها السلطات بسبب موقفها من المظاهرات المناهضة للحكومة، والمعروفة وقتها باسم "الحراك الأخضر". ألقي القبض على رضائي عام 2011، ثم غادر البلاد متجهًا إلى العراق حتى حصل على تأشيرة دخول إلى ألمانيا لدواع إنسانية. وسرعان ما انخرط هناك في برنامج تدريب للصحفيين اللاجئين في كلية هامبورغ للإعلام، والتي تعلّم فيها كيف تسير الأمور في عالم الصحافة بألمانيا، وما عليه أن يقدّمه كي يحقّق التقدم والنجاح.

في العام 2017، انضم رضائي إلى مجموعة من الصحفيين اللاجئين من إيران وأفغانستان وسوريا، وأسسوا مؤخرًا مبادرة "أمل- برلين"، وهو موقع إخباري عن مدينة برلين باللغتين الفارسية والعربية. حصل الموقع على تمويل من مؤسسة "كوربر" (Korber)، وتمكّن القائمون عليه من ردم فجوة في سوق الأخبار المحلية لآلاف الأشخاص الناطقين بالعربية والفارسية في برلين، مما دفع هؤلاء الصحفيين مؤخرًا إلى إطلاق موقع "أمل- هامبورغ"، ليكون رضائي مسؤول التحرير فيه. كانت الغاية الأساسية وراء إنشاء هذين الموقعين هو تزويد المقيمين فيها من الناطقين بالعربية والفارسية بوسيلة لمعرفة ما يحصل حولهم. لكن ما حصل لاحقًا هو أن بعض الأصدقاء والصحفيين الألمان أبدوا اهتمامًا بمعرفة القصص الصحفية التي تظهر على هذه المواقع، الأمر الذي دفعهم إلى إنشاء صفحة ألمانية تلخص التقارير التي يعمل عليها الصحفيون في كلا الموقعين، كما فعّلوا خدمة الرسائل الإخبارية كي تصل هذه الملخصات إلى غرف الأخبار في المؤسسات الإعلامية الألمانية التي تبدي رغبة في ترجمة بعض الأعمال التي تنشر إلى اللغة الألمانية.
يمارس فريق العمل في موقع "أمل- هامبورغ" مهامّه من مقرّ لصحيفة محلية تدعى "هامبورغ أبندبلات" (Hamburge Abendblatt)، ويشاركون في اجتماعاتها التحريرية، وتجمع بين الفريقين علاقة مصلحة مشتركة. يقول رضائي: "إنهم يوفرون لنا القدرة على الوصول إلى الأخبار والصور بسرعة كبيرة، ونحن في المقابل نساعدهم على الوصول إلى مجتمع اللاجئين الذي لا يعرفون عنه أي شيء".

نيلاب لانغار، صحفية أفغانية من فريق "أمل"، أعدت مؤخرًا تقريرًا في صحيفة "هامبورغ أبندبلات" عن النساء الأفغانيات في ألمانيا اللواتي تمكّنّ من تجاوز القيود التقليدية المتعلقة بالطلاق وعدم القبول بالعنف الأسري. تقول تسفين كوميرينك العاملة بالصحيفة: "ثمة اهتمام كبير من قبل القراء بمثل هذه القضايا، والصحفيون في موقع أمل أقدَر على الحديث والوصول إلى هؤلاء الأشخاص الذين قد لا يثقون في الحديث معنا، فالتواصل مع الأقليات من الناطقين بالعربية أو الفارسية تحدٍّ يصعب علينا القيام به، بينما نستطيع نحن في المقابل مساعدة فريق أمل على الوصول إلى السياسيين والمسؤولين والحديث معهم". لقد نجحت المؤسسات الداعمة للصحفيين اللاجئين في ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة في تقديم نموذج من شأنه أن يدفع وسائل الإعلام إلى إعادة النظر في كيفية التعامل مع هؤلاء الصحفيين والتعاون معهم، لا من باب التعاطف والشفقة، بل من منطلق تحقيق مصلحة مشتركة تتمثّل في تعزيز القدرة التنافسية والوصول إلى جماهير أوسع. ويرى القائمون على المشاريع الداعمة للصحفيين اللاجئين ضرورة أن يمتلك المحررون في وسائل الإعلام بعدًا إستراتيجيًا وعمليًا في التعاون مع الصحفيين اللاجئين وتوظيفهم والاستثمار فيهم، عبر تقديم الدعم والتدريب اللازم لتعزيز مهاراتهم وثقتهم، باعتبار ذلك خطوة ستحقق عوائد كبيرة للمؤسسة الصحفية نفسها على المدى البعيد.

على الرغم من أن رضائي يتعاون مع مؤسسات إعلامية ألمانية منذ أكثر من سنتين، فإنه لا يزال مترددًا في التقدّم بطلبات توظيف ليكون عضوًا أساسيًا في فريق تحرير، وذلك لاعتقاده بأنه قد يتسبب في تأخير وتيرة العمل لدى زملائه الألمان.

يقول رضائي: "نحتاج إلى قدر أكبر من الشجاعة، والأمر ذاته ينطبق على المؤسسات الإعلامية التي عليها أن تعترف بأنه قد يلزم فعلا بذل وقت أطول على مادة صحفية ما، ولكنها في نهاية المطاف ستحصل على مقالة تشتمل على قدر من المعلومات والمصادر الحصرية التي لا يمكن توفيرها من قبل أي صحفي، سوى الصحفي اللاجئ".

معهد الجزيرة للإعلام
ALJAZEERA MEDIA INSTITUTE